جـامـعـة الــشـرق الأوسـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني

دراسة ميدانية (دراسة حالة لأمانة العاصمة صنعاء)

Awareness and Political Participation among citizens of Yemen

A Field Study (Case Study of the Capital City of Sana’a)

إعداد الباحث:

محمد عبد الله محمد الحورش

إشراف

الدكتور سعد فيصل السعد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الاداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

عمان – الاردن

مارس/2012م

بسم الله الرحمن الرحيم

" قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ "

سورة البقرة آية (32)

تفويض

أنا محمد عبد الله محمد الحورش أفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقيا والكترونيا للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: محمد عبد الله محمد الحورش

التاريخ: 20 / 4 / 2012م

التوقيع: ....

قرار لجنة المناقشة:

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: " الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني - دراسة ميدانية (دارسة حالة لأمانة العاصمة صنعاء)".

وأجيزت بتاريخ 15 \ 4 \ 2012م

أعضاء لجنة المناقشة: | التوقيع:

1. الدكتور سعد فيصل السعد مشرفا ....

2. الأستاذ الدكتور هشام محمود بركات/ مناقشاً خارجيا ....

3. الدكتور طارق بني ملحم / رئيسا و مناقشاً داخلياً ....

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات ، أحق من حمد وشكر ، وأعظم من دُعي وذُكر ، وأزكى الصلوات وأطيب التسليمات على من أرسله الله رحمة للعالمين خاتم الأنبياء والمرسلين القائل "*من لا يشكر الناس لا يشكر الله*".

ونسأل الله تعالى أن يصحبنا العصمة من كل خطأ وزلل ، ويوفقنا للصواب في كل قول وعمل.

وبعـد

اسمحوا لي أن اتقدم بالشكر والتقدير لكل من قدّم لي العون والمساعدة في سبيل إنجاز هذا العمل المتواضع ، الذي أرجوا من الله تعالى أن يجعله في ميزان حسناتهم.

بداية أتوجه بجزيل الشكر والعرفان لأستاذي الجليل ومعلمي الفاضل الدكتور/ " سعد فيصل السعد " المشرف على هذه الرسالة الذي كان لي الشرف أن تعلمت على يديه خلال دراستي في مرحلة الماجستير ، ولما حباني به من كرم أخلاقه وخلاصة عمله ، وكان نعم المثال الذي نقتدي به ، لما بذله من جهود في سبيل إنجاز هذه الدراسة التي تمثلت في نصائحه السديدة وملاحظاته وتوجيهاته التي أضاءت لي الطريق طوال فترة الإشراف ، وهو دأبه المستمر مع جميع الباحثين في مد يد العون وتقديم العلم النافع ، التي تنم عن غزارة المعرفة والعلم التي يتمتع بها أستاذي القدير فله مني جزيل الشكر والتقدير.

كما أتوجه بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور/" نظام محمود بركات " الذي تفضل مشكوراً بقبول المشاركة في لجنة المناقشة ، الذي أقول له بأن مشاركته في المناقشة شرف للباحث وللرسالة على حد سواء نظرا لما يتصف به من غزارة العلم والمعرفة ، فله مني جزيل الشكر والامتنان.

وأتوجه بالشكر والعرفان لأستاذي القدير الدكتور /" غازي بني ملحم " رئيس لجنة المناقشة الذي تفضل مشكوراً بقبول المشاركة في لجنة المناقشة ، وأقول له: بأن مشاركته في المناقشة فخرٌ للباحث نظراً لما يتمتع به من سمعة طيبة وخبرة واسعة ، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أن اللسان ليعجز والبيان ليحار في إعلان أسمى وأعظم معاني الشكر والعرفان لأصحاب الأيادي البيضاء من أوقدوا لي نبراس المعرفة في دروب البحث العلمي أساتذتي الأجلاء بقسم العلوم السياسية بجامعة الشرق الاوسط وهم: الأستاذ الدكتور / عبد المجيد العزام ، والأستاذ الدكتور / محمد الهزايمة ، والأستاذ الدكتور/ أمين المشاقبة .

الناس العظماء يخبرونك كيف تصل إلى ما تريد ، لكن الناس الأكثر عظمة هم من يأخذون بيدك إلى حيث تريد وهم : الدكتور عبدالله حمود الخميسي أمين عام الهلال الاحمر اليمني ، الدكتور عبدالكريم الروضي وكيل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الدكتور علي الزبيدي وكيل وزارة المالية ، الدكتور طه الفسيل وكيل وزارة الصناعة والتجارة ، الدكتور أحمد البواب ، الدكتور عبدالكريم الورافي المستشار الثقافي بسفارتنا بالأردن ، الأستاذ فؤاد الهبوب المستشار الثقافي المساعد بسفارتنا بالأردن ، الأستاذ عبدالملك مطهر المسئول بالمكتبة المركزية بجامعة صنعاء ، الأستاذ امين العلفي مدير الحاسوب الآلي بالجهاز المركزي للإحصاء – اليمن ،الأستاذ زيد الجمرة مدير عام وزارة النقل بمحافظة صنعاء ، الأستاذ محمد عبد الواسع مدير عام المعادلة والاعتراف والتصديق بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي– اليمن.

والشكر موصول إلى إخواني وزملائي وأصدقائي الأعزاء الذين بمساعدتهم استطعت إنجاز هذه الرسالة ، أولئك الذين جسدوا أرقى القيم والمعاني الإنسانية من وفاءٍ وتعاون وإخلاص وهم : الأخ العزيز محمد عبد الواحد الخميسي ، منصور علي البحري ، ايمن الظاهري ، ابراهيم الذماري ، عبدالملك الراعي ، أمين المسوري ، حاتم أبو حاتم ، عبدالخالق الخميسي ، محمد المسوري ، أحمد خالد الحورش ، عبدالله الزبيدي ، المقدم محمد مصباح ، عبد الناصر هاجر ، عبد الوهاب جندب ، عبدالله هلال الدبب ، أسامة الصنعاني ، إبراهيم مصباح ، عبدالله الفراص ، حمادة الزبيري ، صفوان عقبة ، مختار الورافي ، يحيى الحملي ، محمد بركات.

كما أتوجه بالشكر إلى المحلل الإحصائي الأستاذ محمد عبد الله النجدي لما قدمه لي من دعم معنوي أو معلوماتي، وأتوجه بالشكر والتقدير إلى الدكتورة أمل شفيق العُمري الذي قامت بمراجعة الرسالة وتدقيقها لغوياً.

وأولاً وأخيراً لا يسعني إلا أن أقف احتراماً وشكراً وتقديراً وإجلالاً لخالي وأخي الغالي وسندي في حياتي الأستاذ معاذ حمود الخميسي مدير عام الشباب والرياضة بمؤسسة الثورة للصحافة والنشر الذي كان لي نعم المعين بعد الله سبحانه وتعالي الذي أتاح لي من الدعم المعنوي والمادي خلال مرحلة البكالوريوس ومرحلة الدراسات العليا وحتى اليوم ما يعجز لساني عن الحديث عنه ، والشكر موصول هنا كواجب عليّ وحقي لأسرتي الذين شد الله بهم أزري وكانوا لي نعم الاهل رعاية وعوناً (أعمامي : الشيخ خالد الحورش ، العقيد قحطان الحورش ، العقيد حمير الحورش ، وأخواني : محمد قحطان الحورش ، هاني الحورش ، اسامة الحورش ، ضياء عبدالواحد الخميسي) ، كما لا يسعني هنا إلا أن اتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى من ساندنّي بدعائهنَّ طوال فترة دراستي (جدتي ، عمّاتي ، خالاتي) ، فاليكم جميعاً كل حبي واحترامي وتقديري وشكري ....يـا أهـلي.

وأخيراً أتقدم بعظيم الامتنان لكل من قدم لي نصيحة أو مشورة أو أعطاني مرجعاً أو دلني عليه ، ولأفراد العينة من المواطنيين اليمنيين ، ولكل من أغفلتهم بدون قصد فجزاهم الله عني خير الجزاء ، فأسال الله سبحانه وتعالي أن يعينني على شكره وحمده وطاعته وأن ينعم عليّ بالعون والمقدرة على رد الجميل والمعروف لكل من وقف إلى جانبي خلال هذه المرحلة ، والحمد لله رب العالمين.

الباحث / محمد عبدالله محمد الحورش

الإهـــــــــداء:

يامن أسأل الله ان ينزل على قبرك الضياء والنور والبهجة والسرور
وأن يجازيك بالإحسان إحسانا وبالسيئات مغفرة ورضوانا
وأن يأخذك من ضيق اللحود إلى جنات الخلود
يا من أردد اسمك بكل فخر واعتزاز
يا من أفتقدك في هذه اللحظات
يا من يرتعش قلبي لذكرك
يا من أودعتني لله أهديك هذا البحث: **خالي عبد الواحد**

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار
إلى من علمني العطاء بدون انتظار
إلى من أحمل أسمه بكل اعتزاز وافتخار
إلى من أرجو من الله أن يمد في عمره ليرى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار
إلى من ستبقى كلماته نجوماً أهتدي بها في كل زمان ومكان : **والدي العزيز**

إلى ملاكي في الحياة : حكمتي .....وعلمي
إلى حبي في الحياة :أدبي ....وحلمي
إلى حناني في الحياة : صبري ..... وبلسم جراحي
إلى بسمتي في الحياة : نجاحي ..... وتفاؤلي
إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب : **أمي حياتي**

إلى سندي وملاذي بعد الله
إلى من آثرنني على أنفسهن
إلى روضة الحب التي تنبت أزكى الأزهار
إلى من علّمني علم الحياة وأظهرن لي ما هو أجمل من الحياة
إلى من شاركّنني حضن الأم وبهن استمد عزتي وإصراري ونجاحي
إلى من هن أقرب أليّ من روحي أزهار النرجس التي تفيض حباً ونقاءً وعطراً: **الغاليات شقيقاتي**

كما اهدي هذا العمل

الى روح جدّي الشهيد المربي أحمد حسن الحورش

شهيد ثورة التحرر 1948م

الذي نسي نفسه وفكر بشعبه ووطنه وقدم حياته ثمناً

لذلك . . .

وإلى أرواح شهداء الثورة اليمنية

1948م / 1962م / 1963م . . .

وشهداء الوحدة . . .

وإلى كل من ناضل ويناضل من أجل إقامة دولة الديمقراطية

دولة النظام والقانون والتعددية السياسية والحزبية . . .

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني
دراسة ميدانية (دراسة حالة لأمانة العاصمة صنعاء)

الطالب : محمد عبدالله محمد الحورش
اشراف الدكتور : سعد فيصل السعد

الملخص

تناولت هذه الدراسة طبيعة الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني ، وذلك طبقا للاختلاف في النوع والعمر ومحل الإقامة والمستوى التعليمي ، والتعرف على مصادر المعلومات السياسية التي يتلقاها المواطن اليمني.

أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني . وقد تم اختيار عينة من 1200 فرداً من المواطنين البالغين 18 سنة فما فوق في أمانة العاصمة (صنعاء).

منهجية الدراسة : تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لأجل تحقيق أهداف الدراسة ، وتم استخدام استمارة استبيان أداة لجمع البيانات ميدانياً.

نتائج الدراسة : توصلت الدراسة لنتائج مهمة هي : هناك علاقة طردية بين مجال الاتجاهات السياسية وبين ثلاثة مجالات من بعد المشاركة السياسية وهي مجالات (الانتخابات السياسية ، النشاط الحزبي والجماهيري ، والاهتمام السياسي) ، وهناك علاقة طردية بين مجال المعرفة السياسية في بعد الوعي ومجالين من بعد المشاركة هما : (العضوية والانتخابات) ، وهناك علاقة طردية بين مجال إدراك الحقوق والواجبات في بعد الوعي وبين جميع مجالات المشاركة الأربعة (العضوية ، الانتخابات ، النشاط الحزبي والجماهيري ، والاهتمام السياسي) ، ولقد تبين أن درجة الوعي السياسي لدى المواطن اليمني تختلف باختلاف (النوع ، العمر ، المستوى التعليمي ، ومحل الإقامة) ، وقد كانت الفروق لصالح الذكور بالنسبة لمتغير النوع ، ولصالح الفئات العمرية الأكبر سناً بالنسبة لمتغير العمر ، ولصالح المستويات التعليمية المتقدمة بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي ، ولصالح أبناء الريف بالنسبة لمحل الإقامة ، وتوصلت الدراسة أيضا إلى اختلاف درجة المشاركة السياسية للمواطن اليمني باختلاف النوع والعمر والمستوى التعلمي ومحل الإقامة ، وقد كانت الفروق في متوسطات المشاركة السياسية لصالح الذكور بالنسبة

لمتغير النوع ، ولصالح الفئات الشبابية ذات الأعمار (29-39) سنة بالنسبة لمتغير العمر ، ولصالح المستويات العلمية المتقدمة بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي ، ولصالح أبناء الريف بالنسبة لمحل الاقامة .

وقد ختمت الدراسة بالقول إن التلفزيون أهم مصدر من المصادر التي يستقي منها المواطن اليمني معلوماته ، يليها الصحف ، ثم الإذاعة ، ثم الإنترنت ، ثم مجالس القات بالترتيب حسب الأهمية.

وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء منظمة او هيئة عامة وطنية للتوعية السياسية تتبع الحكومة اليمنية ، وقيام القنوات والمؤسسات التثقيفية والتوعية السياسية الرسمية وغير الرسمية خصوصا وسائل الإعلام والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بعقد دورات وندوات وبرامج خاصة بالتوعية السياسية للمواطنيين ، وإدخال مواد تتعلق بالوعي والثقافة السياسية إلى جانب المناهج الدراسية التي تدرس في المدارس و الجامعات ، وضرورة احتكاك الأحزاب والتنظيمات السياسية مع المواطنين ، والعمل على زيادة نشاطها التنظيمي بشكل مستمر ومتواصل ، وفتح المجال أمام المواطنين الذين يرغبون بترشيح أنفسهم للانتخابات دون ممارسة أية ضغوط عليهم او أي عمل يحول دون ترشيحهم.

Awareness and Political Participation among citizens of Yemen
A Field Study (Case Study of the Capital City of Sana'a)

By

Mohammed Abdullah Mohammed Al-hourash

Supervisor

Dr. Sa'd Faisal Al – Sa'd

Abstract

This study examined the nature of awareness and political participation among citizens of Yemen, according to the differences in gender, age, place of residence, educational level, and to identify the political information's sources received by the Yemeni citizen.

Study Objectives: the aim of this study is to study the relationship between awareness and political participation among citizens of Yemen. A sample of 1200 individual, aged 18 years and over in the capital (Sana'a) has been selected.

Study Methodology: the descriptive analytical approach was used in order to achieve objectives of the study, and the instrument was a questionnaire designed to collect data.

Results: The study concluded with the following results : there is a direct relationship between the area of political trends and three areas of political participation (Election, partisan and public activity and political interest), there is a direct relationship between the area of political knowledge in the dimension of awareness and two of the participation dimension: (membership and election), there is a direct relationship between the recognition of rights and duties in a dimension of awareness and all four areas of participation (membership, election , partisan and public activity, and political interest).

It was shown that the degree of political awareness among Yemeni citizens vary according to the following variables (type, age, educational level, place of residence) . The differences were in favor of males for the variable type, in favor of the older age groups for the variable age , in

favor of the advanced educational levels for the variable level of education, and in favor of villagers for the place of residence.
The study also indicated that there are differences in the degree of political participation of Yemeni citizen according to gender, age, education level and place of residence, and differences in the political participation was in favor of males for the variable type, and for youth groups with ages (29-39) years for the variable age, and for the advanced educational level for the variable level of education, and in favor of villagers for the place of residence.

The study concluded that television is the most important source among other sources for Yemeni citizens to obtain information , then newspapers, radio, Internet and Khat sessions.

The study recommended with the need to establish an organization or a national public body for political awareness affiliated to the Government of Yemen, and to hold courses, seminars and special programs especially by the media, political parties and civil society organizations for the purpose to raise citizen and political awareness, and to adopt materials related to political awareness and culture as well as the curriculum taught in schools and universities, and the need for political parties and organizations contact with the citizens, and working to increase regular activity on an ongoing and continuous basis, and to open the way for citizens who wish to nominate themselves for the election without exercising any pressure on them or any action that interferes with their nomination.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

تمهيد:

إن الوعي والمشاركة السياسية في العصر الراهن يمثلان أحد أهم المداخل في علم الاجتماع السياسي ، وخاصة لدى باحثي العلوم السياسية لدراسة الثقافة السياسية للشعوب سواءً المتقدمة ام النامية ، وذلك بغرض التعرف والتعمق في درجة وعي وتقدم هذه الشعوب ، لوضع الحلول الكفيلة بتطوير تلك الثقافة وتنميتها نحو منحى اكثر ديمقراطية وحداثة . إن دراسة مكونات الوعي السياسي لدى هذه الشعوب،وطبيعة عمل وآليات النظام السياسي لديها من خلال مدخلات ومخرجات العملية السياسية ، تهدف إلى الاطلاع على مستوى تقدم تلك الثقافة السياسية التي وصلت إليها هذه الشعوب وإلى قياس مستوى الوعي الديمقراطي الذي تتمتع به سلوكاً وممارسة.

ويعدّ اليمن من الدول التي لها باع طويل في المجال السياسي بسبب موقعه الجغرافي الذي أدى إلى استطماع الامبراطوريات الكبرى في احتلاله منذ القدم في فترات متوالية ، والذي يعتبر من أحد الاسباب الرئيسية التي جعلت من اليمن بلداً سياسياً بكل ما تعنيه الكلمة من معنى.

عرف اليمن في تاريخه القديم أعرق الحضارات الإنسانية ، شُيِّد على إثرها دول وممالك قوية كدولة سبأ وحمير ومعين وحضرموت ، كانت تلك الدول لا تقل حداثة وتطوراً من حيث طبيعتها وخصائصها ووظائفها وقوتها وديمقراطيتها عن الدول الغربية الحديثة في العصر الراهن ، إلا أنها لم تستمر نتيجة لعوامل ومحددات ذاتية وخارجية موضوعية وبنائية اقتصادية وسياسية واجتماعية ، وبعد انهيار الدول والممالك اليمنية القوية ظلت اليمن مدة كبيرة من الزمن تحت وطأة الاستعمار والأنظمة التقليدية ، التي عملت على عزل اليمن عن العالم وتقسيمه إلى شطرين شمالي وجنوبي، هذا العزل والتقسيم أدى إلى تجهيل المجتمع اليمني وتخلفه عن ركب الحضارة الإنسانية ، وعدم الاستفادة من التطورات الحديثة في جميع مناحي الحياة ، وهذا أدى إلى تكوين بنيات تقليدية متخلفة في جميع جوانب البناءالاجتماعي.

وعلى الرغم من انتقال اليمن من مرحلة الشمولية والتشطير إلى مرحلة جديدة ، مرحلة دستورية ، ديمقراطية ، مرحلة اندماج شطري اليمن في كيان وطني واحد في أيار/مايو 1990م ، الإ أنه لازالت هناك بعض الاختلالات البنيوية في أغلب مناحي الحياة السياسية والاجتماعية وهيمنة ثقافة العصبية القبلية وارتفاع نسبة الفقر والأميّة ، ومن هنا كان من الضروري دراسة الوعي والمشاركة السياسية للمجتمع اليمني بتنوعاته المدنية والقبلية ، وعليه فإن دراسة الوعي السياسي للمواطن في اليمن تعد هي المفتاح أو الشفرة التي من خلالها نستطيع التعرف على واقع المشاركة والديمقراطية ، ومستقبلها ، واحتمالات استمرارها واستقرارها من عدمه.

لذلك فإن دراسة الوعي السياسي للمجتمع اليمني أمر مهم ومطلوب ، من حيث إنها توفر أحد المفاتيح أو المداخل لفهم وتفسير كيف تتشكل وتعمل مختلف المؤسسات السياسية في الدولة ، فقد يكون الوعي السياسي لدى المواطن اليمني عاملاً مساعداً على إنجاز هذه التحولات او معوقاً لها ، **وعلى هذا الأساس فقد قسمت الدراسة إلى خمسة فصول ، تضمّن الفصل الأول مقدمة الدراسة ومشكلتها وأسئلتها وفرضياتها ومنهجيتها ، وتضمنت أيضاً الأهداف والأهمية والمحددات والدراسات السابقة ، فيما بحث الفصل الثاني موضوع الوعي السياسي ، من حيث المفهوم ، والأهمية والخصائص ، ومدى تأثير أدوات التنشئة السياسية في تكوين الوعي السياسي ، وفي هذا الفصل أيضاً تم دراسة علاقة الوعي السياسي ببعض المفاهيم كعلاقته بالتنمية والتحديث السياسي ، وعلاقته بالتنمية البشرية ، وفي الفصل الثالث تم تناول موضوع المشاركة السياسية ، من خلال التعريف بمفهوم المشاركة السياسية وخصائصها وأهميتها وصورها ، إذ تم في هذا الفصل دراسة المشاركة السياسية في اليمن من حيث صورها واشكالها والتعددية الحزبية فيها ، في حين تضمن الفصل الرابع الدراسة الميدانية مع مقدمة نظرية عن العلاقة بين الوعي السياسي والمشاركة السياسية ، أما الفصل الخامس فقد خصص لنتائج الدراسة وتوصياتها ومقترحاتها ، والمراجع والملاحق.**

مشكلة الدراسة وأسئلتها :

إن اختيار مشكلة البحث تشغل حيزاً كبيراً لدى الباحث ، إذ لاحظ الباحث- من خلال هذه الدراسة – ان هناك غياباً للوعي السياسي لدى المواطن اليمني إضافة إلى أن مشاركته السياسية ضئيلة جداً ، وذلك لأن الدولة في اليمن لازالت تعاني من اختلالات بنيوية متعددة في الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والادراية والقانونية ، سواءً في القطاع العام أو الخاص وحتى على مستوى مؤسسات المجتمع المدني ، وعلى الرغم من مرور أكثر من عقدين على تحقيق الوحدة اليمنية في آيار/مايو 1990م ، وتحول اليمن صوب النهج الديمقراطي ، وتشكيل البرلمان ، وظهور الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ، وإعلان ذلك رسمياً والقبول بها كوسائل حديثة للتنمية والوعي السياسي ، والتي لا يزال تطبيقها ضعيفاً ، نتيجة لكل ذلك لم تتحقق فاعلية لبناء الدولة والتنمية والوعي السياسي ، وترجع حقيقة هذه الإشكالية إلى أن المجتمع اليمني مجتمع تقليدي قبلي ذو نزعة دينية ومذهبية عالية ، تعاني من صعوبات وتحديات تنموية على مختلف الأصعدة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، إضافة الى ارتفاع نسبة الأميّة والفقر ، وهيمنة ثقافة العصبية القبلية ، وهذا بدوره ساهم في ضعف الوعي السياسي لدى المواطن اليمني ، وجعل مشاركته السياسية ضعيفة وقليلة ، والتي غالباً ماتكون مقيدة وفي أوقات محددة ومعينة (الانتخابات فقط) وتنطوي هذه المشاركة تحت داعي القبيلة والعصبية والمذهب والقرابة وهذا يدل على غياب الوعي السياسي والذي يكون للدولة دور كبير في هذا الغياب .

وعليه ، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في سؤال رئيسي هو : ما درجة الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني ؟ ، وحتى يقوم الباحث بمعالجة هذه المشكلة لابد من طرح مجموعة من الأسئلة ذات العلاقة بموضوع البحث وهي كالتالي :

1) ما درجة الوعي السياسي لدى المواطن اليمني؟

2) ما درجة المشاركة السياسية لدى المواطن اليمني؟

3) ما طبيعة العلاقة بين الوعي السياسي والمشاركة السياسية للمواطن اليمني؟

4) هل تختلف درجة الوعي السياسي للمواطن اليمني باختلاف (النوع، محل الإقامة، العمر، المستوى التعليمي)؟

5) هل تختلف درجة المشاركة السياسية للمواطن اليمني باختلاف (النوع، محل الإقامة، العمر، المستوى التعليمي)؟

فرضيات الدراسة :

1 توجد علاقة طردية إيجابية بين درجة الوعي السياسي للمواطن اليمني و درجة مشاركته السياسية.

2 يوجد فرق ذو دلالة إحصائية (&=05،0) في درجة الوعي السياسي للمواطن اليمني تعزى (للنوع ، العمر، محل الإقامة، المستوى التعليمي).

3 يوجد فرق ذو دلالة احصائية (&=05،0) في درجة المشاركة السياسية للمواطن اليمني تعزى (للنوع ، العمر، محل الإقامة، المستوى التعليمي).

- **منهج الدراسة :**

لتحقيق أهداف الدراسة وفرضياتها والإلمام بكافة جوانب موضوع الدراسة سيعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري والجانب العملي.

ويعرف المنهج الوصفي بأنه : وصف دقيق ومحدد لموضوع او ظاهرة معينة بطريقة كيفية او كمية(دويدري ، 2000 : 183).

وهذا المنهج الوصفي يهدف إلى وصف قضية معينة من خلال عرض وصف شامل وتشخيص دقيق لتلك القضية ، وبالتالي الحصول على أدلة وبراهين وسلوكيات واقعية وأوضاع أو صعوبات راهنة(العساف ، 1995 : 75) .

أما المنهج الذي نحن بصدد الاعتماد عليه هو المنهج (الوصفي التحليلي) ، الذي يهدف إلى الكشف عن وجود علاقة بين المتغيرات أو عدم وجودها ؛ فاذا كانت هناك علاقة ، فهل هذه العلاقة طردية أم عكسية ، سالبة أم موجبة ، ويستخدم هذا المنهج في الغالب عند تحليل النتائج(التالبي ،2007 : ص87).

وفي الجانب النظري سيعتمد الباحث على المراجع والمصادر والدراسات السابقة المتوفرة في بناء الخلفية النظرية حول الوعي والمشاركة السياسية ، أما الجانب العملي فسيعتمد الباحث فيه على تحديد المعلومات والبيانات إحصائياً وفق إجابات أسئلة الدراسة ، وسوف يستخدم الباحث الأساليب الإحصائية البسيطة مثل التكرارات، والنسب المئوية، والانحرافات المعيارية ، ولاختبار فرضيات الدراسة سيتم اختبار (T.test) للعينة الواحدة والعينات المستقلة ، ثم تحليل التباين(One Way Anova).

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :-

1 التعرف على طبيعة العلاقة بين الوعي السياسي للمواطن اليمني ودرجة مشاركته السياسية واتجاهها.

2 التعرف على طبيعة الوعي السياسي لدى المواطن اليمني ومستواه ، وما إذا كانت هنالك متغيرات تؤثر على ذلك مثل (النوع، العمر، محل الاقامة، مستوى التعليم).

3 التعرف على طبيعة ومستوى المشاركة السياسية لدى المواطن اليمني وما اذا كانت هنالك متغيرات تؤثر على ذلك مثل (النوع، العمر، محل الإقامة، مستوى التعليم).

4 التعرف على مصادر المعلومات السياسية التي يتلقاها المواطن اليمني.

أهمية الدراسة :

- تأتي أهمية هذه الدراسة كونها من أوائل الدراسات الاستطلاعية ، إن لم تكن الأولى من نوعها – حسب اطّلاع الباحث – التي بحثت موضوع الوعي السياسي لدى المواطن اليمني ومدى مشاركته السياسية ، وخاصة بعد مضي أكثر من عقدين من إعادة تحقيق الوحدة اليمنية وبداية الانفراج الديمقراطي.

- إضافة إلى كونها من الناحية التطبيقية ، يمكن أن تساهم بما تصل إليه من نتائج وما تقدمه من توصيات في مساعدة مؤسسات الدولة المعنية بموضوعات التنمية السياسية والإصلاح الديمقراطي على اتخاذ الخطوات المناسبة ، لتفعيل الدور السياسي للمواطن في الجمهورية اليمنية ، سواءً كانت هذه المؤسسات رسمية أم غير رسمية ، إذ إنها ستفيد صانع القرار

السياسي في الجمهورية اليمنية في كشف العقبات والمعوقات التي أدت إلى غياب الوعي السياسي ومحدودية المشاركة السياسية ، وبيان ماهي الحلول الكفيلة لمعالجة هذه المعوقات والتي ستعود بالنفع والفائدة على مواطني المجتمع اليمني، التي ستؤدي بدورها الى التنمية الاجتماعية والسياسية في اليمن .

- وتأتي أهمية هذه الدراسة أيضاً ، في أنها يمكن أن تفيد الدولة في السعي لبناء مراكز للتوعية السياسية والاهتمام بها بشكل كبير ، والتي يذهب ريعها إلى الدولة ويكمن في أن المواطن اليمني عندما يكون لديه وعي سياسي سيؤدي ذلك إلى ارتفاع نسبة المشاركة السياسية في اليمن ، وستجعل المواطن اليمني يتقبل كل القرارات السياسية بتفهم وعقلانية ، وتجعل منه – أحيانا – محللاً سياسياً لهذه القرارات.

حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

- الحدود البشرية : عينة من أفراد الشعب اليمني في أمانة العاصمة.

- الحدود الجغرافية : تقتصر هذه الدراسة جغرافياً على أمانة العاصمة (صنعاء)، وذلك على اعتبار أن أمانة العاصمة تمثل العاصمة السياسية للجمهورية اليمنية، كما أنها تضم أفرادا من مختلف الشرائح الاجتماعية ومن مختلف محافظات الجمهورية ومن مختلف المستويات التعليمية.

- الحدود الزمنية : سوف تقتصر هذه الدراسة من الناحية الزمنية على فترة إعداد الدراسة الميدانية الممتدة من شهر1 ـ شهر12/ 2011م، وهي الفترة الزمنية التي تم خلالها إعداد المقياس وتحكيمه ، وعملية توزيع الاستبيان وجمعه ، وتحليل البيانات التي تم جمعها.

محددات الدراسة :

1 عدم توافر مراكز بحوث أو مراكز معلومات في اليمن تهتم بموضوع الوعي والمشاركة السياسية .

2 صعوبة التعامل مع مسؤولي وموظفي المكتبات الرسمية التابعة للدولة في أنهم لا يسمحوا بخروج أكثر من أربعة مراجع أو كتب ، مما شكل عائقاً للباحث ، والتأخر في إجراء الدراسة أو البحث.

3 قلة المراجع والدراسات التي تتخصص في هذا الموضوع (الوعي والمشاركة السياسية) ومحدودّيتها.

4 تحفّظ بعض أحزاب المعارضة في إعطاء الباحث بعضاً من وثائقها أو الإجابة على بعض أسئلته واستفساراته ، وذلك لاعتبارات أمنية كما تراها من وجهة نظرها .

5 الأزمة السياسية التي تعيشها اليمن في الوقت الحالي خصوصا في أمانة العاصمة ، التي صعّبت من عملية جمع المعلومات من خلال الاستبيان، خصوصا وأن الدراسة تبحث في مجال الوعي والمشاركة السياسية.

6 إغلاق جامعة صنعاء من قبل المعتصمين وتعليق الدوام فيها مدة التسعة الأشهر الماضية وإلى الآن ، وجعلها ساحة دائمة لتجمع المعتصمين نتيجة الأزمة الحالية، وبالتالي إغلاق مكتبة جامعة صنعاء التي تعدّ من أكبر المكتبات في اليمن، مما اضطر الباحث لجلب مراجع من جمهورية مصر ، وهذا سبب للباحث مشقة وعناءً كبيرين خاصة لما يمر به البَلَدان مصر واليمن من أزمة وثورات ، كل هذا قد أخّر هذا في إنجاز الرسالة في وقت مبكر.

التعريفات الإجرائية للدراسة:

1 الوعي السياسي:

- يمكن تعريف الوعي السياسي كما يراه بعض الباحثين على أنه مدى معرفة الأفراد لحقوقهم وواجباتهم السياسية، وقدرتهم على التصور الكلي للواقع المحيط بهم، وفهمهم لما يجري حولهم من أحداث ووقائع(معوض،1983 : 70).

وترى بعض الدراسات بأن معنى الوعي السياسي يتلخص في مجموعة الردود الفكرية والسلوكية التي تتقدم بها طبقة أو حركة اجتماعية معينة لتفسير شرعيتها في السيطرة على مجتمع معين ودحض أحقية طبقة مضادة في استغلال هذا المجتمع. وانطلاقاً من هذا المعنى الذي يقترب كثيراً من تعريف الوعي السياسي الذي يعرّف بأنه "نمط من الأفكار والقيم والاتجاهات التي تتحدد من خلالها الأوضاع القائمة ويتجلى معها الشعور بالوجود الاجتماعي لطبقة أو حركة اجتماعية متميزة ، ومدى مواكبة موقفها السياسي لمقتضيات التغيير وتلبية أهدافها في السيطرة على المجتمع" (غانم ،2007 : 17).

- وقدحاول بعضهم استخدام مفهوم (الوعي السياسي) في ضوء بعض الفئات الاجتماعية ، فالوعي السياسي لدى الشباب يعني إدراك الشباب للواقع السياسي والتاريخي لمجتمعهم ودورهم في العملية الشبابية ومشاركتهم في التصويت والسلوك الانتخابي واتجاهاتهم السياسية وانتماءاتهم للأحزاب القائمة وكيفية الاعتماد على ماينبغي دعمه اوتغيره(فراج،1991 :54).

- في حين ترى هذه الدراسة أن الوعي السياسي : عبارة عن مجموعة من القيم والاتجاهات والمبادئ السياسية التي تتيح للفرد أن يشارك مشاركة فعالة في أوضاع مجتمعه ومشكلاته ، ويقوم بتحليلها والحكم عليها ، وتحديد موقفه منها ، والتي تدفعه إلى التحرك من أجل تطويرها وتغييرها ، وفهم البيئة المحيطة به.

2 المشاركة السياسة:

– يعرف كل من " هانتجتون " و"نيلسون" المشاركة السياسية بأنها : "النشاط الذي يقوم به المواطنون بصفتهم الشخصية ، بقصد التأثير على صنع القرارات الحكومية"(Huntington and Nelson ، 1976 :6).

– ويعرفها د.هلال بأنها : تمثل أحد الأدوار الهامة التي يضطلع بها الحزب السياسي ، إذ يقدم للمواطن أداة وطريقة لتنظيم نفسه مع الآخرين الذين يشاركونه الرأي أو الفكر أو العقيدة السياسية ،ومن ثم تجميع انفسهم لممارسة التاثير على السلطة السياسية ، ويصبح الحزب بذلك أحد قنوات الاتصال بين الحاكم والمحكوم ، وإحدى الأدوات التي تمكن المواطنين من المشاركة والإسهام في الحياة العامة ، ومن ثم يكون الحزب إطار للحركة وأداة للمشاركة(هلال ،1990 : 18).

– وتعني المشاركة السياسية :حق الرجل والمرأة بالتصويت وإبداء الرأي مباشرة أو عبر المجالس التمثيلية المنتخبة ديمقراطياً بالبرامج والسياسات والقرارات ، وتتطلب المشاركة توفير القوانين التي تضمن حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب وحرية التعبير والانتخاب ، والحريات العامة بشكل إجمالي ضماناً لمشاركة حرية المواطنين الفعالة ولترسيخ الشرعية السياسية (شمر ، 2006 : 49).

– وترى الدراسة أن المشاركة السياسية : هي جملة من النشاطات والتفاعلات التي يقوم بها أفراد المجتمع ، والهادفة إلى اختيار حكامهم ومن يمثلهم ، ومساهمتهم في صنع السياسات العامة والقرارات السياسية بشكل مباشر أو غير مباشر ، وانخراطهم في الأحزاب السياسية والمنظمات المجتمعية والنقابات العمالية ، وعضويتهم في المجالس النيابية ، واهتمامهم بالحياة السياسية ، لتحقيق المصلحة العامة لمجتمع الدولة الذي ينتسبون إليه.

3 المواطن :

- إن المواطن في الدولة الديمقراطية هو كل شخص يتمتع بمجموعة متنوعة وواسعة من فرص المشاركة في الحياة السياسية ، مثل فرصة ممارسة التحكم في الحكومة ، وفي القرارات المتعلقة بسلوك الفرد وحياته الشخصية ، والتأثير في المواطنين الآخرين ، وفرص تشكيل او الاشتراك في عضوية مجموعة متنوعة من المنظمات السياسية والدينية والاقتصادية وغيرها (دال ، 1993 :29).
- ويمكن تعريف المواطنه وفقا للمفهوم القانوني الدقيق بأنها عضوية الفرد في دولة من الدول ، وقد أدى تطور حياة الشعوب إلى تطور مفهوم المواطنة في النظرية السياسية ، إذ كانت القرابة هي الأساس الذي تقوم عليه الجماعه ، بسبب القربى القائمة على الأصل البيولوجي المشترك للاسرة او على الزواج والتبني (طربوش ، 2002 :19).

- وترى هذه الدراسة أن المواطن اليمني : هوأحد افراد المجتمع اليمني ، الذي له الحق في ممارسة حقوقه كاملة وأداء واجباته كاملة ، دون تمييز أو مضايقة أو إلغاء أو تهميش ، بما في ذلك حق المشاركة السياسية ، وتقلد الوظائف العامة في الدولة ، بموجب قانون ودستور الجمهورية اليمنية الكفيله بذلك.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

اولاً : الإطار النظري:

إن المتأمل لتاريخ الفكر السياسي يمكنه أن يلاحظ أن رؤى المفكرين والفلاسفة للموضوعات السياسية قد اختلفت حسب ظروف العصر الذي يعيشون فيه ، وربما يفسر ذلك الاختلاف بين رؤى الفلاسفة والعلماء عبر المراحل التاريخية المختلفة فيما يتعلق بنظرتهم لموضوع الوعي السياسي والمعرفة السياسية ، ومناقشاتهم وتحليلاتهم حول دور المواطن في الحياة السياسية(عبد ربه ،2002 : 19).

وفي الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث زاد الاهتمام بدراسة موضوع الوعي خاصة مع زيادة الاهتمام بالإنسان ومشكلاته وأزماته وسلوكه السياسي ، ومشاركته في الحياة السياسية ، إضافة إلى التطورات التي حدثت في ميدان العلوم الاجتماعية كعلم الاجتماع ، وعلم النفس ، وتأثر العلوم الاجتماعية بمناهج العلوم الطبيعية ، ومحاولة تطبيق مناهجها في مجال الدراسات الاجتماعية والسياسية(Varma ، 1976 : 44).

وأكدت أغلب الدراسات في المجال السياسي على أن المسؤولية الأولى في تنمية الوعي السياسي تقع على التربية ، نظراً لأن استمرار النظام وبقائه مرتبط بدعم المواطنين وتأييدهم ، وللتعليم دور أيضاً في تنمية الوعي السياسي وتشاركه في ذلك مؤسسات المجتمع المدني ، التي يتعلم الفرد عن طريقها اتساق الاتجاهات الموائمة للسلوك المناسب للمواقف السياسية (المقبلي ، 2005: 83).

وفي إشارة إلى تطور الوعي السياسي فانه كانت هناك آراء في ثنايا الأفكار التي قدمها الفلاسفة والمفكرون القدامى حول موضوع الوعي السياسي ، إذ اتضح هذا في أعمال أفلاطون الذي قصر المعرفة على الفلاسفة ، وربط بين امتلاك المعرفة والوعي وبين الاستحواذ على السلطة ، في حين اهتم أرسطو بمشاركة المواطنين في الحكم من خلال رفضه للحكومات الاستبدادية ، حتى لو كانت استبدادية مستنيرة ، وفي العصور الوسطى فإن المفكرين لم يولوا أي أهتمام واضح للوعي السياسي

بالمعنى الاصطلاحي لهذا المفهوم ، خاصة مع سيطرة الفكر الكنسي ، وحتى بداية عصر النهضة لم تكن قضية الوعي السياسي من بين القضايا التي استحوذت على اهتمام المفكرين السياسيين ، وكان هذا سبب رئيسياً في عدم وجود نظرية حول موضوع الوعي السياسي في الفكر السياسي الكلاسيكي ، إذ كانت النظرة الفلسفية والتاريخية هي المسيطرة على دراسة الموضوعات السياسية ، ومع منتصف عصر النهضة بدأت الدراسات السياسية في التأثر بالنزعة التحررية والاتجاه نحو التجريب والمنهج العلمي ، ومن هنا بدأ الاهتمام بالسياسة في الإطار الواقعي والبعد بها عن التأملات الفلسفية المثالية والميتافيزيقية ، وقد مهدت آراء المفكرين إلى الاهتمام بالإنسان ودوره في المجتمع والحياة السياسية ، ولفتت الانتباه إلى موضوعات عدة كالمشاركة السياسية ، والوعي ، والحرية ، والديمقراطية ، ومصدر السلطة ، وكان لذلك أثره الواضح في الاهتمام بقضايا الوعي الاجتماعي والسياسي ، وهو ما اتضح فيما بعد في آراء كل من كانط وهيجل وماركس وغيرهم من المفكرين الذين ساهموا في وضع الأُسس للديمقراطية الحديثة ، ونبهوا الى اهمية العلاقة بين السياسة والمجتمع(عبد ربه ، 2002 : 45−47).

وهذا يعني أن يشترك المواطنين في التفكير والتعبير والعمل من أجل المجتمع الذي يعيشون فيه، وهي أسلوب في الحياة لابد منها ، لذا يقال إن من بين مايحتاج إليه عالم اليوم هو سيادة المشاركة ، وترتبط المشاركة بالتنمية أو التحديث أو الارتقاء أو النهضة ، فمجمل العمليات تتطلب مشاركة الفرد بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الحياة الاجتماعية الواعية (الهيتي ، 2003 : 145).

فأي نظرية سياسية تنبع من حقيقة أن كل البشر يحيون معاً ، وأنهم لا يحيون في عزلة تامة ، إذ يقول "ارسطو" ان الانسان بطبعه حيوان سياسي ، فهو يقع لا محالة في أحابيل النظم السياسية ، سواءً أحب هذه الحقيقة أم لم يحبها(دال ، 1993 : 127).

فالمشاركة السياسية تعد من أبرز عناصر النظام الديمقراطي ، وهي كغيرها من المفاهيم السياسية كالتنمية والثقافة ترتبط بإطار متكامل من الدلالات ، سواءً بشكل مباشر او غير مباشر ، وعليه فإن

من الصعوبة بمكان محاولة تحديد دلالات مفهوم المشاركة بشكل أكثر دقة بعيداً عن الجوانب المؤسسية والواقعية ، وهذا يعني من الناحية المنهجية الارتباط التام بين ماهو نظري وماهو تطبيقي للمشاركة (Huntington and Nelson ، 1976 :253).

وأصبحت المشاركة السياسية تمثل موضوعاً محورياً من موضوعات علم الاجتماع السياسي ، وذلك انطلاقاً من أن المشاركة السياسية هي في المقام الأول إسهام المواطن وانشغاله بالمسائل السياسية داخل مجتمعه ، سواء أكان هذا الانشغال عن طريق التاييد أم الرفض أم المقاومة أم الرفض أم التظاهر (سعد ، 2002 : 91).

وحتى العصر الحديث كانت المشاركة السياسية مقتصرة على كبار القوم وأثريائهم ووجهائهم ، أما بقية المجتمع فكانوا بعيدين عن المشاركة وهم الأغلبية الساحقة ، ومنذ مطلع عصر النهضة حتى القرن السابع عشر بدأ الاتجاه نحو مزيد من المشاركة السياسية ، وبلغ هذا الاتجاه ذروته أثناء الثورة الصناعية في القرنين الثامن والتاسع عشر (الارياني،27:2008). فتطور المشاركة السياسية في تاريخ الفكر السياسي كان متزامناً مع نشوء الدوله ، فحاجة الأفراد لغيرهم ، وعدم قدرة الفرد على تلبية حاجاته ورغباته المتعددة أدى الى نشوء الدولة ، وهذه الحاجة قد خلقت التعاون والتبادل وبالتالي المشاركة ، وهذا أدى إلى التحالف والتقارب بين الأفراد لسد العجز القائم لدى الفرد الواحد ، وفي الفكر الغربي لم يكن المفكرون متفقين على أسلوب معين لممارسة المشاركة السياسية ، عبر مراحل التاريخ السياسي، ولكنهم في نهاية المطاف قد توصلوا إلى قناعة واحدة مُفادها أن وظيفة الشعب السياسية تكمن في اختيار نواب يتولون الحكم لمدة معينة باسم الشعب ونيابة عنه(العثربي ، 2007: 39،29).

وأخيراً ومن خلال المفاهيم السابقة التي قامت الدراسة بطرحها ، فإنه يمكن القول إن المجتمع اليمني ظل يقف بشئ من السلبية منذ بضعة قرون إزاء مايجري حوله من تحولات ، دون التعامل

معها ، ودون محاولة المشاركة الفعلية مع الكثير منها ، لهذا وجد نفسه يمضي خلفها دون اللحاق بكثير من المجتمعات ، فقد حُرم المجتمع اليمني عدة قرون من الانخراط والمشاركة في العمل والحياة السياسية ، نتيجة وطأة الاستعمار البغيض ، وتعاقب الانظمة السياسية التقليدية ، ومن ثم تقسيم اليمن إلى شطرين (شمالي وجنوبي) ، فكان العمل السياسي مقتصراً على فئة معينة من الشعب ، وهم الحكام وأقاربهم ، أما الأغلبية الساحقة من الشعب فكان العمل السياسي ، والمشاركة في الحياة السياسية مُحرّمة عليها ، إضافة إلى الفقر، والجهل الذي جعل الشعب لا يولي اي اهتمام بالأمور السياسية ، فكان جُل أهتمامه هو البحث عن قوت يومه ، وسد رمق جوعه ، وهذا بدوره جعل من الشعب اليمني في تلك الفترة ، شعب جاهل ، ومتخلف عن الحضارات الاخرى ، وهذا ادى الى غياب تام للوعي السياسي ، في تلك الحقبة المظلمة من الزمن ، الى ان جاءت الثورات التحررية من الاستعمار ومن الأنظمة الإمامية المتخلفة التقليدية وخصوصاً ثورتي ال26من سبتمبر1962م وال14من اكتوبر1963م في شمال اليمن وجنوبه ، التي تطورت الحياة السياسية بعدها بقدر بسيط من خلال ظهور بعض الأحزاب ، وبناء المدارس والجامعات ، ولكن وبعد تحقيق الوحدة اليمنية المباركة في ال22من ايار/مايو 1990م وإلى وقتنا الراهن تطورت الحياة السياسية بشكل كبير وملموس من خلال ظهور أحزاب كثيرة على الساحة ونشؤ مؤسسات المجتمع المدني ، وبداية الانفراج الديمقراطي، حيث أتجه المواطنيين إلى المشاركة في الحياة السياسية ، والانخراط في الأحزاب ، والعضوية في مؤسسات المجتمع المدني ، وبالتالي مشاركتهم في صنع القرار السياسي ، إلا أن الدراسة لاحظت من خلال الاطلاع على الأدبيات السابقة أن الوعي والمشاركة السياسية في المجتمع اليمني لازال محدوداً وضمن فئات معينة: كـ (شاغلي المناصب الحكومية العليا، والمثقفين ، وأصحاب الشهادات العليا)، أما بقية الشعب فالوعي عندهم لازال ضعيفاً ، وهذا ماسيتم إثباته أو نفيه من خلال النتائج التي ستتوصل إليها هذه الدراسة.

ثانياً: الدراسات السابقة :

– دراسة غانم (2007) ، بعنوان (محددات الوعي السياسي الحديث في المجتمع اليمني): التي استهدفت إبراز العوامل الاجتماعية في عملية تكوين الوعي السياسي والكشف عن آليات تحقيقه ، وأجريت هذه الدراسة على طلاب وطالبات جامعة صنعاء وعدد من القيادات الحزبية ، وقد تناول الباحث عدة موضوعات من أهمها : مكونات الوعي السياسي والمحددات الاجتماعية للوعي السياسي في دولة الوحدة من عام (1990–2005) ، وركزت الدراسة على محددات الوعي السياسي الحديث لطلاب وطالبات جامعة صنعاء ، حيث حصرت هذه الدراسة محددات الوعي السياسي في أربعة محددات هي (المحددات السياسية للوعي السياسي – المحددات الاقتصادية للوعي السياسي – والمحددات الاجتماعية للوعي السياسي – والمحددات الثقافية للوعي السياسي) ، وقد اعتمد الباحث في دراسته هذه على المنهج البنيوي الحديث ، وخلصت الدراسة إلى نتيجة عامة مجملها أن الوعي السياسي لفئة الشباب يتفوق على باقي الفئات العمرية، وذلك في المسائل الاقتصادية والاجتماعية ، مع وجود نوع من الرضى والقبول بألاوضاع السياسية السائده.

– دراسة المقبلي (2005) ، بعنوان (تطوير مقرر المجتمع اليمني في ضوء بعض قضايا التنشئة السياسية وأثرها على الوعي السياسي لدى تلاميذ الصف الاول الثانوي بالجمهورية اليمنية): وأجريت هذه الدراسة على عينة من طلاب الصف الاول الثانوي في الجمهورية اليمنية ، حيث هدفت إلى التعرف على تصور المقترح لتطوير منهج المجتمع اليمني للصف الاول الثانوي في ضوء بعض قضايا التنشئة السياسية ، في حين تضمنت مشكلة هذه الدراسة في افتقار منهج المجتمع اليمني للمفاهيم السياسية ، وعدم تضمين محتواها على موضوعات تساعد الطلاب او تزودهم بمهارات اجتماعية وسياسية خاصة في المرحلة الثانوية ، وأن هناك تدنٍ لمستويات الوعي السياسي لدى

الشباب وعزوف الشباب عن المشاركة السياسية ، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن أهداف ومحتوى مقرر المجتمع اليمني الحالي غير متضمن لقضايا التنشئة السياسية ، كما أوضحت النتائج ايضاً فاعلية الوحدة المقترحة في إنماء الوعي السياسي لدى طلاب الصف الأول الثانوي.

- دراسة مكارم (2003) بعنوان(دور وسائل الإعلام في تكوين الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي): والهادفة الى التعرف على الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في تكوين الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي ودراسة العلاقة بين معدل تعرف الشباب الجامعي لوسائل الإعلام ومستوى معرفتهم السياسية كمرحلة أولى لتشكيل الوعي السياسي ، وأجريت هذه الدراسة على طلاب الجامعات اليمنية ، وقد تناول الباحث في هذه الدراسة عدة موضوعات كان أهمها : مفهوم الوعي وعناصره ومراحل تكوينه وعلاقة وسائل الإعلام بالوعي السياسي ، وتطرق الباحث إلى التطور السياسي في اليمن ومؤشرات الوعي السياسي ، و إلى الدور المناط بوسائل الإعلام في تكوين الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي ، وقد قامت هذه الدراسة على استخدام منهج المسح بشقيه الوصفي والتحليلي ، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

أن الدراسة أظهرت اهتماماً مرتفعاً لدى شباب الجامعات اليمنية بمتابعة القضايا السياسية العربية والدولية والمحلية ، وما تعرضه وسائل الاعلام من مواد ووقائع وما يطرح من مشكلات سياسية ، حيث جاءت القنوات التليفزيونية في مقدمة هذه الوسائل ، يليها الصحف، والراديو، والانترنت، وكانت وسائل الإعلام في مقدمة الوسائل والمصادر التي يعتمد عليها شباب الجامعات اليمنية في المشاركة في العمل السياسي.

- دراسة العثربي (2007) ، بعنوان (المشاركة السياسية في اليمن بين التقليدية والحداثة في الفترة من (1962-2007)):هدفت هذه الدراسة إلى تقديم رؤية واضحة عن تطور المشاركة السياسية في اليمن بين التقليدية والحداثة ، وتحديد آلياتها وعناصرها وكيفية ادائها ووسائلها القديمة والحديثة ،

وتحديد دور القبيلة في المشاركة السياسية في مختلف المراحل ، وتناولت هذه الدراسة المشاركة السياسية ومظاهرها في اليمن في عهد الأئمة ، وكذلك الاوضاع السياسية عقب الثورة اليمنية عام 1962م ، وتطرقت الى المشاركة السياسية في شطري اليمن الشمالي والجنوبي قبل الوحدة ، وبعد الوحدة الى عام 2007م ، التي تناول الباحث فيها الجوانب السياسية التي حدثت في هذه الفترة ، وقد اعتمد الباحث في دراسته هذه على المنهج التاريخي الوصفي ، ومنهج تحليل المضمون، وخلصت هذه الدراسة الى عدد من النتائج والحقائق اهمها:

إن التعددية الحزبية جزء من المشاركة السياسية وهي وسيلة فعالة للنظام السلمي ، من أجل الوصول إلى السلطة عبر الشعب مالكها ومصدرها الأصيل، فحرية المشاركة السياسية في اليمن عمقت مبدأ امتلاك الشعب للسلطة ، وإن غياب المشاركة السياسية في بعض مراحل التاريخ السياسي في اليمن كان عاملاً اساسياً من عوامل عدم الاستقرار ، وإن الحضارة التي شهدتها اليمن في فترات مختلفة عبر التاريخ لم تكن إلا في ظل حكم قائم على المشاركة السياسية الشعبية .

- دراسة الارياني (2008) ، بعنوان (المشاركة السياسية للمرأة اليمنية في المجالس المنتخبة من (1993-2003)): وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مؤشرات المعرفة والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني ، وهدفت أيضاً الى التعرف على دور الأحزاب السياسية في دعم وتمكين المرأة اليمنية من المشاركة السياسية ، ومدى تأثير المتغيرات الثقافية والاجتماعية السائدة في المجتمع اليمني ، وتأثير المستوى الاقتصادي والتعليمي والقانوني على درجة المشاركة السياسية للمرأة اليمنية ، وقد تناولت الباحثة في هذه الدراسة موضوع المشاركة السياسية ومحدداتها ومراحلها ومعوقات ودوافع هذه المشاركة بشكل عام ، وتطرقت الى موضوع المشاركة السياسية للمرأة اليمنية قبل الوحدة ، وبعد الوحدة في شمال اليمن

وجنوبه ، وقد اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي والتاريخي والمقارن ، ومنهج تحليل النظم، وبالإضافة الى هذه المناهج استخدمت الباحثه الاسلوب الكمي في تحليل وعرض البيانات الإحصائية ، وقد خلصت هذه الدراسة الى عدد من النتائج من اهمها : إن وضع المرأة لا يزال على المستوى التنظيمي هامشياً في معظم الأحزاب ، فالعادات والتقاليد والثقافة السائدة في المجتمع اليمني قد عملت على تمييز سياسي وضعت المرأة في مكانة أدنى من مكانة الرجل ، بالاضافة الى تدني المستوى الاقتصادي في اليمن وتدني مستوى الدخل للمواطن خاصة النساء ، مما ادى الى تدني درجة المشاركة السياسية لدى المرأة ، وبالتالي التقليل من اهمية مشاركتها في العمل السياسي .

- دراسة الصلوي (2006)، بعنوان (المشاركة السياسية في المجتمع اليمني– دراسة اجتماعية مقارنة للعمليات الانتخابية النيابية للفترة من (1990–2003)): وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الواقع الاجتماعي والسياسي للمشاركة السياسية في العمليات الانتخابية النيابية ، وإلى التعرف على المعوقات التي تحول دون مشاركة انتخابية حقيقيه وفاعلة ، واجريت هذه الدراسة على عينة من الناخبين المشاركين في انتخابات2003م في الدائرة السابعة بأمانة العاصمة في الجمهورية اليمنية ، وتناول الباحث عدة موضوعات في هذه الدراسة كان من اهمها المشاركة الشعبية في الانتخابات النيابية، حيث ركز على موضوع النصوص القانونية المنظمة للعمليات الانتخابية ، وتناول الباحث الواقع الاجتماعي والسياسي للمشاركة في الانتخابات النيابية ومشاركة الاحزاب السياسية فيها ، وتطرق أيضاً الى معوقات المشاركة السياسية في الانتخابات النيابية ، وقد اعتمد الباحث على منهج المسح الاجتماعي بالعينه والمنهج التاريخي والمقارن ، وخلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها : ان الدراسة أظهرت أن هناك نوعين من المعوقات التي تحول دون قيام مشاركة سياسية حقيقة ، حيث

يرتبط النوع الأول منها بطبيعة المجتمع ، المتمثلة في مشكلة الانتماءات الأولية والمحلية (الأسرة ، العائلة ، العشيرة ، القبيلة ، المنطقة) ، حيث أصبحت هذه المؤسسات والانتماء إليها المرجعية الطاغية على سلوك الأفراد وعلى ممارساتهم ، أما النوع الثاني من المعوقات فهو المرتبط بطبيعة النظام السياسي ، حيث يتضمن العديد من المعوقات والتي يمكن تصنيفها الى معوقات قانونية ، وإدارية ، وسياسية .

- دراسة الشاوش (2002) ، بعنوان (المشاركة السياسية للاحزاب الاسلامية في اليمن (1990-2000)):

وقد هدفت هذه الدراسة محاولة التعرف على الأحزاب الإسلامية في اليمن و خطابها السياسي والفكري ، وعلى المدى الذي وصلت إليه في مشاركتها السياسية ، وتناول الباحث في دراسته هذه موضوعات عدة من أهمها: نشأة الاحزاب الاسلامية في اليمن قبل الوحدة وبعد الوحدة ، والخطابات السياسية لهذه الأحزاب ، والمشاركة السياسية للأحزاب الإسلامية ، وقد اعتمد الباحث في دراسته هذه على المنهج المقارن ، وكشف الباحث عن وجود ثلاثة أحزاب إسلامية في اليمن هي (حزب الاصلاح ، حزب اتحاد القوى الشعبية ، حزب الحق) ، وتطرق الباحث إلى أن هذه الأحزاب قد شاركت مشاركة فاعلة في الانتخابات البرلمانية 1993م ، إذ كانت هذه الانتخابات أول تجربة لكافة القوى السياسية لإثبات وجودها على الساحة ، في حين أظهرت النتيجة بوضوح أن حزب الاصلاح هو أقوى حزب معارض ، وبالتالي لايمكن تجاهله ، وتم إشراكه كطرف ثالث في حكومة ائتلافية تضمه جنباً إلى جنب مع المؤتمر الشعبي العام الذي حقق المركز الاول ، وعدوه التقليدي الحزب الاشتراكي ، وقد توصل الباحث إلى نتيجة عامة مجملها أن مشاركة الأحزاب الإسلامية في هذه الانتخابات كانت مشاركة فاعلة ، إذ أعطت نوعاً من الحراك والنشاط السياسي لأفراد المجتمع ، وذلك من خلال قيامها

بالعديد من الأنشطة السياسية كالندوات والمهرجانات الهادفة الى عرض برامجها السياسية والدعاية لمرشحيها .

- **الدراسة الحالية وما تتميز به عن الدراسات السابقة:**

– على الرغم من وجود دراسات ومؤلفات في موضوعي الوعي السياسي والمشاركة السياسية إلا أن الباحث ومن خلال مراجعته للأدبيات والدراسات والمؤلفات السابقة التي تناولت هذين الموضوعين في اليمن لم يعثر على دراسة أكاديمية طرحت موضوع الوعي السياسي و المشاركة السياسية في دراسة واحده ، وهذا مايميز هذه الدراسة الحالية بأنها الدراسة الأولى من نوعها الى الآن التي بحثت هذا الموضوع – حسب اطّلاع الباحث –.

– إن هذه الدراسة جاءت متخصصة في دراسة العلاقة بين الوعي السياسي والمشاركة السياسية.

– إن هذه الدراسة جاءت في ظروف مهمة تمثلت في تنامي موجة المطالبه بالحقوق والحريات في اليمن ، والذي ساعد في إجابة المبحوثين على استمارة الاستبيان بكل حرية.

الفصل الثاني

الوعي السياسي

مقدمة:

يعد الوعي السياسي من المفاهيم أو المصطلحات التي لها اهمية كبيرة في ميدان علم السياسة ، فهو يهدف دائماً إلى تحقيق طموحات وأهداف أفراد المجتمع ورفع مستوى المجتمع من حيث الصحة والتعليم والمستوى المعيشي والخدمات بشتى أنواعها ، وكذلك تطوير النظم الاجتماعية السائدة وتطوير الإطار الثقافي للمجتمع ، حيث يعمل علي محاربة النظم والقيم التي لا تتفق مع مقتضيات التقدم ولا تنسجم مع متطلبات التنمية ، أو تعمل على الأقل على تطويرها بما يلغي دورها في عرقلة التقدم. فالوعي السياسي يعد الحالة التي يتمثل فيها أفراد المجتمع قضايا الحياة السياسية بأبعادها المختلفة ، ويتخذون من هذه القضايا موقفاً معرفياً ووجدانياً في الآن الواحد ، فهو يؤثر على علاقة الفرد بالعملية السياسية، ففي بعض المجتمعات نجد الافراد يتصفون باللامبالاة والاغتراب السياسي ، وعدم الشعور بالمسئولية تجاه أي شخص خارج محيط الأسرة، ونجد بعض المجتمعات تتميز بقوة الشعور بالولاء الوطني والمواطنة المسئولة ، وهنا يكون الفرد مشارك في الحياة العامة في المجتمع ، ويساهم بشكل طوعي في النهوض لهذا المجتمع الذي يعيش فيه، وفي بعض الأحيان نلاحظ الفرد ينظر إلى النظام السياسي على أنه مجرد نظام أبوي يقوم بخدمته ويضمن الرفاهية التامة له منذ ولادته إلى وفاته، وفي المقابل نجد بعض الأفراد يشككون في الأنظمة السياسية القائمة في مجتمعهم إذ يعتقدون أنها أنظمة لا تقوم الا بخدمتها وتحقيق مصالحها ومصالح القائمين عليها فقط .

وبناءً على ذلك فقد قسمت الدراسة هذا الفصل الى مبحثين رئيسين : تناول المبحث الأول منهما مفهوم الوعي السياسي من خلال التعريف والأهمية والخصائص ، ومدى تاثير أدوات التنشئة السياسية في تكوين الوعي السياسي ، أما المبحث الثاني فقد بحث في العلاقة بين الوعي السياسي وبين المفاهيم الأخرى كالتنمية والتحديث السياسي ، والتنمية البشرية.

المبحث الأول:

مفهوم الوعي السياسي

إن مفهوم الوعي السياسي يعني بناء الديمقراطية في المجتمع كمنهج حديث للتفكير وكمحدد لنمط السلوك السياسي في المجتمع ، وكأسلوب للتعامل بين الأفراد والمجتمعات والدول ، وباستخدام أسلوب وطريقة الحوار بدلاً من الصراع ، والعقل بدلاً من الاوهام ، والإقناع بدلاً من الإكراه ، والنظام بدلاً من الفوضى ، والحرية بدلاً من الكبت ، والعدل بدلاً من الظلم ، والشفافية بدلاً من الغموض والتدليس ، والتشاور بدلاً من التآمر ، والمصلحة الجماعية بدلاً من المصلحة الانانية الفردية ، والتخطيط العلمي بدلاً من الارتجال والعشوائية ، بما يؤدي إلى رفع مستوى الحياة الاجتماعية مادياً وفكرياً وروحياً، كما يدخل ضمن إطار العمل الديمقراطي وما يهدف إليه من دعم وبناء وتنمية وعي الأفراد بحقوقهم السياسية ، مثل حق حرية التعددية السياسيه ، والفكرية ، والحزبية ، وحرية الرأي والرأي الآخر ، وحرية الفكر والعمل والانتماء بما يخلق بدائل متعددة للاجتهاد ، ويتيح للمجتمع اختيار البديل الامثل.

المطلب الأول: التعريف – الاهمية – الخصائص:

اولاً: تعريف الوعي السياسي:

نظراً لما يحيط بمفهوم الوعي السياسي من غموض وخلط كبير ، وتعدد الجوانب التي تناول من خلالها المفكرون السياسيون هذا المفهوم ، نتيجة تأثره بالتوجهات الأيديولوجية والتيارات الفلسفية فإن هذا الغموض والخلط قد شكل صعوبة لدى عدد من الباحثين لتفسير هذا المفهوم بشكل دقيق وواضح ، لذا فإن الدراسة قد سعت إلى الاسترشاد ببعض المحاولات والتعريفات النظرية والإجرائية التي من شأنها أن تنور خطى الباحث لتفسير وتعريف هذا المفهوم بشكل واضح.

فالوعي السياسي يعرف بأنه : معرفة المواطن لحقوقه وواجباته السياسية، ومايجري حوله من أحداث ووقائع، وكذلك قدرة المواطن على التصور الكلي للواقع المحيط به، وقدرته على تجاوز خبرات الجماعة الصغيرة التي ينتمي إليها إلى خبرات ومشاكل المجتمع السياسي ككل، ولابد أن تتوافر فيه بعض العناصر (كالشعور بالاقتدار السياسي ، والتسامح الفكري المتبادل، وتوفر روح المبادرة، والاستعداد للمشاركة السياسية، واللاشخصانية، والثقة السياسية المتبادلة) (المنوفي ،1980: 24).

ونجد أحد الباحثين يعرف الوعي السياسي بأنه: عملية اكتساب الأفراد للمعارف والمهارات والخبرات والقدرات ، وإدراك هولاء الافراد للدور المناط بهم والذي يجب عليهم القيام به ليتمكنوا من المشاركة في المجتمع كأعضاء فاعلين. (مكارم ،2003 : 30)

ويشار إلي الوعي بوصفه حالة ذهنيه تتمثل في إدراك الفرد للعالم من حوله على نحو عقلي أو وجداني، ولذلك فإن هذا الوعي الإنساني يتجلى في صور متعددة تتباين بتباين المجال المدرك أو موضوع الوعي ، فالإنسان بطبيعته يعرف أنواعاً أو أشكالاً عديدة ومتنوعة من الوعي وحسب ميوله كالوعي السياسي، والوعي العلمي والوعي الديني والوعي الأخلاقي (العزعزي ، 2008 :13).

وهذا التعريف يتشابه إلى حد كبير مع التعريف الذي أورده إبراهيم مدكور في معجم العلوم الاجتماعية ، إذ عرف الوعي السياسي بأنه: حالة ذهنية تتمثل في إدراك الإنسان للعالم على نحو عقلي أو وجداني ، وهذا يعني أن الوعي هو الخاصية التي تتيح للإنسان أن يمتلك شروط وجوده على نحو ذهني(مدكور ، 1975 :145).

والوعي الفردي ليس منطوياً على ذاته ، فالعلاقات بين البشر ملازمة لعملية نشوء الوعي مما يجعله في نفس الوقت وعياً للذات وللآخرين ، لذلك يمكن القول أنه يوجد هناك ترابط بين وعي الأفراد ، كما يمكن القول إن هناك شعوراً يعبر عن الوجود المشترك ، فالوعي الجماعي في نظر دوركايم يكتسب استقلاليته عن الوعي الفردي ، كما أنه ظاهرة اجتماعية لها محدداتها وشروطها الموضوعية ، وإن كان دوركايم لا ينفي كون الوعي الجماعي نتاج لتفاعل الذات والموضوع ، ويعرف تيودر رجايجر الوعي بأنه "وعي كل إنسان فرد بوضعه الاجتماعي الخاص" (الجوهري، 1985 : 216).

وفي المنظور الإسلامي فقد كان لتعريف الوعي السياسي حصة فيه حيث كتب الدكتور"فتحي يكن" مقال حول الوعي السياسي قال فيه: "إن العلماء الأجلاَّء– في السلف والخلف – عرفوا الوعيَ السياسيَّ بأنَّه إدراكُ الفرد لواقع المسلمين وواقع العالم، بكلِّ ما يعنيه ذلك من معرفة طبيعة العصر، ومشكلات البشر، والقوى الفاعلة والمؤثِّرة – الظاهرة والخفيَّة – في مواقع القرار؛ لتكون هذه المعرفة مساعِدةً في حسن رعاية الأمَّة ومصالِحِها، كما في دفع المفاسد والأخطار عنها، فإذا كان معنى السياسة في الإسلام رعاية شئون الناس فيكون الوعي لازمًا لحسن القيام بهذه الرعاية".(www.ikhwanonline.com).

وعلى ضوء التعريفات السابقة ترى الدراسة أن الوعي السياسي: عبارة عن مجموعة من القيم والاتجاهات والمبادئ السياسية التي يمتلكها الفرد وتتيح له المشاركة الفعالة في أوضاع مجتمعه ومشكلاته ويقوم بتحليلها والحكم عليها وتحديد موقفه منها والتي تدفعه إلى التحرك من أجل تطويرها وتغييرها ، وفهم البيئة المحيطة به، وتدفعه أيضاً نحو المشاركة السياسية والإسهام في هذه المشاركة بما يجعله يرتقى إلى مستوى الديمقراطية الحقيقية، ولذلك يعدّ الوعي من العوامل الهامة والمساعدة في الممارسة السياسية الرشيدة.

ثانياً: أهمية الوعي السياسي:

تاتي أهمية الوعي السياسي في أنها تعزز الديمقراطية في نظرة الفرد ورؤيته لقضايا وطنه وأمته ، وكذلك رؤيته للظروف التي توثر في المجتمع بصورة تحليليه واعيه، لذلك يعدّ الوعي السياسي للمجتمعات بمثابة الاساس التطبيقي والفعلي للديمقراطية، وان اي انخفاض في مستوى الوعي لدى المواطنين يهدد الديمقراطيه كمفهوم وسلوك، فالوعي السياسي في أي مجتمع له دور وأهمية كبيرة في تنوير بصيرة المواطن بحقوقه المدنية والقانونية وواجباته والتزاماته الدستوريه في المجتمع.(www.almadapaper.net).

وتأتي أهمية الوعي السياسي للأفراد في أن له علاقة وطيدة وعميقة بالعملية السياسية ، فعندما يكون هناك وعي سياسي في بعض المجتمعات فإن أفرادها يتميزون بقوة الشعور بالولاء الوطني والمواطنة المسئولة ، فيقوم الأفراد بالمشاركة في الحياة العامة ، ويسهمون طواعية في النهوض بالمجتمع الذي ينتمون اليه ، وبالمقابل عندما يكون الوعي السياسي متدني في بعض المجتمعات فإن معظم الأفراد في تلك المجتمعات يتسمون باللامبالاة ، وينتابهم الشعور بالاغتراب السياسي داخل مجتمعهم ، بل يتعدى ذلك عدم شعورهم بالمسئولية تجاه اي شخص خارج محيط الأسرة ، وينظرون الى المشاركة في الحياة السياسية على أنها مجرد ألعوبة يتخذها أصحاب القرار ، وأن (المواطنين) هم مجرد أداة يستخدمونهم متى أرادوا ليصلوا إلى مصالحهم ، وبالتالي فهم يتجهون إلى اسلوب "العزوف" عن المشاركة السياسية في المجتمع أيا كان نوعها أو طبيعتها.

وتأتي أهمية الوعي السياسي أيضاً في أنه يساعد على استقرار المجتمع ، واستمرار حياة الناس وعدم تعثر شئونهم ، حيث تتجلى وتتضح الرؤيا للأفراد ، وتنعدم المفاسد والمظالم بينهم، مما يؤدي إلى تفادي الضعف والانهيار الذي قد يحدث عندهم ، وبالتالي تجعلهم أمة ظاهرة بين الأمم ، آمرة

بالمعروف ناهية عن المنكر ، وتأتي أهمية الوعي السياسي أيضاً في أنه يعد المدخل الأساسي لمعرفة العصر إذ لابد من معرفة الواقع الذي نعيشه ورصد الاحداث وتحليلها، ولابد أيضاً من معرفة تقاليد العصر وثقافاته وعلومه ، ومعرفة مصطلحاته ولغاته ، وقراءة خطابه (www.ikhwanonline.com).

وعلى هذا يمكن القول إن اهمية الوعي السياسي من الركائز الأساسية لبناء الأمم والنهوض بها ، ، فكلما كان هناك وعي سياسي عالٍ كلما كان هناك ثبات واستقرار ونهوض للمجتمع ، وكلما كان هناك غياب للوعي السياسي كلما كان هناك اهتزاز وعدم اتزان داخل المجتمع ، ويصبح ذلك المجتمع متأخراً ومتخلفاً مقارنة بالمجتمعات الواعية ، فعدم التطلع والنهوض بهذه المجتمعات إلى مستوى راقي يسهم في ضعفها وانهيارها ، وهذا نتاج كما ذكر سابقاً عن غياب الوعي السياسي .

ومن خلال ما سبق يستنتج أنه لابد للمجتمع من أن يدرك أهمية الوعي السياسي وقيمته وسبل تكريس حالة الوعي لمفهوم الديمقراطية ، ومساندة الأصوات والقوى السياسية التي تنادي بتثقيف الفرد والمجتمع سياسياً ، فأي نظام سياسي يحتاج إلى وجود وعي سياسي يغذيه ويحافظ عليه، فإذا كان هناك حكم فردي تسلطي فإنه يوائمه وعي سياسي تتمحور عناصره في الخوف من السلطة والإذعان لها ، وضعف الميل إلى المشاركة، وفتور الإيمان بكرامة وذاتية الإنسان، وينتج عنه عدم إتاحة الفرصة لظهور المعارضة، أما عندما يكون الحكم ديمقراطياً فإنه يوائمه وعي سياسي يؤمن بحقوق الإنسان ، ويقتنع بضرورة حماية الإنسان وكرامته في مواجهة أي اعتداء على هذه الحريات، حتى لو كان من قبل السلطة نفسها.

ثالثاً: خصائص الوعي السياسي:

يتسم الوعي السياسي بعدد من الخصائص والسمات على النحو الآتي:(الهيتي ، 2003 : 101-107) :

1 - النظرة المنهجية (المنظمة): وهنا تفترض هذه النظرة أن يكون التفكير في القضايا وحل المشاكل على قدر واضح من التنظيم وسلسلة من الخطوات تتكامل فيما بينها ، وأن يكون لهذا التفكير أساليب منهجية يكون نجاحها مضمون ، أي لاتكون عشوائية وجزافية.

2 - النظرة الهادفة: وهنا يشترط في التفكير أن تكون هناك أهداف ذات أهمية عند تناول المشاكل والمسائل الأساسية في المجتمع ، لا أن يكون التفكير في المجتمع مجرد نشاط عفوي أو عابث ، وبالتالي يكون للتفكير أهمية معرفية وأهمية مجتمعية حاضراً ومستقبلاً، تهدف إلى الوصول إلى نتائج تحل المشاكل الموجودة.

3 - النظرة الواقعية : وهنا يفترض أن يكون التفكير واقعياً أو بما هو ناجم عن الواقع ، اي لا ينشغل التفكير بما هو غير واقعي ، وأن لا يكون تفسير الظواهر معتمداً على حالة فردية ، أو مقولة شائعة ، أو صيغة لفضية عامة ، وأن لا يكون معتمداً أيضاً على أفكار غير متحقق من صحتها وصدقها منهجياً ، حتى لا تكون أفكاراً وهمية.

4 - النظرة الموضوعية: وهذه النظرة تعني أن ينصرف التفكير إلى الموضوع بأبعاده وظروفه وعلاقاته ، دون الانشغال بما هو دخيل وما يتعلق بالذات ، والنأي عن التأثر بالهوى ، أو بالأفكار الجاهزة أو النمطية ، أو اللجوء إلى الاحكام المسبقة .

5 - النظرة التحليلية والتركيبية :وهنا لابد للتفكير أن يقوم على التحليل ، لأن المشكلات والظواهر تكون غالباً مركبة من عناصر وعلاقات متعددة ، وعليه فإن النظرة التركيبية تأتي مكملة

للنظرة التحليلية ، وبالتالي فإن للتفكير قدرة على إعادة تركيب العناصر بهدف التحقق أو التثبت من صدق التحليل.

6 - النظرة المرنة : وهذه النظرة تعني أن يتصف التفكير بالمرونة حتى يكون الوعي علمياً ، خصوصاً أن هناك أحكاماً حول مجال المرونة في حياتنا العربية ، بما في ذالك المؤسسات التعليمية.

المطلب الثاني: مدى تأثير أدوات التنشئة السياسية في تكوين الوعي السياسي

تتنوع وتتعدد أدوات التنشئة السياسية التي تلعب أدواراً رئيسية في عملية تكوين الوعي السياسي وفي هذا الإطار نستطيع أن نوجز عدداً من هذه الأدوات كما يلي:

1 الأسرة:

تعد الأسرة المؤسسة السياسية الأولى التي ما يفتح الطفل عينيه إلا عليها ، حيث يمثل الوالدان الصورة الأولى للسلطة(المشاط ، 1992 : 105).

وهي من أهم أدوات التنشئة السياسية وأكثرها تأثيراً في حياة الأفراد ، فهي أول جماعة يعيش فيها الفرد، حيث تقوم بنقل كافة المعارف والاتجاهات والمهارات والقيم إلى الفرد ، والذي تمكنه أن يعيش حياة اجتماعية ناجحة بين أفراد المجتمع ، فعن طريق الأسرة يكتسب الفرد قيمه الاجتماعية ومعايير سلوكه ، ويكتسب ضميره الآمر والناهي الذي يثيبه على خير ما يقوم به ويعاقبه على شر ما يقترفه (www.acpss.ahram.org.eg).

وتأتي أهمية الأسرة أيضاً في أنها تجعل الفرد يكتسب من خلالها الاتجاهات والمعتقدات السائدة في المجتمع. (المنوفي، 1987 : 333).

ويذهب البعض إلى أن علاقة الطفل مع والديه تؤثر تأثيراً كبيراً في تشكيل الجانب الأكبر من شخصيته، على الرغم من تعدد علاقات الطفل في مرحلة الطفولة المتأخرة، وارتباطه بالمؤسسات المختلفة كالمدرسة وجماعات الرفاق ، ولذلك فإن علاقة الطفل بوالديه يمكن أن تسهم في توحد الأنماط الثقافية والقيم التي يتكون فيها البناء السياسي والاجتماعي (خطاب، 2004 : 49).

وعلى هذا الأساس ترى الدراسة أن الآباء غالباً يكونون قدوة للأبناء في سلوكهم السياسي ، حيث يتأثر الأبناء بسلوك آبائهم وشخصيتهم ويقلدونهم في آرائهم السياسية وانتمائتهم الحزبية ، خصوصاً إذا كانت الأسرة من الطراز السياسي ، وهذا بالتأكيد يولد لدى الفرد وعياً سياسياً بما يدور في محيطه منذ الصغر، ولذلك تلاحظ الدراسة أن الأسرة يكون لها تأثير كبير في بلورة الوعي السياسي لدى أبنائها.

2 مؤسسات التعليم " المدرسة + الجامعة " :

وهنا يدخل الطفل في عالم جديد ، هو عالم الكتابة والقراءة والتلقين الممنهج للمعلومات الثقافية والسياسية ، ويكون للمدرسة دور ذو أهمية خاصة في عملية التنشئة السياسية للفرد حيث يبدأ الفرد بالاهتمام بالأمور السياسية ، ويكون الطفل أكثر اتصالاً وتفاعلاً مع النظم الاجتماعية المختلفة، وبذلك فإن سلطة المدرسة تكون أقرب إلى السلطة السياسية(سعد ، 1991 : 147).

ويكون للمدرسة دور مهم أيضاً كونها تسعى إلى تنمية وغرس الفضائل والقيم في نفوس الافراد، مثل (حب الوطن ، واحترام مؤسسات الدولة والقانون ، والتعود على الطاعة ، وكيف يكون الفرد مواطنا صالحا وفاعلاً في المجتمع)(مكارم ، 2003 : 38).

فعن طريق التثقيف السياسي تقوم المدرسة بعملية التنشئة السياسية ، حيث تقوم بتثقيف الطالب من خلال مواد معينه ، كالتربية الوطنية والتاريخ ، فمواد التربية الوطنية تهدف إلى تعريف التلميذ بحكومة بلده وتحديد السلوك المتوقع منه، وتقوم بزرع مشاعر الحب والولاء القومي في نفسه ، بينما تهدف

كتب التاريخ إلى تعميق إحساس الطالب بالفخر والانتماء القوميين من خلال ذكرها للانتصارات والهزائم (المنوفي ، 1987 : 334)

وللجامعات دور كبير أيضا في عملية التنشئة السياسية لأن الجامعة تكون أكثر انفتاحا من المدرسة ، ومناهجها الدراسية تكون اختيارية بدرجة كبيرة بعكس المدرسة ، ونظرا لاختلاف اتجاهات أساتذة الجامعة السياسية ، فإن ذلك يؤدي إلى تقليص درجة التوجيه السياسي لدى الطلاب ، ويعمل على استقلالهم سياسيا وفكريا ، وبالتالي تكون عملية اكتساب الطلاب للقيم ذاتية وفردية تلقائيا ، وحسب تأثير كل طالب بالأستاذ الذي يرى أن اتجاهاته تتوافق والاتجاهات السياسية للأستاذ، وتلعب الخبرة التعليمية للطلاب داخل الجامعة دورا كبيرا في كسب القيم والاتجاهات التي اكتسبها الطالب داخل المدرسة ، فإما أن يعزز هذه القيم ويطورها أو أن يكتسب قيما واتجاهات سياسية جديدة مغايرة للقيمة السابقة ، (المشاط ، 1992 : 110).

وترى الدراسة أن المؤسسة التعليمية (المدرسة – الجامعة) تعد من الوسائل والأدوات الأساسية في التنشئة السياسية التي تقوم على تكوين الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع ، سواءً كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، فالمدرسة تعدّ هي المؤسسة الرسمية الأولى التي يكتسب الفرد منها ثقافته السياسية ، حيث تكتسب أهميتها خلال الفترة التي يقضيها الفرد في التعليم، وكذلك ارتباط النظام المدرسي بالدولة وخضوعه للسلطة السياسية، ويأتي إسهام المؤسسة التعليمية (المدرسة – الجامعة) من خلال المقررات الدراسية التي تؤكد بصورة مباشرة على تنمية قيم واتجاهات معينة تعزز الولاء والانتماء والحب للوطن الذي يعيش فيه ، وإكسابه ثقافات وسلوك إيجابية ، ومن هذه المقررات (التربية الوطنية، التربية الدينية، الدراسات الاجتماعية، التاريخ، ...إلخ).

3 جماعة الرفاق :

تلعب جماعة الرفاق دورا أساسيا في عملية التنشئة السياسية ، لأن هذه الجماعة تقوم بمساندة الفرد في التمسك بالقيم التي اكتسبها وفي نشر قيم واتجاهات جديدة تتعلق بالنظام السياسي والاجتماعي ، وجماعة الرفاق في الأغلب تقوم بنقل ثقافتها واتجاهاتها وأفكارها إلى الأعضاء الجدد الذين ينضمون إليها(المشاط ، 1992 : 111).

ويأتي دور جماعة الرفاق في التنشئة في أنها تقوم بمد الفرد بالمعلومات والآراء السياسية من خلال عضويته في هذه الجماعة ، التي تبلور لدية اتجاهات السلوك السياسي لهذه الجماعة وأنماطه وقيمه (عليوة ومحمود ، 2000 : 64).

وهذه الجماعة ينسب إليها الفرد سلوكه الاجتماعي، ولجماعة الرفاق دور هام في التنشئة السياسية عن طريق حث أعضائها ليعملوا وفق الاتجاهات وأنماط السلوك السياسية التي تقبلها الجماعة، ولذلك قد يصبح الفرد مهتماً ومتابعاً للأحداث السياسية تقليداً لأحد رفاقه أو أصدقائه المقربين إليه.(www.acpss.ahram.org.eg).

وترى الدراسة أن جماعة الرفاق تعني أصدقاء الفرد الذين يتقاربون معه في أعمارهم وميولهم وهواياتهم وأنماط سلوكهم ، وتعد هذه الجماعة من أدوات التنشئة السياسية المهمة التي تخلق لدى الفرد وعي سياسي ، لأنها تقوم بالتأثير المباشر فيه بحكم عشرتهم المستمرة وجلوسهم معاً لساعات طويلة قد تكون أكثر من الجلوس مع الأسرة ، فهي تقوم بإكسابه اتجاهات ومعتقدات سلوكية جديدة ، أو تقوم بتعزيز الثقافة السياسية السائدة عنده ، ولذلك نرى في معظم الأحيان أن هذه الجماعة يكون سلوكها واحد وتفكيرها واحد وميولها واتجاهاتها السياسية واحدة.

4 النوادي الاجتماعية الثقافية :

تعد النوادي واحدة من الأدوات الهامة للتنشئة السياسية التي يكون لها دور هام وفعال في عملية تكوين الوعي السياسي لدى الأفراد ، وذلك من خلال الندوات أو المحاضرات التي تنظمها هذه النوادي ، أو من خلال الأصدقاء الذين يتم الالتقاء بهم في هذه النوادي ، حيث يتم في هذه اللقاءات مناقشة أمور عديدة قد تكون معظمها حديثة، خصوصاً إذا كان من بين أعضاء هذه النوادي اشخاصٌ منخرطون في الحياة السياسية كأعضاء البرلمان أو الوزراء أو قادة الأحزاب السياسية ، أو الاساتذة الجامعيين أو المثقفين ، وبالتالي يتولد لدى الأفراد ثقافة ووعي سياسي تجعلهم قادرين على معرفة مايجري حولهم من أحداث ووقائع ، خصوصاً أن أغلب من يترددون على هذه النوادي هم أساتذة جامعيون ومثقفون و أهل السياسة.

5 دور العبادة:

تعد دور العبادة من المؤسسات المهمة في التنشئة ، وإن أكثر مايميزها عن غيرها من مؤسسات التنشئة السياسية ، أنها ترافق الفرد طيلة حياته منذ طفولته وحتى نهاية عمره ، وهي تحظى بهالة من الاحترام والتقديس نظرا لمكانتها الروحية في نفس الفرد والجماعة (مكارم ، 2003 : 38).

فدور المؤسسات الدينية لا يقتصر على مجرد الوظائف والأعمال التقليدية ، كوظيفة الافتاء وتقديم النصح والإرشاد ، وإنما تعدت ذلك إلى دائرة السياسة خصوصا بعلاقة المواطن بالسلطة السياسية أو علاقة السلطة بالخالق ، كما حدث في الثورة الإسلامية في إيران 1980م ، حيث برز التوظيف السياسي للدين والتوظيف السياسي لخدمة الدين وعملية الاستقطاب الديني في لبنان (المشاط ، 1992 : 115).

وترى الدراسة أن لدور العبادة دوراً كبيراً في جميع الميادين وعلى مختلف الأصعدة ، فهي تسعى إلى تربية الفرد والجماعة روحياً ، وتنمية الضمير الفردي والجماعي لديهم بما يتوافق و شريعتنا السمحاء ، وتنمية القيم والفضائل وتعزيزها بما يجعل من الفرد مواطناً صالحاً في سلوكه الاجتماعي والأخلاقي وحتى السياسي ، ولذلك نجد خطباء المساجد تكون أغلب خطبهم خاصة بالسياسة وبالحاكم ونظامه السياسي ، سواء بشكل مؤيد أو بشكل معارض ، وأكبر دليل على ذلك ما يحدث حاليا في السواد الأعظم من مساجد الجمهورية اليمنية نتيجة الأزمة الحالية التي يمر بها اليمن ، حيث يلاحظ أن هناك خطباء يحرضون على النظام وعلى رئيسة وأركان حكمه ، ويلاحظ في مساجد أخرى خطباء مؤيدين ومناصرين للنظام ولرئيس النظام ، وتكون كل الخطبه في هذا الإطار ومن الملاحظ أيضاً أنه خلال الأزمة الراهنة التي يمر بها اليمن ظهر اسلوب جديد للتوعية السياسية عن طريق دور العبادة ، تمثل هذا الأسلوب في إطلاق مسميات ومفاهيم ليوم الجمعة ، كجمعة الشرعية الدستورية مثلا التي تكون موالية للنظام ، أو جمعة الشرعية الثورية التي تكون مناوئه للنظام ، ولذلك فإن الدراسة تلاحظ أن لهذه المفاهيم والمصطلحات السياسية دوراً كبيراً في زيادة وعي المواطن سياسياً ، حيث يسعى المواطن للبحث عن ماذا تعني هذه المسميات أو المفاهيم ، التي تسعى أطراف النزاع من خلالها إلى بلورة أفكار ومصطلحات سياسية جديدة في ذهن المواطن ، وبالتالي تحاول أن تنقل هذه المفاهيم إلى واقع الممارسة السياسية ، وبالتالي تجعل من المواطن فرداً واعياً يعي بما يجري حوله من مجريات وأحداث سياسية تمكنه من استيعابها وفهمها بالطريقة التي يراها مناسبة من وجهة نظره ، وعلى هذا يستنتج من هذه الدراسة أن لدور العبادة تأثيراً كبيراً في عملية بناء الوعي السياسي للمواطنيين بما يخدم مسيرة البناء والتنمية في المجتمع.

6 مؤسسات المجتمع المدني :

هناك شبه إجماع بين المفكرين السياسيين حول دور مؤسسات المجتمع المدني وضرورتها للتنمية بجميع أشكالها ، سواء الاجتماعية أم الاقتصادية أم السياسية ، وأنها ضرورة حتمية وشرطٌ أساسيٌ لأي تنمية سياسية ناجحة في أي مجتمع ، وبالتالي فإن رقي وتقدم المجتمعات وازدهارها لا يمكن أن يتم إلا بوجود هذه المؤسسات (العزام ، 2006 : 386).

ويعود دور هذه المؤسسات إلى اتساع نطاق عضويتها ، خصوصا الأحزاب ، وكما هو معروف فإن الحزب يلعب دوراً هاماً في عملية التنشئة السياسية لأعضائه وتثقيفهم وتوعيتهم سياسياً بصورة خاصة ولأعضاء المجتمع بصورة عامة ، سواء من خلال الصحف التابعة له أو الندوات التي يقيمها ، أو المطبوعات والمنشورات التي يقوم بتوزيعها ، أو من خلال مناقشاته البرلمانية ، أو من خلال الوعود التي يقطعها لأنصاره ومؤيديه (المشاط ، 1992 : 119)

إن الندوات والدورات التثقيفية التي تقوم بها الأحزاب لإعداد الكوادر وتوعيتهم سياسياً ، تمثل أهمية كبيرة ومحورية. فالعمل التثقيفي داخل الأحزاب يساعد على تثقيف الأعضاء الجدد الذين لايملكون موقفا سياسيا متكاملا ، وهذا يعني تكوينهم سياسيا لتطوير وعيهم وتمكينهم من المشاركة الحقيقية في دراسة المجتمع وتحديد أولويات الحزب وبرامجه وأهدافه ، ودعم وحدة العمل الحزبي وتعميق الأتفاق داخل الحزب ، وهذا كله يتم تنفيذه عن طريق الندوات والدورات التثقيفية التي يقوم بها الحزب تجاه أعضاءه (منصور ، 2004 : 457).

ومن هذه الدراسة يمكن القول إن مؤسسات المجتمع المدني بجميع أنواعه سواءً أكانت أحزاباً أو منظمات مجتمع مدني او نقابات او اتحادات او جمعيات ....الخ ، يقوم بدور مهم وأساسي في عملية تكوين الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع ، خاصة إذا كانت كوادرها مثقفة وواعية ومنتجة

لوطنها وشعبها ، إذ تقوم هذه المؤسسات بعمل ندوات ومحاضرات وموتمرات، تسعى جميعها لبناء الوعي السياسي وبلورته لدى المواطنيين وتأهيلهم سياسياً ، بحيث يصبحون قادرين على فهم الواقع الذي يعيشون فيه ، وفهم ومعرفة الأحداث التي تجري في البيئة التي يعيشون فيها ، ومعرفة ما يدور حولهم من أحداث ووقائع سواءً على المستوى المحلي أم القومي أم الاقليمي أم الدولي، وأخص بالذكر هنا ما تقوم به الأحزاب من دور مهم في هذا المجال ، حيث تقوم بتجنيد أعضائها ليكونون مؤهلين لتحمل مسؤولية تقلد المناصب العامة في الدولة ، وأيضاً القيام بعقد دورات تدريبية للمواطنيين بشكل عام ولأعضائها بشكل خاص.

7 وسائل الاتصال :

تعد وسائل الاتصال أداة هامة من أدوات التنشئة السياسية التي تزيد من وعي المواطن سياسياً، وتتمثل وسائل الاتصال بالتلفزيون والراديو والصحف والإنترنت، حيث تقوم هذه الأدوات بتزويد الفرد بالمعلومات السياسية ، والمشاركة في تكوين وترسيخ قيمه السياسية ، فهي تقوم بتوعية المواطن سياسياً بالقضايا القومية بل والقضايا العالمية ، وتقوم أيضاً بنقل القيم الجديدة إلى الجماهير وتقديم النماذج السلوكية المدعمة لها. (المنوفي ، 1987 : 337– 338).

وعلى هذا يمكن القول إن أهم أداة من أدوات الاتصال هي الإذاعة والتلفزيون ، فالإذاعة مثلاً تعد من أكثر وسائل الإعلام انتشارا، نظراً لتوافرها ، وقدرة الأفراد على شرائها، وأنها لا تتطلب من الفرد أن يكون متعلماً أو يقرأ ويكتب، وإنما الاستماع فقط ، ولذلك ففائدتها تصل لشريحة واسعة من الناس ، أما التلفزيون الذي يعد من أهم وسائل الاتصال الجماهيري التي ظهرت في القرن العشرين، فإنه يتميز بالجمع بين الصوت والصورة والحركة ، وله القدرة الفعالة على جذب انتباه المشاهد ، وعموماً فإن وسائل الاتصال بطبيعتها تسعى إلى تعزيز وعي المواطنيين وربطهم بالحركة المجتمعية ،

إذ تقوم بتكوين اتجاهاتهم وتعزيز قيمهم ومعتقداتهم أو تعديلها ، لأن المواطن بطبيعة فطرته وبصفته حيوان اجتماعي ، وكائن اتصالي ، فإنه يسعى دوماً للحصول على المعلومات من وسائل الاتصال المختلفة ، وتأتي سلوكياته وقراراته صدى لها.

فوسائل الاتصال بشكل عام يكون لها تأثير كبير على شريحة واسعة من أفراد المجتمع وخصوصاً فيما يتعلق بالسياسية ، وذلك بهدف توعية المواطنيين وتثقيفهم سياسياً ، ففي اليمن مثلاً يلاحظ أن الأحزاب السياسية سواءً كانت سلطة أو معارضة تسعى جميعها لفتح قنوات أو إصدار صحف بغرض الترويج لأهدافها وبرامجها ، وتوعية المواطنيين بالحياة السياسية ، فوسائل الإعلام الرسمية في اليمن سواءً أكانت اذاعة أم تلفزيون أم صحف أم مواقع إليكترونية تسخر لصالح النظام السياسي والدفاع عنه والترويج لقيمه وأهدافه ، بغرض صقل ثقافة المواطنيين لهذه القيم والمبادئ ، وفي المقابل نجد هناك قنوات وصحف وإذاعات ومواقع اليكترونية للأحزاب المعارضه او المناوأة للنظام ، تعمل على بث برامجها وأيديولوجياتها وأهدافها ، وبث برامج ضد النظام ، وكشف أخطائه وسلبياته ، هذا بدوره يودي إلى تكوين وعي سياسي وخلفية سياسية لدى أفراد المجتمع اليمني تجعلهم قادرين على المقارنة بين ما هو صح وما هو خطأ.

وعلى هذا يمكن القول إن هذا التدفق المستمر من المعلومات لدى المواطنيين ، والذي يتكون من خلال وسائل الاتصال من شأنه العمل على خلق وعي سياسي لدى الأفراد ، ومعرفتهم بما يجري في بيئتهم ، مدركين للوضع ، واعيين بما يدور حولهم ، وهذا يجعلهم في استعداد دائم لتقبل السياسات والقرارات التي تأتي من اصحاب القرار ، أو العمل على تعديلها أو تغييرها أو رفضها تماماً ، وهذا ما يجعل المجتمعات التي يتمتع أفرادها بقدر كبير من الوعي مجتمعات متقدمة وحضارية ، ومنافسة لبقية المجتمعات الواعية.

ومن خلال هذه الدراسة وما تم التطرق اليه في هذا المطلب فقد استنتج ان وسائل الاتصال سواءً العامه أم الخاصه أم المستقلة ، ومنظمات المجتمع المدني المختلفة خصوصاً الأحزاب السياسية التي تعد من اهم مصادر تكوين الوعي السياسي ، فعن طريقها يتكون لدى الفرد خلفيات وخبرات سياسية وفكرية تساهم في زيادة وعيه السياسي ، وتقويم رؤيته وأفكاره السياسية ، وبالتالي خلق مناخات سياسيه إيجابية ذات تأثير فعال على تنمية العمل الديمقراطي ، وفي هذا الإطار يمكن القول إن مسؤولية الوعي السياسي تقع في الدرجة الأولى على عاتق منظمات المجتمع المدني خصوصاً الأحزاب السياسية ، التي تساهم في بناء الفكر السياسي لدى الشعوب إذا ما كانت هذه الأحزاب تحمل نضوجاً سياسياً متكاملاً وخصوصاً إذا كانت مؤهلة لمسؤولية تصدير الوعي السياسي للمجتمع.

المبحث الثاني:

علاقة الوعي السياسي بالمفاهيم الاخرى

يعد مفهوم الوعي السياسي من المفاهيم الواسعة وغير المحدده بشكل دقيق ، ومن هنا يلاحظ انه من الضرورة بمكان توضيح مفهوم الوعي السياسي وفصل التداخل بينه وبين المفاهيم الاخرى المرتبطة به ، وتوضيح مناطق الالتقاء والاختلاف ، وعلاقة الوعي السياسي بالمفاهيم الاخرى وتأثيرها فيها.

وفي هذا الإطار فإن الدراسة ستتناول في هذا المبحث علاقة مفهوم الوعي السياسي بعدد من المفاهيم والظواهر السياسية والاجتماعية التي ترتبط به بعلاقة ، سواء كانت تلك العلاقة متبادلة أم كانت من طرف واحد ، سعياً لتفهم طبيعة تلك المفاهيم ومضمونها وعلاقتها بمفهوم الوعي السياسي ، ومن أبرز تلك المفاهيم : التنمية والتحديث السياسي ، ومفهوم التنمية البشرية.

المطلب الاول: علاقة الوعي السياسي بالتنمية والتحديث السياسي:

تعددت تعريفات التنمية والتحديث السياسي : فقد عرّفه بعضهم بأنه النمو والتغير في النظم السياسية ، أي الانتقال من نظام إلى نظام أفضل يكون قادراً على تلبية الاحتياجات والمطالب ويكون أكثر قدرة على حل المشاكل الموجودة بطريقة مثلى(ربيع و مقلد،1994 : 478).

ويصفه آخرون بأنه العملية التي يتغير بمقتضاها الأفراد وتحولهم من الأسلوب التقليدي إلى الأسلوب الحديث في حياتهم ، ويتميزون بأنهم الأكثر تقدما ، وبالتالي فإن الحداثة تعتبر مشاركة تساهم اجتماعيا في التحول الإنساني ، (الهيتي ، 2003 : 188)

وتؤكد تعريفات التنمية والتحديث السياسي على عمليات الانتقال من الأسلوب التقليدي الى الأسلوب الحديث المعاصر، أي التغيير من الأسوأ الى الأفضل ، والتي تعمل على مساندة الوعي السياسي ،

والتي تعتبر بمثابة استقرار للوعي السياسي ، وغايتها العمل على خلق مجتمع تنموي حديث يخدم مسيرة البناء والتنمية في جميع الاتجاهات وعلى مختلف الاصعدة.

فالتنمية تعني التقدم والتطور ، ولها ارتباط وثيق بالتحديث ، فهي تهدف دائماً إلى إحداث التغيير الاجتماعي إلى الافضل ، عن طريق تحديث بعض الهياكل والأنظمة الاجتماعية والثقافية القائمة في المجتمع(العبادي ، 1984 :24).

ويرى عدد من الباحثين السياسيين أن مفهوم التنمية السياسية يقصد به تنشئة المواطنيين وتهيئتهم سياسياً للمشاركة النشطة والفاعلة في الحياة السياسية ، وذلك عن طريق المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية ، بما يمكنهم من تحمل المسؤولية بالقدر الذي يجعلهم مدركين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات ، ملتزمين بالمبادئ والقيم الأساسية والاتجاهات السياسية ، وبالمبادئ الديمقراطية السائدة في المجتمع ، التي تجعلهم مشاركين مشاركة فاعلة في الحياة السياسية والعامة ، وعلية فإن التنمية السياسية تعنى بخلق ما يعرف بالمواطنة الواعية(عبد الموجود والسيد والمنوفي ، 2005 : 269).

وتعرفها بعض المنتديات بأنها مجموعة الأفكار التي تساهم في تكوين الرأي العام ، التي تسعى من خلالها للتأثير في القرار السياسي، والمشاركة في صنعه ، وذلك من خلال مجموعة من الوسائل كالأحزاب، والجمعيات، والنقابات، وهي مستوى متطور من الفكر، يبحث عن ترقية علاقة الدولة بالمجتمع. (www. dimatanmia.assoc.co) .

ويكافئ بعض علماء السياسة بين التنمية السياسية وبين نمو المؤسسات والممارسات الديمقراطية ، فالديمقراطية عندهم تعتبر هي جوهر التنمية السياسية لأنها تحول الأفراد من رعايا الى مواطنيين ،

وتكفل لهم الحقوق والحريات العامة ، وتشييد وبناء المؤسسات الديمقراطية التي توفر للمواطنيين ممارسة اقصى درجات المشاركة في الحياة السياسية(ربيع و مقلد،1994 : 479).

ومن هذا يلاحظ أن عملية التنمية السياسية والتحديث السياسي ترتبط ارتباطاً وثيقاً وواضحاً مع الوعي السياسي ، فإذا ما وجدت هناك ديمقراطية حقيقية دل ذلك على وجود مجتمع متطور وواعٍ سياسياً ، وهذا بدوره يودي إلى تنمية و تحديث سياسي تخدم مسيرة المجتمع بما يمكنها من الوصول الى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

ولذلك فقد أخذ علماء السياسة على عاتقهم القيام بدراسات وأبحاث كثيرة في موضوع التحديث السياسي أو التنمية السياسية وتوصلت هذه الدراسات إلى أن المجتمع الحديث يتميز بالتراكم الضخم للمعرفة حول بيئة الإنسان وبانتشار هذه المعرفة في المجتمع(الخزرجي، 2004 : 137).

وهناك عدة عوامل تؤثر سلبا أو إيجابا في عملية التنمية السياسية ، كالبرلمان ، والأحزاب السياسية ، والأجهزة التنفيذية ، ووسائل الإعلام ، والمؤسسات التعليمية (كالجامعات والمدارس ودور الفكر ومراكز الدراسات والأبحاث)، والمفكرين ، والثقافة السائدة في المجتمع ، ودور العبادة ، ومؤسسات المجتمع المدني بجميع أشكالها (كالنقابات والجمعيات والاتحادات والأندية)، ومعطيات الواقع السياسي كالمشاركة السياسية من حيث وجودها وعدم وجودها ، والانتخابات العامة ونزاهتها أو عدم نزاهتها (العزام ، 2006 : 367-368).

وقد أوضح د.الحربي أن هناك ثلاثة متغيرات أساسية متضمنة في عملية التنمية السياسية أو التحديث السياسي هي(الحربي ، 2007 : 56) :

1 أن يكون هناك سلطة عقلانية ، وتستبدل عدداً كبيراً من السلطات التقليدية والدينية والعائلية والعرقية سياسية ، بسلطة سياسية وطنية علمية مفردة ، وهذا التغيير أو الاستبدال يعني أن

الحكومة هي من نتاج الإنسان وليس من نتاج الطبيعية أو غيرها ، وتقتضي الحداثة السياسية أيضا إصرارا على السيادة العليا للدولة الوطنية مقابل القوى التقليدية و المحلية ، أي أن يكون هناك انسجامٌ وطنيٌ في المركز وفي مؤسسات التشريع الوطنية المعترف بها .

2 أن يكون هناك تمايز في وظائف سياسية جديدة ، ويتم تطوير بنى متخصصة لإنجاز هذه الوظائف بحيث تكون مجالات الكفاءة بشتى أنواعها سواء قانونية أم أقتصادية أم عسكرية أو إدارية أو علمية ، مفصولة عن عالم السياسة ، وبالتالي تنهض أجهزة مستقلة بذاتها ومتخصصة ، لتقوم بهذه المهام الموكلة إليها ويصبح التسلسل الإداري الهرمي أكثر إحكاما وتعقيدا وانضباطا.

3 أن يقتضي التحديث السياسي زيادة في المشاركة السياسية من قبل الفرق الاجتماعية في كل مكان من المجتمع ، وبالتالي يصبح أغلبية المواطنين إن لم نقل كلهم منخرطين ومتأثرين بالشؤون الحكومية ، وبهذه النقاط الرئيسية نستطيع أن نفرق بين الحكومات الحديثة والحكومات التقليدية وغير الحديثة .

وفي هذا الإطار يمكن القول إن المجتمع السياسي الحديث والواعي يتميز بوجود سلطة عقلانية وبنى متمايزة في الوظائف السياسية، ومشاركة جماهيرية واسعة ، وأن تكون هناك قدرة كبيرة على تحقيق عدد كبير وواسع من الأهداف والغايات ، فإذا ما وجدت هذه المتغيرات في المجتمع دل ذلك على ان هذا المجتمع يتمتع بوعي سياسي عالٍ.

ولذلك فقد رأى بعض الكتاب أو السياسيين أن هناك ارتباطاً عضوياً بين منهج التحديث وبين الوعي ، ذلك أن التحديث ينطوي في مضمونه على قدرة الإنسان في صنع مستقبله ، فإذا كان التحديث أسلوب حياة ، فإن تحقيقه يتطلب وعيا حديثا(الهيتي ، 2003 : 193).

ومن خلال ماسبق فإن الدراسة تستنتج أن للوعي السياسي دوراً مهماً في عملية التنمية السياسية في المجتمع ، إذ يعمل على توجيه الأفراد وتهيئتهم للاستجابة لفعل ما أو حالة ما بطريقة معينة ، وهو بذلك يسهم بشكل كبير في انفتاح عقلية الأفراد أو انغلاقها ، فالوعي السياسي الذي يسهم ويدفع باتجاه العقلية المنفتحة ، تجعل الأفراد مهيئين للسلوك الديمقراطي المنفتح الذي يقبل الحوار واحترام الرأي الآخر والتسامح والتعددية بجميع أشكالها، أما الوعي السياسي الذي يسهم ويدفع نحو عقلية منغلقة فإنه يجعل الأفراد مهيئين لسلوك سياسي سلطوي قمعي ، وبالتالي يتعزز لديهم نظرة تشاؤمية نحو النشاطات التنموية والسياسية ، وهذا يؤدي إلى ضعف شخصيتهم ورغبتهم في تحمل المسئولية السياسية، وضعف التنمية والتحديث السياسي ويجعل منهم مجتمعاً متخلفاً سياسياً عن المجتمعات المتقدمة ، وعلى هذا فإن الدراسة ترى أن الوعي السياسي شرط مسبق لتحقيق التنمية والتحديث السياسي في المجتمع.

المطلب الثاني: علاقة الوعي السياسي بالتنمية البشرية:

يعرف مفهوم التنمية بأنه : كل تغيير إيجابي يطرأ على أي مجتمع في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وقد تطور هذا المفهوم ليشمل جل الميادين بما فيها الميادين الإنسانية والسياسية ، حيث تطور مفهوم التنمية إلى التنمية البشرية ، أي انتقال مفهوم التنمية إلى الحقل السياسي و الثقافي و الاجتماعي والإنساني ، إذ اعتبر أن الإنسان هو غاية التنمية وأداتها ، وعلى هذا فإن التنمية البشرية تعد عملية شاملة ومستمرة وموجهة وواعية تدل على التطور أو التغيير الجذري الذي يطرأ على مجتمع معين في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإنسانية ، وتعمل على إحداث تغيرات كمية وكيفية وتحولات هيكلية ، تستهدف الارتقاء بمستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع ، وتنقله من الوضع السيئ إلى الوضع الأفضل ، بما يضمن استمرارية البيئة التي تمكن الإنسان من التمتع بحياة طويلة وصحية وخلاقة له وللأجيال القادمة(www.Dimatanmia.assoc.co).

فالتنمية البشرية هي : عملية توسيع وتنمية خيارات الشعوب بما يضمن للإنسان أن يتمتع بمستوى مرتفع من الدخل ، وبحياة رغيدة وصحية بجانب تنمية القدرات الإنسانية من خلال توفير فرص ملائمة للتعليم (www.ar.wikipedia.org).

والذي تعنى بتوسيع اختيارات الشعوب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ...الخ ، والاهتمام أيضاً بكيفية توزيع ثمار التنمية ، والذي سيجعل من التنمية عملية لتطوير القدرات والكفاءات إلى جانب الرفاه الاقتصادي ، بما يسمح برفع المستوى الثقافي للشعوب الذي يضمن لهم حياة كريمة وعيش رغيد(عبد الموجود والسيد والمنوفي ، 2005 :15)

وتعرف التنمية البشرية أيضاً بانها: عبارة عن مجموعة من العمليات التي تحدث بين عدد من العوامل والمدخلات المتعددة والمتنوعة ، والهادفة إلى تحقيق تأثيرات وتشكيلات معينة في حياة الإنسان وفي سياقه المجتمعي ، وهي حركة مستمرة ومتواصلة عبر الأجيال وعبر المواقع الجغرافية والبيئية على هذا الكوكب (www.geel.frbb.net) .

وقد وضح برنامج الامم المتحدة الانمائي في أول تقرير له عن التنمية البشرية في العالم بأن التنمية البشرية: عبارة عن توسيع خيارات الحياة بين الناس ، والمعنية بتوسيع قدرات الناس البشرية ، إذ بيّن أن هناك عدداً من القدرات الأساسية ، كأن ينعم الإنسان بحياة مديدة ، وصحة جيدة ، وبيئة نظيفة ، وتغذية سليمة ، وأن يكون متعلماً ولدية القدرة للحصول على الموارد اللازمة لمستوى حياة رغيدة وعيش كريم (www.hdr.undp.org).

فهناك خيارات أخرى إضافية للتنمية البشرية ، كالحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والإحساس بالآخرين واحترامهم ، واحترام الذات ، ودعم وتعزيز فرص الإبداع والابتكار والإنتاج ، واحترام حقوق الانسان(عبد الموجود والسيد والمنوفي ، 2005 : 57).

وترى الدراسة أن مفهوم الوعي السياسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم التنمية البشرية ، فالوعي السياسي يفسر لنا كيف يدرك الفرد العالم السياسي من حوله ، وهذا يعنى أن الوعي السياسي يعد من المصادر الهامة للتنمية البشرية ، وقد أثبت التاريخ والعديد من الدراسات أن ما من تطور أو تقدم أو تغير كبير حدث فى أي أمه أو دولة إلا وكان فى الأساس وراءه أفراد واعون سياسياً وفكريا ولديهم إستراتيجيات معينه فى حياتهم تساعدهم على التميز وإحداث هذه الفروق التى يمتد أثرها إلى الدولة بل والأمم الأخرى ، وهذا ما تقدمة التنمية البشريه فهى تدرس تلك الإستراتيجيات لتنقلها لأفراد آخرين ليستفيدوا بها فى حياتهم العملية فتتحسن مستويات معيشتهم وليمتد ذلك الأثر إلى المجتمع ككل بعد ذلك.

فالتنمية البشرية هي الثروة الحقيقية لأية دولة ولأي أمة ، فكلما كان هناك تنمية للقدرات عن طريق التأهيل والتدريب الدائم والمستمر كلما كانت الأمة متقدمة اقتصادياً و اجتماعياً وثقافياً وسياسياً ، وذلك لأن التنمية البشرية تساعد على ترقية الفرد لذاته ، وتعمل على اتساع مداركه وتطوير مهاراته وقدراته ، وإعطائه أكبر قدر ممكن من الإبداع والابتكار ، واحترام الذات والتميز ، واحترام آراء الاخرين والمشاركة الإيجابية فى مختلف مجالات الحياة التي يخوضها فى حياته اليومية ، فالبشر بما لديهم من وعي وقدرة على التجديد والتفكير والإبداع والاختراع والتطوير ، فإنه يمكنهم التغلب على الموارد المتناقصة دون جعلها عائقا لهم في تحقيق التطور الذي يسعون إليه ، ومن هنا يحدث الارتقاء والرفاهية للفرد و للمجتمع على حد سواء ، ويعود ذلك بالنفع والخير على الدولة التي يعيش فيها (www.tafakar.com).

عناصر التنمية البشرية وارتباطها بالوعي السياسي:

- **التعليم:** يعد التعليم من أهم عناصر ومكونات التنمية البشرية على الإطلاق ، إذ إن التعليم والتنمية يمثلان وجهين لعملة واحدة ، فغايتهما بناء الإنسان وتنمية قدراته وطاقاته ، وذلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة بكفاءة وعدالة تتسع فيها خيارات الحياة أمام كل الشعوب ، ونتيجة لما يمتلكه التعليم من أهمية بارزة فقد أكد الدين الإسلامي على التعليم وحث علية واعتبره فرضاً على الإنسان ، حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة " ، فالتعليم يعتبر هو الوسيلة الأفضل للنمو الاجتماعي والاقتصادي للإنسان والذي يؤدي إلى رفع مستوى معيشته ، فالتعليم يسعى دائماً إلى تضييق الفجوة بين الطبقات الاجتماعية (بين الأغنياء والفقراء) ، ويسعى أيضاً إلى سد الفجوة بين التقدم والتخلف ، وبناء مجتمع قوي وسليم تسوده الديمقراطية والحرية السياسية والسلام الاجتماعي(عبد الموجود والسيد والمنوفي ، 2005 : 58).

فالعلم يعد من الطرق الأساسية لتكوين الوعي في المجتمع ، كونه وليدٌ للتفكير العلمي ، فهو منهج وليس مجرد مجموعة من الحقائق ، ويعد نمطاً فريداً ومتميزاً من الجهد الإنساني الذي يسعى الإنسان من خلاله إلى تحقيق وظائف محددة ، وعلى هذا الأساس لم يعد عدد العلماء ولا عدد المعاهد العلمية ولا حتى الاكتشافات والاختراعات مقاييس لتقدم المجتمعات ، وحتى لا تشكل حضارة بالمعنى الحقيقي ، ولكن شيوع التفكير العلمي بين الناس يعدّ أكبر المعايير صحة ودقة وجدوى ، ويعد هذا المجتمع حضارياً من الطراز الأول ، ولكن ليست نتيجة كل تفكير تعتبر هو فكر صحيح ، إذ لا بد أن يأخذ هذا التفكير بشروط العلم حتى يكون صحيح (الهيتي ، 2003 : 99 −100).

ويمكن القول إن العلم هو من دفع الإنسان إلى المساهمة في العملية التنموية في المجتمع التي تؤدي إلى تعزيز الديمقراطية ، واحترام الذات ، واحترام ثقافة الآخرين ، وتنمية القيم والاتجاهات السياسية ، بما يجعل منه مجتمعاً واعياً يسعى إلى منافسة الأمم المتقدمة.

فلا يستطيع أي مجتمع تحقيق نهضته إلا إذا تخلص من التقليد والاتباع في أفكاره، واتجه بأفكاره إلى الإبداع والتجديد وعدم الانصياع وراء الحضارات الأخرى واتباعها في كل شي ، بل عليه أن يعتمد على نفسه وأفكاره في الإبداع والابتكار والتجديد حتى يصل إلى تحقيق نهضته(المرزوقي، 2007 : 91).

فتقدم العلم يؤكد فعلا "أن كل ما هو واقعي فهو عقلي" والدليل على ذلك هو أن الظواهر الطبيعية الصغيرة كانت أو الكبيرة تدخل في مجال العلم والتفسير العلمي (الجابري، 1994: 36).

ولذلك فإن نجاح جهود التنمية في أي مجتمع تعتمد بشكل رئيسي على النظام التعليمي فيه ، وتكاد تجمع أدبيات التنمية على أن التعليم هو قلب التنمية وأساسها ، فالتعليم يعدّ مفتاح التطور لأي مجتمع وأداة نهضته ومصدر قوته(عبد الموجود والسيد والمنوفي ، 2005 :105).

وعلى هذا يمكن القول إن التنمية البشرية تعد في جوهرها مجموعة من العمليات التي تهدف إلى القضاء على التخلف ، وهذا يعني أنها في نفس الوقت تسعى إلى بناء الوعي ، أي أنه كلما كان هناك غياب أو قضاء على التخلف كان هناك تكوين للوعي ، ولذلك فإن الدراسة ترى أن التعيلم هي الخاصية التي تربط بين التنمية البشرية وبين الوعي السياسي.

وإن أهم ما يحفز التأكيد على دور العلم في الوعي هو أنه إذا تجاهل أي مجتمع دور العلم وانتظر أي قوة من القوى أن تقوم بتغيير الأحوال له نحو الأفضل ، فإنه لن يشفع له شفيع، والعلم إذا لم يدخل في وعي الإنسان، ويحرك سلوكه، فإنه يظل أداة صماء، وبالتالي فلا بد للعلم أن يدخل في وعي الإنسان نظراً لما للعلم من فاعلية وروح عالية في تنمية هذا الوعي ، وفي هذه الحالة يمكن أن يطبع الفكر العلمي جوانب حياتنا، ويضاف على ذلك أن للفكر العلمي دورا هاما وأساسيا في وضع الحلول لمشكلات الحياة المختلفة، لهذا يعد العلم هو القادر على تخطي الصعاب، وبناء مستقبل أفضل(الهيتي، 2003 : 97).

ومن هذه الدراسة يستنتج أن هناك كثيراً من الشواهد القديمة تثبت أن إرادة الإنسان في معرفة مستقبله إرادة قديمة وليست حديثة اليوم ، فالإنسان قديما قد مر بمراحل عديدة في الاجتهاد والبحث عن الأشياء المتعلقة بمستقبله ، كالخرافات والتكهنات والتأملات والفلسفات والفنون والأدب ، كل هذه الأدوات من الطرق التي كان يتبعها الإنسان للبحث عن مستقبله ، إلى أن وجد العلم الذي دخل الميدان ساعياً لمعرفة المستقبل بحقيقته ، فالعلم عبارة عن أداة مهمة وأساسية توصل الإنسان لمعرفة المستقبل وظروف هذا المستقبل ، وبالتالي يتكون لدى الإنسان وعي سياسي واجتماعي بهذا المستقبل ، ويعود هذا الوعي إلى أن العلم يتضمن الصدق والثبات ، ذلك أن هذا الوعي هو قوة له تأثير في هز العقول وحفز العواطف وتحريك الحياة السياسية، فتزايد حركة الاتصال الجماهيري وكثرة الفعاليات

الديمقراطية أتاح للمجتمعات التعبير عن نفسها وتبادل الآراء السياسية وارتفاع في نسبة الوعي بين المجتمعات ، وعلى هذا يمكن القول أن ارتفاع مستوى الوعي وتقدمه كان ولا يزال مرهونا بتقدم العلم.

- **الصحة** : تعد الصحة عنصراً أو مكوناً هاماً من مكونات التنمية البشرية التي تسعى إلى تحسين مستويات الرعاية الصحية ، فإذا ما انعدمت الصحة الجيدة لدى الأفراد في أي مجتمع فإن ذلك سيؤدي إلى ضعف مشاركتهم في الحياة السياسية والعامة ، وبالتالي تراجعهم عن الابتكار والإبداع وعدم مساهمتهم في الإنتاج ، هذا بدوره يجعل هذه المجتمعات متخلفة وغير واعية سياسياً ، ولذلك فإن الصحة الجيدة والسليمة أمر مهم وأساسي لتقدم التنمية البشرية ونمو المجتمعات.

فارتقاء الإنسان وتطوره في الحياة يرتبط بصحته العامة ، فهذا الارتباط يعتبر ارتباط وثيق الصلة الى الحد الذي لايمكن فصلهما عن بعضهما البعض ، أو تصور أحدهما بدون الآخر ، وكأنهما وجهان لعملة واحدة (www.tafakar.com).

فالإنسان الذي تتوفر له الصحة الوقائية والعلاجية والتغذية السليمة والمناسبة لبناء الجسم ونموه ، ويتمتع بصحة جيدة يكون قادراً على الانتاج والعمل والمشاركة الجماعية في أوضاع مجتمعه والمساهمة في جهود التنمية ، والقيام بواجباته دون تعب أو إرهاق(عبد الموجود والسيد والمنوفي ، 2005 : 63).

ومن خلال ماسبق نستنتج أن للصحة الجيدة تأثيراً كبيراً وفعالاً في نسبة ارتفاع الوعي السياسي ، فالمجتمع الذي يتمتع أفراده بصحة جيدة يلاحظ أن التنمية البشرية فيه متقدمة ، وبالتالي فإن هذا المجتمع يتمتع بوعي سياسي ، لأن الافراد الذي يتمتعوا بصحة عالية

وتغذية سليمة وجسم قوي يستطيعون أن يدركوا ما يدور حولهم وفي محيطهم من أحداث ووقائع ومجريات ، وهذا يدل على أنهم يتمتعون بوعي سياسي عالٍ ، ويجعلهم يشاركون مشاركة فاعلة في أوضاع مجتمعهم ومشكلاته ، فيقوموا بتحليلها والحكم عليها ، والسعي إلى تطويرها أو تغييرها ، وهذا يجعلهم يعيشوا في مجتمع يتمتع بتنمية بشرية عالية لديه وعي سياسي عالٍ.

- **متوسط دخل الفرد :** إن الهدف الرئيسي للتنمية البشرية هو تحسين مستوى معيشة الأفراد ، ولذلك يعد متوسط دخل الفرد أو نصيبه من الناتج القومي الإجمالي مؤشراً حقيقياً لمدى تحقق هذا الهدف ، فكلما ارتفع متوسط دخل الفرد كلما ارتفع مستوى معيشته والعكس صحيح(عبد الموجود والسيد والمنوفي ، 2005 : 65).

وعلى هذا فإن الدراسة ترى أن هناك ارتباطاً وثيقاً ومتيناً بين التنمية البشرية والوعي السياسي في هذا العنصر من عناصر التنمية البشرية ، فكما أن الهدف الرئيسي للتنمية البشرية هو تحسين مستوى معيشة الأفراد ، وهذا بالتأكيد يتحقق في حال كان مستوى دخل الأفراد مرتفعاً ، فإن الوعي السياسي يرتفع ايضاً بارتفاع مستوى الدخل لدى الأفراد ، فإنه من الملاحظ أن الأُسر التي تعيش في ظل حياة كريمة وعيش رغيد ويكون مستوى دخلها مرتفع ، يكون الوعي السياسي لديها مرتفع ، والعكس صحيح ، حيث يلاحظ على الأُسر التي يكون مستوى دخلها متدني وتعيش في ظل حياة كادحة وملاية بالمتاعب لا تتمتع بوعي سياسي ، ولا تهتم بالحياة السياسية ، لأن تفكيرها ينحصر في كيفية الحصول على لقمة العيش ، دون التفكير في الأشياء الأخرى.

وفي واقع الجمهورية اليمنية فقد صنف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اليمن ضمن الدول منخفضة التنمية البشرية ، ووضعها في المجموعة الأخيرة من ترتيب دليل التنمية البشرية للعام 2011م بقيمة(0.462) ، وفقدت اليمن وفقا لتقرير التنمية البشرية لعام 2011 الصادر مؤخراً عن البرنامج أربع

مراتب بين عامي 2006– 2011، حيث حلت في المرتبة 154 بين 187 دولة شملها التقرير، مبينا أن نصيب الفرد السنوي من الدخل القومي الإجمالي يبلغ (2470) دولاراً . وأوضح التقرير الذي حمل عنوان "الاستدامة والإنصاف : مستقبل أفضل للجميع" أن إنفاق اليمن العام على التعليم يبلغ(5.6%) من الناتج المحلي الإجمالي، حيث كانت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار من عمر15 سنة فمافوق من العام (2001– 2010م) هي (62.4%) ، أما النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم من العام (2001–2010م) كانت كمايلي : التعليم الابتدائي (85.4%) ، أما التعليم الثانوي فكانت (45.7%) ، في حين كانت نسبة اللالتحاق بالتعليم العالي (10.2%) ، كما يبلغ إنفاق اليمن العام على الصحة (5.6%) من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث تبين أن نسبة الأطفال البالغين سنة من العمر وغير المحصنيين ضد مرض الخناق والشهاق والكزاز وفقاً لعام 2009م هي (34%) ، بينما كانت نسبة الأطفال البالغين سنة من العمر وغير المحصنيين ضد مرض الحصبه وفقاً لعام 2009م هي(42%) ، وكانت نسبة الوفيات لكل 1000من المواليد دون سن الخامسة هي (66%)وفقاً لعام 2009م ، في حين كانت نسبة الوفيات لكل 1000 من الكبار (180)من الإناث ، و (237) من الذكور وفقاً لعام 2009م أيضاً ، ولفت تقرير التنمية البشرية إلى أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة يبلغ (65.5) سنة، أما متوسط سنوات الدراسة فيبلغ(2.5 سنة)، فيما متوسط سنوات الدراسة المتوقّع(8.6) سنة ، وذكر التقرير أن المتوسط السنوي لمعدل نمو دليل التنمية البشرية يبلغ (1.9%) (www.hdr.undp.org).

خلاصة القول ان الوعي السياسي يمثل عملية تغير وتطوير للعناصر التي تحقق القوة للدولة ، وتشمل هذه العناصر الجوانب :الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والقانوينة والإدارية ، بحيث ينتج عن ذلك تحقق ولاء المجتمع للسلطة ، وشرعية للنظام السياسي ، فعندما يتحقق هذا الولاء

وهذه الشرعية للسلطة ستكون هناك بيئة آمنة ومجتمع مستقر ونظام مستمر ، الذي سينتج عنه مناخ ملائم للتنمية الشاملة .

فهناك ارتباط وثيق وتأثير متبادل بين التنمية والمشاركة ، والناتجه عن وجود وعي سياسي بين الأفراد في المجتمع ، فالتنمية تعمل على إتاحة فرص أكبر لتوسيع مجالات المشاركة وتعمل على خلق حافز للمشاركة ، حيث يقوم المواطنين بالضغط على صانع القرار لاتخاذ قرارات وسياسات تخدم قضايا التنمية ، وهنا لابد على المواطنين من المضي جهداً في تحمل بعض الأعباء التي تقع على كاهل الحكومة ، وذلك للتوسع في خطط وبرامج التنمية الشاملة، فالجماهير هم هدف التنمية الشاملة، ومن هنا فإن إدراك المواطن لاحتياجاته الفعليه ووعيه بقضايا مجتمعه ورغبته في تغيير الظروف المعوقه للتنمية يدفعة إلى الإيمان بجدوى التنمية ، مما يجعله يشارك في هذه التنمية ويبذل الجهود لإنجاح مخططاتها وأهدافها ، فيعمل على متابعة القرارات والمشروعات الحكومية وتكوين رأي عام بصددها ويسعى للكشف عن أوجه القصور فيها(www. acpss.ahram.org.) .

ومن هذا يستنتج أن العلاقة بين الوعي السياسي والتنمية بشكل عام ، هي علاقة وثيقه ومترابطة الصلة ، بالحد الذي لايمكن أن تنفصل فيه واحدة عن الأخرى ، فأينما وجد الوعي السياسي وجدت التنمية ، وأينما وجدت التنمية وجد الحافز للمشاركة السياسية ، وعلية يمكن القول إن المشاركة السياسية تتشكل في إطار عملية ديناميكية مستمرة ، يتم غرس جذورها الأولى من خلال الوعي السياسي ، ويحدد ملامحها في إطار التنمية الشاملة التي ينمو الفرد في إطارها.

الفصل الثالث

المشاركة السياسية

مقدمة:

لو تأملنا دساتير الدول المختلفة لوجدنا الكثير منها تبدأ ديباجتها بعبارة "نحن الشعب" والبعض الأخر تنص على أن الشعب "صاحب السيادة" ، وفي الجمهورية اليمنية الذي نحن بصدد الدراسة عليها ، فإن دستورها يبدأ ديباجته في المادة الرابعة بعبارة "الشعب مالك السلطة ومصدرها" ، ولو تابعنا الكثير من الخطابات أو الإعلانات السياسية سواءً في المهرجانات أم عبر وسائل الإعلام ، لوجدنا التصريحات الدائمة والعبارات المتكررة بأن السلطة بيد الشعب ، والدعوات المتكررة والمستمرة لإعطاء الشعوب حق حرية تقرير مصيرها ، وصناعة القرارات التي تؤثر في مسار حياة أبنائها ، مثل هذه العبارات تبرز وبشكل واضح أهمية المشاركة السياسية.

فالمشاركة السياسية تعد من المفاهيم والقضايا التي لا يمكن أن تستقيم الأمور في أي مجتمع إلا بممارستها والعمل من أجلها ، لأنها الضمان الأساسي لرخاء المجتمعات ورقيها وتحقيق التنمية الشاملة فيها، فهي وسيلة لتعزيز ودعم الرأي الجماعي ، إذ يعد إسهام الكثير من المواطنين في شئون الدولة أمر مهم لأنه يعطي لكل واحد من المواطنين فرصة التعبير عن مصالحه الخاصة ، لا سيما أن المشاركة تعد مبدأ أساسياً لتنمية المجتمع ، فعن طريقها يستطيع المواطن أن يعرف كيف يحل مشاكله ، وإضافة إلى ذلك فهي تعد مقياسا ومعيارا لنمو النظام السياسي ومؤشرا على ديمقراطيته ، حيث تعمل على تعزيز دور المواطن في مساهمته في عملية صنع السياسات والقرارات العامة للدولة ، واختيار القادة السياسيين ، ويعد هذا من المظاهر الرئيسية للديمقراطية . وبناءً على ذلك فقد قسمت الدراسة هذا الفصل إلى مبحثين رئيسين : تناول المبحث الأول مفهوم المشاركة السياسية من خلال التعريف والأهمية والخصائص ، وصور وأشكال المشاركة السياسية ، أما المبحث الثاني في هذا الفصل فقد بحث موضوع المشاركة السياسية في اليمن من خلال صور وأشكال المشاركة فيها ، والتعددية الحزبية فيها.

المبحث الأول:

مفهوم المشاركة السياسية

تعد المشاركة السياسية من أهم صور وخصائص الديمقراطية لأي نظام سياسي يشترك أفراده في الحياة الاجتماعية والسياسية بالمجتمع ، الذي يهدف أعضاؤه من خلال هذه المشاركة إلى تعزيز القيم والمبادئ والاتجاهات السائدة فيه ، أو تطويرها أو تغييرها بالقدر الذي يحقق لهم تنمية شاملة ومستدامة ، فالمشاركة السياسية تعتبر من المفاهيم والقضايا التي أصبحت محلاً لتفاوت الآراء بين الكتاب والمنظرين السياسيين وأختلافها ، سواء من حيث التعريف أو المفهوم أو الخصائص ، وطبيعة النظر إليها وحدود علاقتها بغيرها من المفاهيم ، فمفهوم المشاركة السياسية يعد من المفاهيم التي أثارت الجدل والتساؤل حول ماهيتها ، والأنشطه السياسية المختلفه التي تنطوي تحتها ، والأفراد الذين يمارسونها ، إذ قدم العلماء والباحثون في العلوم السياسية سواءً كانوا أجانب أم عرب العديد من التعريفات لهذا المفهوم.

المطلب الأول: التعريف– الاهمية – الخصائص:

اولاً: تعريف المشاركة السياسية:

استخدم الباحثون في مجال المشاركة السياسية معايير متدرجة لتعريف المشاركة السياسية إجرائيا ، ابتداءً من الوعي والأهتمام بمتابعة القضايا السياسية ، مرورا بالتصويت والاتصال بالمسؤولين السياسيين ، والمشاركة الفاعله في الحملات الإنتخابية ، وحضور الاجتماعات السياسية ، وصولا الى الترشح للانتخابات وتقلد المناصب السياسية.

حيث عرفها "لوسيان باي" تعريفا مبسطا بأنها : تعني مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية (باي ، 1960: 63–64).

ويشير د.المشاط إلى أن المشاركة السياسية عبارة عن شكل من الممارسة السياسية التي تتعلق ببنية النظام السياسي وعملياتها المختلفة ، يكون موقعها إذن داخل النظام السياسي في المدخلات سواء كانت التأييد أو المساندة أو المعارضة ، ولكنها تسعى إلى تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد والجماعات(المشاط ،1988: 306).

والمشاركة تعني أي عمل تطوعي من قبل المواطن بهدف التأثير على اختيار السياسات العامة ، واختيار القادة السياسيين ، وإدارة الشئون العامة في البلاد (الكبسي ، 2006 : 46 .47).

في حين يرى "وينر" أنها: عبارة عن نشاط يقوم به الفرد باختياره ومحض إرادته ، بهدف التأثير في اختيار السياسات العامة ، والقادة السياسيين على المستوى المحلي أو القومي سواء أكان هذا النشاط ناجح أم غير ناجح ، مستمر أم غير مستمر ، منظما أم عشوائيا(وينر ، 1971: 164-165).

وهذا التعريف يتطابق الى حد كبير مع التعريف الذي أوردته موسوعة العلوم السياسية لمفهوم المشاركة السياسية الذي عرفتها بأنها "عبارة عن أنشطة إرادية يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر" (ربيع و مقلد ، 1994 : 494).

ويعرفها نيلسون بأنها: جهود المواطنين العاديين في أي نمط من أنماط النظام السياسي من أجل التاثير على وضع القواعد أو تغييرها في بعض الأحيان ، أو التركيز على وضع جدول الأعمال والسياسات والإنجازات (Nelson ، 1987 : 104).

والمشاركة السياسية كمفهوم هي: ذلك الشكل من الممارسة السياسية الذي يتيح لأفراد الشعب حق المشاركة في اتخاذ القرارات وصناعتها ، وحق المشاركة في وضع السياسة العامه للبلاد ، بشكل يكفل تنظيم الجماهير وتعبئة طاقاتها واطلاق قواها الخلاقة بما يحقق أهدافها (الخطيب ، 1982).

ولعل كثرة استخدام مصطلح (المشاركة السياسية) في دراسة التنمية السياسية بمعنى " تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح ، وقدراتهم على تعبئة كل الإمكانات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل علمي وواقعي ، أو تنظيم الحياة السياسية ، ومتابعة أداء الوظائف السياسية في إطار الدولة ، وتجذير وتطوير النظم والممارسة السياسية لتصبح أكثر ديمقراطية في التعامل وأكثر احتراماً لكرامة الإنسان ومطالبه"(الخزرجي ،2004 : 182 – 183).

وتعبر المشاركة عن اشتراك المواطنين في التفكير والتعبير ، والعمل من أجل المجتمع وتعد من مركبات الثقافة ، لأنها أسلوب في الحياة ، ويقال إن ما يحتاجه العالم اليوم هو سيادة المشاركة ، فجوهر المشاركة يشير إلى حدود تأثير المواطنين في عملية اتخاذ القرار ، إلا أن المشاركة لا تقتصر على حدود التأثير ، بل تتجاوز ذلك إلى كيفية المشاركة في الفعالية السياسية أو غير السياسية ، لذلك فإن للمشاركة دورها في مراحل التفكير والتخطيط والتنفيذ (الهيتي ،2003 : 145 –146) .

وعلى هذا الفهم فإن تعريف المشاركة السياسية يتفاوت في الدراسات والأدبيات السياسية من دراسة الى أخرى ، مابين التناول الشامل والتناول المحدد ، وفقا لطبيعة وأهداف تلك الدراسات ، والأساس الذي انطلقت منه ، ففي إطار النظرة المحدودة للمشاركة السياسية يمكننا الاستشهاد بالتعريف الذي يحصر المشاركة في أضيق معانيها الذي تعني : حق المواطن في أن يقوم بمراقبة القرارات الصادرة من الحاكم والقيام بتقويمها وضبطها (معوض ،1983 : 70).

ثانياً: أهمية المشاركة السياسية:

تعد المشاركة السياسية من أهم صور ومؤشرات الديمقراطية لأي نظام سياسي ، ويجمع كثير من علماء السياسة المعاصرين على أنه اذا كانت هناك ثورة قوية تجتاح العالم في هذا العصر ، فإن الحق يقال إنها ثورة المطالبة بالمشاركة السياسية ، وبقدر ما تكون هناك مشاركة سياسية تكون هناك ديمقراطية(الكبسي ،2006 : ص49).

فنمو وتطور الديمقراطية في أي مجتمع يتوقف على مدى اتساع المشاركة السياسية وجعلها حقا من الحقوق التي يتمتع بها كل فرد في المجتمع ، وبالتالي تؤدي الى استقرار النظام والإحساس بشرعيته ، ذلك أن المشاركة تعطي الجماهير حقاً ديمقراطيا يمكنهم من محاسبة المسؤولين عن الأعمال والمسؤوليات التي يقومون بها إذا حدث أي تقصير من لديهم ، بالإضافة الى أن المشاركة تدعم العلاقة بين الفرد والمجتمع ، الأمر الذي سينعكس على شعور الفرد بالانتماء لوطنة الكبير (www.acpss.ahram.org.eg).

وهي بذلك تعد جوهر العملية الديمقراطية ، وجوهر عملية التحديث والتنمية السياسية بشكل خاص والتنمية الشاملة بشكل عام ، كما أنها تعد الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية ، فكلما زادت فرص المشاركة السياسية ، كلما اتيحت فرص أكبر لنمو وتطور الديمقراطية ، وبالتالي فإن المشاركة السياسية تساعد في تدعيم قيم الديمقراطية وترسيخها كسلوك وممارسه ، والمشاركة السياسية هي من تخلق المعارضة التي تقوم بدور المراقب للحكومه ، وتحد من استغلال الفرد للسلطة والشعور بالاغتراب عند الشعب ، وبالتالي تحقيق الحرية والمساواة والعدالة بين أفراد المجتمع ، الأمر الذي يؤدي الى الاستقرار السياسي ، الذي بدوره يوفر الشروط الاجتماعية والثقافية والسياسية لتحقيق التنمية الشاملة (منسي ، 1984 : 13).

ونظرا لشيوع بعض الصور السلبية في المجتمع كاللامبالاة والاغتراب ، فإن أهمية المشاركة السياسية تكمن في منح المواطن فرصة التعبير عن مصالحة وحل مشاكله ، وبالتالي فهي تعمل على تدعيم الحكمة الجماعية ، وتشكل أساساً لتنمية المجتمع ، وتسهم في رفع الوعي الاجتماعي عبر عملياتها ومؤسساتها ، وتساعد الحكومة على اكتشاف نقاط الضعف والحد من أخطاء المسؤولين التنفيذيين (نوير ، 1998 : 60).

فالمشاركة السياسية في صنع القرار تعد من الأمور الهامة التي عن طريقها يعم الرخاء ويسود الرضاء والقبول بين أفراد الدولة ، وبالتالي يستمد الحاكم قوته وشرعية حكمه من المشاركة السياسية الشعبية القادرة على تنفيذ الإرادة الكلية للشعب ؛ وعليه فإن المشاركة السياسية باتت ظرورة حياتيه لا يمكن أن تستقيم الأمور إلا بممارستها بوعي (العثربي ،2007 : 11)

وهي بذلك تتيح أمام الأفراد فرصة المساهمة في صنع القرار ، وبالتالي تجعل الأفراد يساهموا في تحمل مسؤولية صنع القرار ، وهذا يسّهل كثيرا في عملية تنفيذ الخطط والبرامج ، ويجعل المواطنين يتقبلوا أي مشروعات قائمة أو جديدة نظرا لأنهم ساهموا في صنع القرار ، ولمعرفتهم وإدراكهم لفوائد هذه المشروعات وأهميتها ، وبالتالي يساعد هذا في اتمام المشروعات وتحقيق كل أهداف المجتمع بشكل يضمن تحقيق أكبر قدر من الفوائد ، بصورة تتناسب مع احتياجات ورغبات وقدرات الجماهير ، فهذه المشاركة تعزز لدى الأفراد قيمة الولاء والتأثير والمسؤولية والأداء ، وتجعل الأفراد في المجتمع أكثر إدراكا لحجم المشاكل المتعلقة بمجتمعهم وللإمكانات المتاحة لها ، وبالتالي فإنها تفتح باباً للتعاون بين الأفراد والمؤسسات الحكومية ، فهي تعمل على تعود المواطنين للحرص على المال العام ، وتجعلهم يدركوا أن هذا المال العام هو في حقيقة الأمر نابع من أموالهم الخاصة (www.acpss.ahram.org.eg).

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن المشاركة السياسية تعد من المهمات الضرورية في الحياة ، لأنها تزيد من الوعي الاجتماعي والسياسي لدى المواطنين ، مما يضطر القائمين عليها إلى شرح الخدمات والمشاريع ، وهذا يفرض جمع المال ، ويحفز بقية المواطنين على المساهمة في ذلك ، إضافة الى ذلك فهي تقوم بدوراً أساسياً ومهماً لتدعيم دور الحكومة في تحقيق الخطة التي تضعها ، وتساعد الحكومة ايضاً على اكتشاف نقاط الضعف ، والتقليل من الوقوع في الأخطاء ، لأن هذه المشاركة تقوم بدور الرقابة والضبط من خلال الهيئات والمجالس المحلية ، فهي بذلك صمام أمام من الوقوع في أي انحرافات أو أخطاء.

ثالثاً: خصائص المشاركة السياسية:

تتسم عملية المشاركة السياسية بعدد من الخصائص التي يمكن مناقشتها على النحو الآتي: (www.acpss.ahram.org.eg):

1 المشاركة سلوك تطوعي ونشاط إداري : إذ يقوم المواطنين بجهود تطوعيه نظراً لشعورهم بالمسؤولية الاجتماعيه تجاة القضايا والأهداف .

2 المشاركة سلوك مكتسب : بمعنى أنها ليست فطريه تولد مع الأفراد أو يرثه الأفراد، فهي عملية يتعلمها الفرد أثنا حياته ومن خلال تفاعلاته مع الأفراد و المؤسسات الموجوده في المجتمع .

3 المشاركة عملية اجتماعية شاملة ومتكاملة : فهي تهدف الى اشتراك كل فرد مع مجموعة من الأفراد في كل مرحلة من مراحل التنميه (في المعرفه والفهم ، والتخطيط، والإدارة ، وتقديم المبادرات والآراء، والمشاركه في الفوائد والمنافع).

4 المشاركة لاتقتصر على مجال أو نطاق معين من أنشطة الحياة: أي أن للمشاركة مجالات متعددة منها الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو....الخ ، يمكن أن يشارك الفرد في أي واحد منها أو حتى في جميعها في آن واحد.

5 المشاركة حق وواجب في الوقت نفسه: لكل فرد في المجتمع الحق أن يمارسها ، وهي واجب والتزام عليه ممارستها في الوقت نفسه ، فمن حق كل مواطن أن يشارك في مناقشة القضايا التي تهمه ، وله الحق في انتخاب من يراه مناسباً لتمثيله في مجلس النواب ، وله الحق أيضاً في ترشيح نفسه إذا رأى أن الشروط تنطبق عليه، وهي كذلك واجب على كل مواطن في ممارستها ، فهو مطالب بأن يؤدي ماعليه من التزامات ومسؤوليات تجاة قضايا مجتمعه ، لإحداث التغيير اللازم نحو التوجه التنموي في المجتمع .

6 المشاركة هدف ووسيلة في آن واحد : فهي هدف لأن الحياة الديمقراطية الحقيقية تقتضي مشاركة المواطنين في هذه المسؤولية الاجتماعية ، كما أنها وسيلة لتمكين المواطنين من لعب دور محوري في النهوض بالمجتمع نحو الرقي والرفاهيه والحياة الكريمة ، والمساهمة في دفع عمليه التنمية.

المطلب الثاني: صور واشكال المشاركة السياسية:

تتفق أغلب الكتابات على أن هناك نوعين من صور وأشكال المشاركة السياسية ، وهي صور تقليدية وصور غير تقليدية ، وتتمثل الصور التقليدية في النشاط والمشاركة السياسية في العمل السياسي: بالإدلاء بالصوت أو التأثير على الناخبين الآخرين ، والحق في الترشيح ،وحضور الندوات والمؤتمرات العامة ، ومتابعة الأمور السياسية ، والدخول مع غيرهم في مناقشات سياسية ، وكذلك المشاركة في الحملات الانتخابية بالمال أو الدعاية ، والانضمام الى جماعة المصالح ، والترشح

للمناصب العامة وتقلّد المناصب السياسية ، والانخراط في عضوية الأحزاب ، و العضوية الفعالية أو العادية في المنظمات السياسية أو المنظمات شبة السياسية والاتصال بالمسؤولين(زرنوقه ، 2001 : 19).

أما الصور غير التقليدية فقد قسمها د.المنوفي الى قسمين : قسم قانوني وقسم غير قانوني . فالقسم القانوني يتمثل بـ (الشكاوى) ، أما القسم غير القانوني فيتمثل بـالتظاهرات والاغتيالات والخطف والحرب الأهلية والثورة ، ونهب وتخريب الممتلكات العامة والخاصة ، حيث يلجأ المواطنون لهذه الأعمال للتعبير عن مطالبهم أو التعبير عن رفضهم لسياسة الحكومة عندما تنعدم المسالك الشرعية للتعبير عن آرائهم ومطالبهم(المنوفي ، 1987 :342).

وعلى الرغم من أن بعض المفكرين والسياسيين يرى أن الصور غير التقليدية صور غير شرعية ، إلا أن هذه الدراسة ترى أن التظاهرات والاحتجاجات تعد صور شرعية تستمد شرعيتها من النصوص الدستورية والقانونية خصوصا في الأنظمة الديمقراطية ، على الرغم من أن هذه الشرعية القانونية قد تتراجع في حال تطورت هذه الاحتجاجات والتظاهرات الى استخدام العنف واللجوء الى التخريب والنهب والتعدي على حرية الآخرين والإضرار بمصالح الناس وبالممتلكات والمصالح العامة والخاصة وتجاوز القوانين والتشريعات المنظمة للحياة السياسية في المجتمع.

ومن خلال ماسبق فإن هذه الدراسة ستبحث أهم صور وأشكال المشاركة السياسية التي أتفقت عليها أغلب الأدبيات والكتابات السياسية التي تناولت ظاهرة المشاركة السياسية وهي:

أولا : المشاركة السياسية من خلال التصويت في الانتخابات :

يعد التصويت من أكثر صور المشاركة السياسية شيوعا ، حيث يتم ممارسته في الأنظمة الديمقراطية أو غير الديمقراطية على السواء ، مع الاختلاف في درجة تاثيره ، ففي الأنظمة الديمقراطية يستخدم

التصويت كآلية للمفاضلة بين المرشحين ، وكذلك لاختيار شاغلي المناصب السياسية بدرجة كبيرة من الحرية ، أما في الأنظمة غير الديمقراطية (التسلطية) فقد يستخدم التصويت كأداة للدعاية لمن هم في موقع السلطة بغرض كسب التأييد والشرعية ، أكثر منها أداة للاختيار السياسي الواعي والتأثير في شؤون الحكم والسياسة من قبل الشعب (المنوفي ، 1987 : 340– 341).

ويعدُّ التصويت في الانتخابات من الموشرات المهمة التي يقاس من خلالها درجة المشاركة السياسية ، وفي ذلك يقول (ريموند ولفنجر): إن قلب النظام السياسي الأمريكي يتمثل في الانتخابات ، لأنه عن طريقها يختار الشعب قادته وحكامه ، وهي الوسيلة التي يحاول المواطنيين عن طريقها التاثير على السياسة العامة ، وهي المصدر الذي يستمد منه الحاكم شرعيته ، وتختلف الأهمية النسبية للانتخابات من دولة الى أخرى حسب درجة نموه السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وهذه الأهمية قد زادت بدرجة كبيرة في دول العالم الثالث، وأكبر دليل على ذلك الاهتمام هو مايشهده العالم اليوم من مظاهر عنف تحدث عند إجراء أية انتخابات الا أكبر دليل وشاهد على محاولة هذه الشعوب لفرض إرادتها على حكامها(العامري، 1993 :49).

وقد أجمع فقهاء القانون الدستوري على أن الوسيلة الوحيدة لإسناد السلطة السياسية في النظام الديمقراطي هي "الانتخاب" ، حيث يقول الاستاذ (ليون بردات) في كتابه "القيم – الايديولوجيات السياسية" بأنه:"لا يوجد شيء أهم في النظام الديمقراطي من الانتخاب"(المتوكل، 2003 : 25).

وفي هذا الإطار فإنه يمكن القول إن التصويت أو المشاركة في العملية الانتخابية تعدُّ من أهم المؤشرات التي نستطيع أن نقيس بها قدرة تأثير المواطن في صنع السياسة العامة للدولة ، إن لم تكن أهمها على الإطلاق ، باعتبار أن المشاركة السياسية تعدُّ محاولة المواطن للتأثير في صنع السياسة العامة ، حيث يعد التصويت أداة في يد المواطن للرقابة والمشاركة والتأثير ، فالناخب يمتلك القدرة

لأن يمنح صوته أو يمنعه عن المرشحين وفقا لأدائهم وكفاءتهم في التعبير عن مصالحه ، وبالتالي إذا أراد المرشح أن يعيد انتخابه من جديد فإنه ينظر بعين الاعتبار إلى هذا الدور الرقابي للتصويت وإمكانية الناخب أن يبقيه أو يعزله عن منصبه ، كذلك زيادة الإقبال أو نقصه على صناديق الاقتراع من قبل المواطنين يعبر عن موقفهم من العملية الانتخابية ومدى إدراكهم لأهميتها ، وعزمهم على المشاركة أو عدم المشاركة فيها.

ثانيا : المشاركة السياسية من خلال الترشيح في الانتخابات:

تعد المشاركة من خلال الترشيح أكثر إيجابية من المشاركة من خلال التصويت ، إلا أن المشاركة من خلال التصويت أكثر أهمية لعدة أسباب أبرزها : أن التصويت حق تمارسه الأغلبية وهو من أهم المحاور التي ترتكز عليها الديمقراطية ، ذلك لأن الناخب يسعى لتحقيق مصلحة عامة لا خاصة بعكس المرشح الذي يسعى لتحقيق مصلحة خاصة شخصية بجانب المصلحة العامة التي وعد جمهوره أن يقوم بتحقيقها(منصور ، 2004 : 421) .

إضافة إلى ذلك فان الترشيح يحتاج إلى مقومات شخصية أو مادية ، وهو ما لا يتيسر لكثير من الناس ، بخلاف التصويت الذي يكون مكفول للجميع (العامري ، 1993 : 66).

ومن هذا يستنتج أن الترشيح في الانتخابات يعد من أبرز صور واشكال المشاركة السياسية للمواطنيين ، فاذا ما وجد عدد كبير من المرشحين في أي مجتمع دل ذلك على عدم وجود ظغوطات أو تعسفات تمارس ضد المرشحين من قبل مراكز القوى وأصحاب النفوذ الموجوده في ذلك المجتمع ، وهذا ما يجعل المواطنيين وأفراد المجتمع مندفعين بشكل ايجابي وبحرية تامة تجاه المشاركة السياسية دون خوف أو تردد ، وبالتالي تكون هنالك أجواء تنافسيه عالية ومشاركة ايجابية تعمق مبدأ الديمقراطية بوجهها الحقيقي ، وحتى تكون خيارات الأفراد ذات أثر ومعنى ووجود ، فإن الدراسة ترى

أنه لابد من إعطاء هولاء الأفراد بدائل هامة ، وأن يتمتع الناخبون بالحرية الكاملة للإدلاء بأصواتهم ، وأن لا يكونوا مجبورين في اختيارهم وتوجهاتهم ، وأن لا يكونوا تحت التهديد والتخويف من العقوبة في حال تصويتهم بطريقة غير متوافقه مع توجهات ورغبات الجهات الرسمية ، وأن لا يكونوا خاضعين لأية ضغوطات سواءً كانت قبلية أو مذهبية أو طائفيه أو فئوية أو ...الخ ، وهذا لا ينحصر فقط على الناخبين بل على المرشحين للمناصب السياسية أيضاً ، أي لا يمارس ضدهم أي ضغوطات من قبل مرشحين آخرين يتمتعوا بنفوذ سياسي في الحكومة ، أو من جهات عليا في الدولة ، ويجب أن تكون الانتخابات نزيهة وشفافة ، فالانتخابات الحرة والنزيهة وعملية نقل السلطة سلمياً للفائزين بأصوات الأغلبية يعد مظهراً هاماً من مظاهر الممارسة الديمقراطية الحقيقية ، لأنها تجعل من الشعب هو صاحب الإرادة الحقيقية الذي يحكم مصيره بنفسه.

ثالثا : المشاركة السياسية من خلال البرلمان :

يعد البرلمان هو القناة الأكثر اتساعا لمشاركة المواطنين سياسيا في وضع السياسة العامة للدولة ، وذلك عن طريق الأحزاب السياسية الموجوده في البرلمان ، حيث يقوم البرلمان من خلال الأحزاب السياسية بمراقبة أداء الحكومة أولاً باول ، وهذا مايسمى بالنشاط الرقابي وكذلك بسن التشريعات والقوانيين التي تنظم سير العملية االسياسية في الدولة وهذا يسمى النشاط التشريعي ، ولذلك فالمشاركة من خلال البرلمان تعد من الصور والأشكال الهامة للمشاركة السياسية.

رابعاً : المشاركة السياسية من خلال العضوية في الاحزاب :

إن المشاركة السياسية من خلال العضوية في الاحزاب تختلف من مجتمع الى آخر، ومن تنظيم إلى آخر ، ومن حزب إلى آخر ، باختلاف الهيكل التنظيمي ودرجة التشعب فيه ، وباختلاف الامكانات المادية والبشرية بكل حزب وطبيعة العضوية فيه ، ومدى السياسة المتبعة في الحزب أو التنظيم ومدى الديمقراطية المعمول بها داخل الحزب ، والعلاقة بين الحزب مع الأحزاب الأخرى ، أيضا تختلف باختلاف الواجبات والمسؤليات ، والمهام المطلوبة من العضو النشط أو غير النشط حسب الفكر الذي يتبناه ومواقفه المعلنة ، كذلك تختلف باختلاف الأهداف والخطط والبرامج التي يسعى إلى تحقيقها.

فالمشاركة السياسية تعد من أهم وظائف الاحزاب السياسية ، فعن طريق الأحزاب وانتشار وسائل الاتصال الجماهيري والتحضر في المجتمع وإنشاء التعليم ، تتزايد الرغبة والميل لدى المواطنين إلى السعي نحو المشاركة السياسية. (المنوفي ، 1987 : 199).

وفي نظم الحكم التعددية(pluralistic) فإن الاحزاب السياسية تعد بمثابة مؤسسة تمتلك قدرة عالية ومناسبة للتأثير الشعبي على الحكومة ، حيث يتم هذا التأثير عن طريق إعطاء الفرصة للأغلبية الرشيدة أن تصوت في الانتخابات بحرية وتنافس وأجواء ديمقراطية عالية (منصور ، 2004 : 16).

خامساً: المشاركة السياسية من خلال الصحافة :

تعد الصحافة في هذا الزمن من أهم الوسائل والطرق الفاعلة للتعبير عن الآراء والرغبات والاحتياجات ، وهي تعدُّ من أهم وسائل المشاركة السياسية فاعلية ، حيث تلعب الصحافة بشكل عام والصحافة الحزبية والأهلية بشكل خاص دورا مهما في تشكيل الرأي العام ، حيث إنها تقوم بمتابعة النشر والتعليق والكشف عن القضايا والمشكلات وعرض الآراء المختلفة بشأنها ، وتطرح الحلول الكفيلة لهذه

المشكلات ، مما يجعلها تساهم بشكل كبير في تشكيل رأي عام حول بعض المسائل والقضايا، كما تقوم بدور المراقب لأعمال الحكومة ، حيث تعمل على كشف أخطاء الحكومة والتنبيه لها أو الإفصاح عنها أمام الرأي العام ، وهذا يجعل الحكومة تنظر إليها بعين الاعتبار وتسعى الى تصحيح الأخطاء وحل المشاكل ، وعلى هذا فهي تؤثر بشكل كبير في صنع القرارات السياسية في الدولة.

سادساً: المشاركة السياسية من خلال منظمات أو مؤسسات المجتمع المدني :

تعد مؤسسات المجتمع المدني حلقة وصل بين أفراد الشعب وبين السلطة ، فهي تقوم بدور هام ورئيسي في عملية التنشئة السياسية وبناء الثقافة السياسية لأعضاء المجتمع وتنمي لدى هولاء الأفراد الولاء الوطني تجاه مجتمعهم المدني ، وتغلب مصلحة الوطن أو الجماعة على المصلحة الشخصية ، وتقوم أيضا بعملية التوعية لدى الأفراد ، حيث تضعف لديهم الولاءات الضيقة كالولاء للقبيلة أو الجاه أو الحزب ، وهذا ما يعزز القيم الديمقراطية ويسرع في تنمية أفراد المجتمع سياسيا ، ولما لهذه المؤسسات من دور إيجابي فقد اعتقد كثير من المفكرين السياسيين والقيادات السياسية المعارضة بضرورة وجود مؤسسات للمجتمع المدني مستقلة وفاعلة ، حيث تأتي أهميتها في عملية التحول الديمقراطي وتعزيز المشاركة السياسية خصوصا في ظل الواقع الدولي الجديد وما ينطوي عليه من معطيات (العزام ، (لا.ت) : 14).

وترى الدراسة أن مؤسسات المجتمع المدني تعد من المؤسسات الهامة والفاعلة لعملية المشاركة السياسية في المجتمع والدولة ، حيث تتفرع من هذه المؤسسات (النقابات – والجمعيات – والمنظمات) ، التي يكون لها دور بارز وهام في التدخل في صنع السياسة العامة للدولة واتخاذ القرارات التي تتلائم وحاجاتها ورغباتها ومصالحها ، وتتكون هذه المنظمات من مجموعة ليست بالقليلة من الأفراد

والمواطنين ، وبالتالي تكون هذه المنظمات مساهمة في المشاركة السياسية ، ومن الأمثلة على ذلك نقابة الصحفيين ونقابة المحاميين وجمعية الحرفيين ....الخ.

ومن خلال ماتم التطرق إليه من صور وأشكال المشاركة السياسية ، فإنه يمكن القول إن فتح باب المشاركة السياسيه أمام جميع فئات وشرائح المجتمع ، خصوصاً الجماعات المتطرفة والقوى الحزبية المعارضة ، يؤدي الي نوع من الاعتدال والوسطية ، وضمان للأمن والاستقرار ، والى عدم تفكير هذه الجماعات لاستخدام التطرف والغلو واللجؤ الى العنف ، فإذا ما أتخذت الحكومات سياسة الإغلاق والتضييق تجاه أي جماعة فإن هذا سيعود بالسلب عليها، لأن سياسة الإغلاق أو تهميش أي فئة سيؤدي حتماً الى العنف وجر المجتمع بكل مكوناته الى الدمار، وإذا لاحظنا المجتمعات الأكثر استقراراً وازدهاراً ونمواً فإننا نجد أن هذه المجتمعات تتمتع بديمقراطية واسعة ومشاركة سياسية منتشرة من قبل أفراد المجتمع ، فكلما زاد التضييق والتهميش ستزيد بذلك حالة الاحتقان عند الأفراد ، ويقل عندهم الرضاء وقد ينعدم في بعض الأحيان ، وبالتالي فهولا الأفراد سيبحثون عن طرق وأساليب أخرى للمشاركة ، والتعبير عن آرائهم وقد تكون هذه الأساليب والطرق غالباً باستخدام العنف والغلو والتطرف ، واللجو الى ارتكاب الجرائم وممارسة العنف وتحدي الناس ، كل هذا لكي يعبّروا عن آرائهم وكنتجة لغياب الشورى والديمقراطية والمشاركة الواسعة.

ولذلك فإن الدراسة ترى أنه لابد على الحكومات أن تفتح المجال للأفراد وللجماعات الحزبية للمشاركة الواسعة (وليس الجزئية او المحصورة) ، وفي شتى مجالات الحياة والسماح لهم بحرية الراي والتعبير والفكر.

المبحث الثاني:

المشاركة السياسية في اليمن

تعد المشاركة السياسية في الحياة العامة وفي صنع القرار السياسي ركيزة أساسية من الركائز الضرورية لاستمرار النظام في أي مجتمع ، وبالتالي استمرار الحياة وديمومتها ، وبدون ذلك لا تتحقق التنمية الشاملة والمستدامة.

لقد سجل القرآن الكريم صورتين متناقضتين للمشاركة السياسية في اليمن ، فالصورة الأول وضحت أن اليمن كان مشرق وتحقق فيه الأمن والاستقرار ، وهذه الصورة هي صورة المشاركة السياسية الشعبية في عهد الملكة "بلقيس" ملكة اليمن في دولة سبأ ، حيث ورد ذكرها في القرآن الكريم في قوله تعالي على لسان ملكة اليمن " قالت يا أيه الملاء أفتوني في أمري ماكنت قاطعة أمرا حتى تشهدون " صدق الله العظيم (سورة النمل – الآية "32").

أما الصورة الثانية ، التي كانت في عهد الملك ذو نواس الحميري فقد بينت أن اليمن كان قاتم بسبب احتكار الملك للسلطة ، ومنع المشاركة السياسية ، ومصادرة رأي الشعب وتغييب المشاركة بالقوة ، مما أدى إلى الخطر الجارف المتمثل بانهيار سد "مارب" العظيم ، وهجرة القبائل من جنوب الجزيرة العربية إلى شمالها ، بالإضافة الى الاحتلال الحبشي لليمن.

وفي هذا الإطار فإن الدراسة ستتناول في هذا المبحث صور وأشكال المشاركة السياسية في اليمن ، والتعددية الحزبية فيه.

المطلب الأول : صور وأشكال المشاركة السياسية في اليمن:

تتعدد صور وأشكال المشاركة السياسية من دولة الى دولة ومن نظام الى نظام، وتختلف باختلاف كل مجتمع ، وحسب درجة النمو والتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي لكل مجتمع ، ولذلك فإن صور واشكال المشاركة السياسية في الدول المتقدمة تختلف عن صور وأشكال المشاركة السياسية في الدول النامية وخصوصاً الدول العربية، وتختلف صور المشاركة السياسية حتى في المجتمع الواحد من فترة لأخرى ، ومن هذه الصور المشاركة في العمليات الانتخابية كالمشاركة في الحملات الانتخابية أو التصويت أو الترشيح في الانتخابات ، أو الترشيح في عضوية الأحزاب ، أو متابعة الأمور السياسية وحضور الندوات والمؤتمرات والاجتماعات العامة ، كذلك الترشيح أو العضوية في المؤسسات السياسية بأنواعها كافة.

أولا : المشاركة السياسية من خلال الانتخابات (التصويت – الترشح):

تعد الانتخابات أحد المتطلبات الجوهرية والضرورية لممارسة الديمقراطية ، وأحد المظاهر الهامة للمشاركة السياسية ، ومن أكثر أنماط المشاركة السياسية شيوعاً سواءً في الأنظمة الديمقراطية أو غير الديمقراطية ، فهي وسيلة اختيار ديمقراطي يتم عن طريقها اسناد السلطة السياسية لهيئات نيابية ، وممثلين عن الشعب يمارسون السلطات العامة باسم الشعب ولحسابه.

وهذا يعني أن يكون الأفراد قادرين على المشاركة في العملية الانتخابية في حدود الشروط المحددة لذلك ، وهذا الحق يكتسب طابعاً مهماً في المجتمعات التي تقوم على أساس منح الفرص للأفراد في المشاركة في إدارة الشؤون العامة للبلاد (المتوكل ، 2003 : 19).

وفي الواقع اليمني فإن المتتبع للأحداث السياسية يرى أن التطورات الديمقراطية والسياسية الحادثة في اليمن منذ أول مشاركة سياسية تمثلت في الاستفتاء على دستور دولة الوحدة يومي 15 و 16 / مايو 1991م ، ومن ثم إقامة أول انتخابات نيابية في دولة الوحدة في 27 ابريل 1993م، وبعدها الانتخابات النيابية الثانية عام 1997م، ثم الانتخابات الرئاسية في 1999م، وبعدها الانتخابات المحلية والاستفتاء على الدستور في فبراير 2001م، وكذلك الانتخابات النيابية الثالثة في 2003م، ووصولاً إلى الانتخابات الرئاسية والمحلية عام 2006م، قد أدت إلى تحقيق شوط يعتد به في مجال إرساء قواعد العملية الديمقراطية في اليمن، مع التسليم بوجود أوجه من القصور والسلبيات التي لا تقلل من أهمية ما يحدث في اليمن من عملية الحراك الاجتماعي والسياسي والسعي إلى مواكبة المتغيرات الدولية الداعمة لعملية تعزيز الخيار الديمقراطي وتغليبه على غيره من الخيارات المتاحة على الساحة.

لقد شهدت الحياة السياسية اليمنية تطورات هامة في جانب المشاركة الجماهيرية في الأحداث السياسية المختلفة ، من خلال تنظيم العديد من الدورات الانتخابية البرلمانية والرئاسية والمحلية وكذلك الاستفتاءات وذلك كما يلي:-

1. في 1991م شهدت أول مشاركة جماهيرية في صنع الأحداث السياسية ، من خلال الاستفتاء على دستور الدولة الجديدة (دولة الوحدة) ، وذلك للتعبير عن رأي فئات المجتمع المختلفة ورأي الأحزاب، حيث كانت تخرج مسيرات وشعارات مؤيدة للدستور، مقابل شعارات ومسيرات ومواقف معارضة ومناهضة لإقرار الدستور ، وداعية إلى المقاطعة الشعبية للاستفتاء(البشيري ، 2006 : 101).

وقد بلغ العدد النهائي للمسجلين في عموم الجمهورية (1,890,646) مستفتياً حسب التقارير النهائية التي رفعتها اللجان الرئيسية معمدة من قضاة المحاكم الابتدائية والاستئنافية حسب دوائر ومراكز لجان

الاستفتاء ، فيما بلغ عدد الذين أدلوا بآرائهم خلال يومي 15 و 16 مايو (1,364,788) مستفتياً ، وبنسبة(72,2%) من إجمالي المسجلين في جدول الاستفتاء ، وكان عدد الذين أدلوا بآرائهم بكلمة (نعم) للدستور (1,371,247) ، وبنسبة (98,3%) من إجمالي المستفتين الذين أدلوا بآرائهم ، فيما كان عدد الذين أدلوا بآرائهم بكلمة (لا) للدستور (20,409) ، وبنسبة (1,5%) من إجمالي المستفتين الذين أدلوا بآرائهم ، وبلغ عدد أوراق الاستفتاء التي حملت الآراء الباطلة من الناحية القانونية (3,132) ، وبنسبة(0,2%) من الذين أدلوا بآرائهم ،

وعلى هذا فقد كانت نتيجة الاستفتاء لدستور الجمهورية اليمنية موافقاً عليه بالاستفتاء الشعبي وذلك بأغلبية كبيرة ، والمعلن عنها بنسبة (98,3%) وهي نسبة عالية تجاوزت الأغلبية المطلقة المحددة في لائحة نظام الاستفتاء(www.scer.org.ye).

2. تم تنظيم أول انتخابات نيابية في تاريخ اليمن الموحد في ابريل 1993م، على قاعدة التعددية السياسية والحزبية، تنافس فيها (22) حزباً وتنظيماً سياسياً إلى جانب المستقلين، وشارك فيها حوالي (2.7) مليون ناخب وناخبة، فيما وصلت إلى قبة البرلمان ثمان أحزاب فقط من بين الـ (22) حزباً. (البشيري ، 2006 : 101).

وقد بلغ عدد المرشحين الذين خاضوا الانتخابات (3166) مرشحاً ، منهم (1226) مرشحاً حزبياً و(1940) مرشحاً مستقلاً ، فيما بلغ عدد المرشحات (42) مرشحة من إجمالي المرشحين ، منهن (18) مرشحة من قبل أحزاب و(24) مرشحة مستقلة ، وبلغ عدد المشاركين الذين أدلوا بأصواتهم في هذه الانتخابات (2,271,126) مشاركاً ومشاركة من إجمالي عدد المسجلين في السجلات الانتخابية الذي بلغ عددهم(2,687,323) ناخباً وناخبة ، أي بنسبة (84,7%) من إجمالي المسجلين(www.scer.org.ye).

وقد وصلت الى قبة البرلمان في هذه الانتخابات التنافسية ثمانية أحزاب كما يلي:

حصل حزب المؤتمر الشعبي العام على المرتبة الاولى ، إذ حصل على (122) مقعداً ، فيما كان في المرتبة الثانية حزب التجمع اليمني للإصلاح والذي حصل على (62) مقعداً ، يليه في المرتبة الثالثة الحزب الاشتراكي اليمني والذي حصل على (56) مقعداً ، وفي المرتبة الرابعة حزب البعث والذي حصل على (6) مقاعد ، وكان حزب الحق في المرتبة الخامسة بمقعدين ، في حين حصل كلاً من حزب الوحدوي الناصري ، وحزب التصحيح الناصري ، والحزب الناصري الديمقراطي على مقعد واحد فقط لكل منهم ، فيما كان عدد المقاعد للمستقلين (48) مقعداً(الكبسي ، 2006 : 110).

وعلى ضوء النتائج التي أسفرت عنها انتخابات إبريل 1993م ، فقد تم تشكيل حكومة ائتلاف ثلاثية من الأحزاب الأولى التي حصلت على أكثر المقاعد وهي المؤتمر الشعبي العام ، والتجمع اليمني للإصلاح ، والحزب الاشتراكي اليمني ، وكان ذلك الائتلاف فريداً من نوعه إذ جمع لأول مرة بين اليسار ممثلاً بالاشتراكي ، والتيار الإسلامي ممثلاً بالإصلاح(www.scer.org.ye).

3. وفي 27 ابريل 1997م تم تنظيم الانتخابات البرلمانية الثانية، لتعد بذلك ثالث الفعاليات السياسية الكبيرة التي يشارك فيها اليمنيون كافة بفئاتهم وشرائحهم، حيث وصل عدد المسجلين في سجلات قيد الناخبين (4.6) مليون ناخب وناخبة مقارنة بـ(2.7) مليون ناخب وناخبة في انتخابات 1993م، وقد شهدت هذه الانتخابات مقاطعة من قبل بعض الأحزاب كان أبرزها الحزب الاشتراكي اليمني وكان التنافس في الانتخابات بين (12) حزباً وتنظيماً سياسياً ووصل فيها إلى قبة البرلمان (4) أحزاب فقط (البشيري ، 2006 : 102).

وقد بلغ عدد المرشحين الذين خاضوا الانتخابات (1311) مرشحاً ، منهم (754) مرشحاً حزبياً و(557) مرشحاً مستقلاً ، فيما بلغ عدد المرشحات في هذه الانتخابات نحو عشرين امرأة ، وبلغ عدد المشاركين الذين أدلوا بأصواتهم في هذه الانتخابات (2,828,498) مشاركاً ومشاركة ، من إجمالي عدد المسجلين في السجلات الانتخابية الذي بلغ عددهم(4,697,791) ناخباً وناخبة، حيث بلغ إجمالي الأصوات الصحيحة (2.738.440) ، فيما كان اجمالي الاصوات الباطلة(90.058) (www.scer.org.ye).

وأسفرت نتائج هذه الانتخابات حصول حزب المؤتمر الشعبي العام على (187) مقعداً ، فيما حصل حزب التجمع اليمني للإصلاح على (53) مقعداً ، وحصل الحزب الوحدوي الناصري على ثلاثة مقاعد ، وحصل حزب البعث على مقعدين ، وهذه الاحزاب الأربعة هي التي وصلت الى قبة البرلمان من إجمالي الأحزاب المشاركة في الانتخابات ، وقد أنضم بعد ذلك عدد من المستقلين الفائزين إلى كتلة المؤتمر والإصلاح ، حيث أنضم (36) عضواً من المستقلين إلى كتلة المؤتمر الشعبي العام لتصبح كتلة المؤتمر في البرلمان (223) عضواً ، وأنضم إلى كتلة التجمع اليمني للإصلاح عشرة أعضاء مستقلين لتصبح كتلة الإصلاح في البرلمان (63) عضواً ، فيما كان عدد المقاعد للمستقلين الذين لم ينظموا الى أحزاب(10)مقاعد(www.scer.org.ye).

4. تم تنظيم أول انتخابات رئاسية مباشرة من قبل الشعب في 23 سبتمبر 1999م ، حيث سبق عملية التقدم بطلبات الترشيح الى مجلس النواب حوار وتفاعل بين مختلف الاحزاب السياسية ، وقد أفضى هذا الحوار الى اتفاق كل من حزب المؤتمر الشعبي العام وحزب التجمع اليمني للاصلاح والمجلس الوطني لأحزاب المعارضة بتقديم (علي عبدالله صالح) مرشحاً لها لمنصب رئاسة الجمهورية ، بينما قررت أحزاب مجلس التنسيق تقديم (علي صالح عباد) أمين

عام الحزب الاشتراكي مرشحاً لها ، إلا أن نسبة التزكية المطلوبة قانونا من مجلس النواب التي كانت تتمثل بنسبة (10%) من أعضاء مجلس النواب ، حالت دون خوض الاخ "علي صالح عباد" الانتخابات لانه لم يحصل على النسبة المطلوبة للتزكية ، وإخراجه من دائرة المنافسة ، الامر الذي ولد ردود افعال غاضبة من قبل هذه الاحزاب ، والذي اتخذت قرارا بمقاطعة الانتخابات ، وقامت هذه الاحزاب بتوجيه انتقادات الى مجلس النواب ، واعتبرت ان اشتراط نسبة (10%) للحصول على التزكية تمثل قيداً على حق المشاركة السياسية في الترشح لمنصب رئيس الجمهورية ، وقد تم النظر الى هذه القضية بعين الاعتبار فتم تخفيض نسبة التزكية في قانون الانتخابات رقم (13) لسنة 2001م الى نسبة (5%) من إجمالي عدد أعضاء مجلسي النواب والشورى والبالغ عددهم (412) عضواً(التقرير الاستراتيجي السنوي اليمن2000 ، (2001) : 59).

وقد بلغ عدد المواطنيين الذين تقدموا للترشيح للانتخابات الرئاسة (24) مواطناً ، يمثلون مختلف فئات المجتمع ، منهم الحزبيون ومنهم المستقلون ، حيث حضي بتزكية مجلس النواب لخوض الانتخابات الرئاسية التنافسية مرشحان فقط وهمها:

الأخ/ علي عبد الله صالح مرشح المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح والمجلس الوطني للمعارضة ، والأخ/ نجيب قحطان الشعبي مرشحاً مستقلاً ، ووصل عدد المسجلين في جداول الناخبين (5,600,119) ناخباً وناخبة ، فيما بلغ إجمالي الذين أدلوا بأصواتهم (3,772,941) ناخباً وناخبة ، وكانت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات(67,37%) ، وأسفرت نتائج هذه الانتخابات عن فوز علي عبدالله صالح ، الذي حصل على (3,583,795) صوتاً ، بنسبة (96,20%) ، فيما حصل المرشح نجيب قحطان الشعبي على (141,433) صوتاً بنسبة (3,80%) ، واستناداً إلى هذه

النتيجة فقد فاز في الانتخابات الرئاسية بمنصب رئيس الجمهورية الأخ/ علي عبد الله صالح لحصوله على الأغلبية النسبية من أصوات الناخبين (www .scer.org.ye).

5. تم إجراء أول انتخابات محلية في الجمهورية اليمنية عام 2001م ، حيث تعدُّ تجربة الانتخابات المحلية تجربة وليدة العهد ، وقد تم صدور قانون السلطة المحلية رقم (4) لعام 2000م ، والذي نص على انتخاب امناء عموم المجالس المحلية واعضائها من قبل الشعب على مستوى المديريات والمحافظات ، وقد مثلت هذه التجربة لبنة جديدة في عملية البناء الديمقراطي وتوسيع فرص المشاركة السياسية في صنع القرار(النجدي ، 2009 : 95).

وقد بلغ عدد المسجلين في جداول الناخبين لانتخابات السلطة المحلية 2001م (5.621.821) ناخباً وناخبة ، حيث تنافس على مقاعد المجالس المحلية في المحافظات والمديريات أكثر من (23) الف مرشح ومرشحة ، يمثلون مختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية والمستقلين ، وقد اسفرت نتائج الانتخابات المحلية عن فوز (6283) مرشحا ومرشحة في مجالس المديريات و (417) مرشحا ومرشحة في مجالس المحافظات ، حيث حصل حزب المؤتمر الشعبي العام على (3807) مقعداً في مجالس المديريات و(277) مقعداً في مجالس المحافظات ، فيما حصل حزب الاصلاح على (1449) مقعداً في مجالس المديريات و (85) مقعداً في مجالس المحافظات ، أما الحزب الاشتراكي فقد حصل على (219) مقعداً في مجالس المديريات و (16) مقعداً في مجالس المحافظات ، وحصل المرشحون المستقلون على (795) مقعداً في مجالس المديريات و (32) مقعداً في مجالس المحافظات(www.scer.org.ye).

6. وفي عام 2001م شهدت الجمهورية اليمنية ثاني مشاركة جماهيرية من خلال الاستفتاء على التعديلات الدستورية ، بناءً على طلب رئيس الجمهورية الذي تضمنت تعديل واستبدال وإضافة وحذف بعض من مواد الدستور ، وذلك للتعبير عن رأي جماهير الشعب وفئات المجتمع المختلفة ورأي الأحزاب في هذه التعديلات ، وقد ترافقت هذه المشاركة مع انتخابات المجالس المحلية.

وعكست نتائج عملية الاستفتاء الدستوري 2001م درجة مرتفعة لحجم ومستوى المشاركة السياسية ، وبلغ العدد النهائي للذين أدلوا بآرائهم (2.768.587) ناخباً وناخبة ، وكان عدد الذين أدلوا بآرائهم بكلمة (نعم) للتعديلات الدستورية (2.018.527) مستفتياً ومستفتية ، وبنسبة (72.91%) من إجمالي الاصوات الصحيحية البالغ عددها (2.607.307) مستفتياً ومستفتية ، فيما كان عدد الذين أدلوا بآرائهم بكلمة (لا) للتعديلات الدستورية(588.780) مستفتياً ومستفتية وبنسبة (21.27%) من إجمالي الاصوات الصحيحية (التقرير الاستراتيجي السنوي اليمن2000 ، (2001) : 66).

وبناءً على ذلك فقد كانت نتيجة الاستفتاء للتعديلات الدستورية للجمهورية اليمنية موافقاً عليه بالاستفتاء الشعبي ، وذلك بأغلبية كبيرة من الهيئة الناخبة وبزيادة قدرها (21.91%) عن النسبة المطلوبة لنفاذ التعديلات الدستورية(النجدي ، 2009 : 99).

7. تم تنظيم الانتخابات البرلمانية الثالثة في 27 ابريل 2003م ، التي تميزت عن الانتخابات السابقة بزيادة التنافس الحزبي بصورة كبيرة ، ويمكن إجمال أهم المميزات التي تميزت بها هذه الانتخابات بما يلي (البشيري ، 2006 : 99 ـ 103):

أ – زيادة عدد المسجلين في جداول الناخبين بصورة كبيرة ليصل عددهم إلى أكثر من (8) مليون ناخب وناخبة منها (40%) من النساء ، مقارنة بـ (4.7) مليون في 1997م، وقد ارتفعت نسبة المشاركة في الانتخابات هذه لتصل إلى 76% مقارنة بـ61% عام 1997م.

ب – مشاركة جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية ، حيث لم تشهد هذه الانتخابات أي مقاطعة من قبل أي حزب.

ج – تراجع عدد المرشحين إلى حوالي (1385) مرشحاً ومرشحة مقارنة بحوالي (2125) مرشحاً ومرشحة عام 1997م ، ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض عدد المرشحين المستقلين نتيجة الشرط الذي أُقر في تلك الانتخابات ، وهو شرط التزكية للمرشحين المستقلين.

د – قوة وحماسة الخطاب الإعلامي والسياسي من جميع الأحزاب بلا استثناء ، خصوصاً خلال مدة الدعاية الانتخابية.

وبلغ عدد طالبي الترشيح المقبوليين (1686) مرشحاً ، منهم (1110) مرشحاً حزبياً ، و (575) مرشحاً مستقلاً ، واستقر العدد النهائي للمرشحين على (1389) مرشحا ومرشحة بعد فترة الانسحاب ، حيث بلغ عدد المنسحبين (297) منسحباً ، ومما يجدر التنويه إليه أن هذه الانسحابات ، قد تكون عملاً تكتيكياً من قبل الأحزاب ، حيث يتم انزال مرشحين مستقلين من قبل الأحزاب بغرض الحصول على اتفاقيات أو مساومات حزبية ، وهولا المستقلون هم في الحقيقة أعضاء في أحزاب سياسية ، أضافة الى أن هذه الانسحابات من قبل المرشحين المستقلين قد تكون لغرض مادي أو معنوي ، أي أنه يتقدم للترشح بغرض الضغط على بعض الأحزاب الذي تقوم بعرض بعض المكاسب المادية أو المعنوية للمرشح مقابل الانسحاب لصالحها(النجدي ، 2009 : 94).

وبلغ عدد المشاركين الذين أدلوا بأصواتهم في هذه الانتخابات (6.201.254) مشاركاً ومشاركة ، من إجمالي عدد المسجلين في السجلات الانتخابية الذي بلغ عددهم(8.097.514) ناخباً وناخبة ، حيث

بلغ إجمالي الأصوات الصحيحة (5.996.049) ، فيما كان إجمالي الأصوات الباطلة (205.205) ، وعكست هذه الانتخابات نسبة مشاركة عالية تقدر بـ (77%) مقارنة بنسبة المشاركة في الانتخابات السابقة 1997م (www.scer.org.ye)

وأسفرت هذه الانتخابات(2003م) عن فوز كبير لحزب المؤتمر الشعبي العام بعدد (229) مقعداً ، محققاً بذلك الأغلبية المريحة التي تمكنه من تشكيل حكومة وحده ، دون اللجوء إلى تشكيل حكومة ائتلاف مع أحزاب أخرى.

وقد حصل حزب المؤتمر على المرتبة الأولى بواقع (229) مقعداً ، فيما حصل حزب التجمع اليمني للإصلاح على المرتبة الثانية بعدد(45)مقعداً ، ويأتي في المرتبة الثالثة الحزب الاشتراكي اليمني برصيد (7) مقاعد ، وفي المرتبة الرابعة يأتي التنظيم الوحدوي الناصري برصيد (3) مقاعد ، وفي المرتبة الخامسة يأتي حزب البعث العربي برصيد (مقعدين) ، ومقعد الشيخ عبد الله حسين الأحمر المزكى من الموتمر والإصلاح، فيما حصل (المستقلون) على (14) مقعداً ، وكانت هذه الأحزاب الخمسة هي الأحزاب التي وصلت إلى قبة البرلمان من إجمالي (21) حزباً نافسه في هذه الانتخابات (www.scer.org.ye).

وترى الدراسة أن هذه الانتخابات قد أفرزت وصفاً يدعو إلى التوقف عنده قليلاً، فقد تفرد المؤتمر الشعبي العام بالدور الرئيسي في مجلس النواب الحالي بنسبة (90.76%) من إجمالي الأصوات، وهذا يثير مخاوف البعض من إمكانية تراجع العملية الديمقراطية في اليمن، إلا أن البعض الآخر يرى أنه لا يوجد أي قلق أو مخاوف من تراجع الديمقراطية في اليمن طالما الانتخابات قد جرت بصورة طبيعية على الرغم من وجود بعض الاختراقات والأخطاء التي لا تخلو أي انتخابات منها حتى على مستوى الديمقراطيات الغربية ،وهذه الانتخابات قد كشفت القناع عن أوجه قصور كثيرة فيما يتعلق

ببعض الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية ، والتي تتمثل في عجز أغلبية هذه التنظيمات والأحزاب من الوصول إلى قبة البرلمان ، وهذا وضع لا يطمئن ولا يبشر بخير فيما يتعلق بتلك الأحزاب والتنظيمات، والتي هي أحزاب رسمية ولها صفتها القانونية ولديها تصاريح رسمية لمزاولة العمل الحزبي والسياسي، فهذه (15) حزباً لم يستطع الوصول إلى مجلس النواب حتى ولو بمقعد واحد خلال (3) دورات انتخابيات ، فهذا يدل على عجز هذه الأحزاب عن العمل السياسي والنشاط المستمر، وهذا قد يؤثر سلباً على عملية التعددية الحزبية والسياسية في اليمن إذا ما استمرت هذه الأحزاب والتنظيمات في التراجع إلى الخلف ، وفي هذا الصدد أرتات الدراسة أنه لابد على قيادات هذه الأحزاب أن توجد برنامج جديد أو مغاير للبرنامج الذي يعملون عليه ، بما يوفر لهم إمكانية استقطاب قواعد جماهيرية كبيرة إلى هذه الأحزاب ، تمكنهم من الخوض في منافسة انتخابية توصلهم إلى مجلس النواب.

ويمكن القول إن هذه الانتخابات (2003م) أوجدت واقعاً سياسياً جديداً فيما يتعلق بالناخب اليمني ، الذي عبر عن ارتفاع في مستوى وعيه السياسي والحزبي من خلال إقباله على التصويت بعيداً عن القيود السياسية والحزبية – رافضاً لجميع أنواع التعصب الأعمى سواءً كان هذا التعصب قبلي أو سياسي أو مناطقي أو مذهبي وبذلك يكون قد استطاع أن يرسم لنا صورة رائعة من صور الممارسة الديمقراطية في مجتمع أقل ما يقال عنه أنه مجتمع تقليدي جامد.

8. تم إجراء ثاني انتخابات رئاسية مباشرة في 2006م ، حيث خاض هذه الانتخابات خمسة مرشحين حضو بتزكية مجلس النواب ، منهم حزبيون ومنهم مستقلون وهم: (مرشح المؤتمر الشعبي العام علي عبدالله صالح ، ومرشح أحزاب اللقاء المشترك فيصل بن شملان ، ومرشح أحزاب المجلس الوطني للمعارضة ياسين عبد سعيده ، والمرشح المستقل أحمد المجيدي ، والمرشح المستقل فتحي العزب) ، وقد بلغ عدد الهيئة الناخبة المسجلة في جداول الناخبين (9.247.370) ناخباً وناخبة ، فيما بلغ إجمالي المشاركين الذين أدلوا بأصواتهم (6.025.818) ناخباً وناخبة ، حيث بلغ إجمالي الأصوات الصحيحة(5.377.238) صوتا صحيحا ، فيما كان إجمالي الأصوات الباطلة (648.580) صوتا باطلا ، وكانت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات الرئاسية (65 %) ، وأسفرت نتائج هذه الانتخابات عن فوز مرشح المؤتمر الشعبي العام علي عبدالله صالح بالاغلبية المطلقة ، الذي حصل على (4.149.673) صوتاً بنسبة (77.17 %) ، فيما حصل مرشح اللقاء المشترك فيصل بن شملان على (1.173.025) صوتاً بنسبة(21،82%) ، يليه المرشح المستقل فتحي العزب بواقع (24.524) صوتاً بنسبة (0.46%) ، يليه مرشح أحزاب المجلس الوطني للمعارضة ياسين عبده سعيد بواقع (21.642) صوتاً بنسبة (0.40%) ، وأخيراً حصل المرشح المستقل أحمد المجيدي على (8.324) صوتاً بنسبة (15،0%) ، واستناداً إلى هذه النتيجة فقد فاز في هذه الانتخابات بمنصب رئيس الجمهورية الأخ/ علي عبد الله صالح لحصوله على الأغلبية النسبية من أصوات الناخبين(www.scer.org.ye).

جدول رقم (1) نتائج الانتخابات الرئاسية2006م

م	المرشح	صفة الترشيح	عدد الأصوات	%
1	علي عبد الله صالح	المؤتمر الشعبي العام	4,149,673	% 77.17
2	احمد المجيدي	مستقل	8,324	%0،15
3	ياسين عبده سعيد	أحزاب المجلس الوطني للمعارضة	21.642	%0.40
4	فيصل بن شملان	أحزاب اللقاء المشترك	1.173.025	%21،82
5	فتحي العزب	مستقل	24.524	%0.46
الإجمالـــــــــي			6.025.818	
إجمالــــــي المقيدين في السجل الانتخابي			9،247،370	
نسبة المشاركون إلى المقيدين في السجل الانتخابي			%65	

- الجدول من اعداد الباحث

9. تم تنظيم ثاني انتخابات محلية في الجمهورية اليمنية عام 2006م ، حيث بلغ عدد المسجلين في جداول الناخبين لانتخابات السلطة المحلية 2006م (9.247.370) ناخباً وناخبة ، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بانتخابات 2001م ، وذلك بنسبة زيادة تقدر (37%) ، حيث تنافس على مقاعد المجالس المحلية في المديريات (19027) مرشحاً ومرشحة يمثلون مختلف الاحزاب والتنظيمات السياسية والمستقلون ، منهم (18902) مرشحا من الذكور ، و(125) مرشحة من الإناث ، فيما بلغ عدد المرشحين لمقاعد مجالس المحافظات (1634) مرشحا ومرشحة يمثلون مختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية والمستقلون ، منهم (1612) مرشحا من الذكور ، و(22) مرشحة من الإناث ، وقد أسفرت نتائج الانتخابات المحلية عن فوز حزب المؤتمر الشعبي العام بـ (5078) مقعداً في مجالس المديريات و(315) مقعداً في مجالس المحافظات ، يليه حزب الاصلاح بـ (794) مقعداً في مجالس المديريات و (28) مقعداً في مجالس المحافظات، أما الحزب الاشتراكي فقد حصل على (171) مقعداً في مجالس المديريات و (10) مقاعد في مجالس المحافظات ، وحصل الحزب

القومي الاجتماعي على مقعد واحد فقط في مجالس المحافظات ، وحصل التنظيم الوحدوي الناصري على (26) مقعداً في مجالس المديريات ، وحصل اتحاد القوى الشعبية على (8) مقاعد في مجالس المديريات ، وحصل حزب البعث القومي على مقعدين في مجالس المديريات ، فيما حصل كل من حزب الحق وحزب اتحاد القوى الشعبية وحزب البعث العربي على مقعد واحد لكل منهم ، وقد حصل المستقلون على (571) مقعداً في مجالس المديريات و (20) مقعداً في مجالس المحافظات (www.scer.org.ye).

إن حجم ومستوى المشاركة السياسية للمواطنيين على مستوى الانتخابات المحلية ، أوسع نطاقاً خصوصا على مستوى المشاركة الحزبية ، أي أن الأحزاب السياسية استطاعت تقديم مرشيحها الى عضوية المجالس المحلية للمديريات على نطاق جغرافي أكثر اتساعا ، رغم أن الوصول بالمرشحين الى عضوية تلك المجالس اقتصر على (9) أحزاب سياسية ، أي مايقارب من نصف عدد الاحزاب المرخص لها بممارسة العمل السياسي والبالغ عددها (22) حزبا سياسيا(النجدي ، 2009 : 96).

وعموماً فانه يمكن القول إن انتخابات المجالس المحلية قد فتحت المجال أمام كل شرائح المجتمع للمشاركة السياسية ، حيث تعد من أهم العمليات السياسية التي سعت الى توسيع قاعدة المشاركة السياسية والمشاركة في صنع القرار السياسي من خلال أعضاء المجالس المحلية الذي يتجاوز عددهم (7000) عضوا في مختلف انحاء الجمهورية.

جدول رقم (2) تطور الهيئة الناخبة في السجل الانتخابي خلال المدة (1993– 2006م)

العام / الناخبون	ذكر	أنثى	الإجمالي
1993م	2,209,944	477,379	2,687,323
1997م	3,364,628	1,273,073	4.697.791
1999م	3,897,346	1,702,773	5,600,119
2003م	4,682,285	3,415,229	8.097.514
2006م	5،346،805	3،900،565	9،247،370

المصدر: موقع اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء (www.scer.org.ye)

جدول رقم (3) النظام الانتخابي في الجمهورية اليمنية

الانتخابات / المؤشر	الانتخابات الرئاسية	الانتخابات النيابية	الانتخابات المحلية
التقسيم الانتخابي:	تعتبر الجمهورية دائرة انتخابية واحدة.	تقسم الجمهورية إلى (301) دائرة انتخابية صغيرة.	تقسم الجمهورية إلى وحدات إدارية وفقاً للتقسيم الإداري، وتعتبر المديرات دوائر انتخابية محلية، وتقسم إلى دوائر محلية (مراكز انتخابية).
آلية الانتخاب:	تتم على مرحلتين: ●حصول المتقدم للترشيح على تزكية من مجلسي النواب والشورى في جلستهما المشتركة بنسبة (5%) من إجمالي عدد أعضاء المجلسين. ●الانتخاب المباشر من قبل الشعب، بين المرشحين الحاصلين على التزكية.	تتم على مرحلة واحدة مباشرة من قبل الهيئة الناخبة في الدائرة. إلا انه يشترط في حالة المرشح المستقل أن يحصل على تزكية من (300) ناخب يمثلون مختلف مراكز الدائرة، ولا تصح التزكية من الناخب لأكثر من مرشح.	تتم على مرحلتين: ●انتخاب الأعضاء جميعاً مباشرة من قبل الهيئة الناخبة. ●يقوم الأعضاء المنتخبون بانتخاب الأمين العام ورؤساء اللجان، ويقوم الأعضاء المنتخبون للمحافظة بانتخاب أمين عام المحافظة ورؤساء اللجان. ●تقوم الهيئة الناخبة (أعضاء المجالس المحلية المنتخبون في المديرية والمحافظة) بانتخاب المحافظ.
طبيعة الاقتراع	اقتراع مباشر سري وحر تنافسي، ولكل ناخب صوت واحد يدلي به لمرشح واحد فقط	لكل ناخب صوت واحد فقط يدلي به لمرشح واحد فقط	لكل ناخب صوت واحد يدلي به لمرشح أو أكثر بحسب قوام المركز الانتخابي.
نظام نتيجة الانتخاب:	نظام الأغلبية المطلقة (50%+1)	نظام الأغلبية النسبية ، إذا تساوى مرشحان أو أكثر في الأصوات أجريت القرعة فيما بينهم.	نظام الأغلبية النسبية في المرحلة الأولى والأغلبية المطلقة في المرحلة الثانية المتعلقة بانتخاب الأمين العام والمحافظ.

المصدر :(النجدي ،2009 : ص 89).

ثانياً : المشاركة السياسية من خلال البرلمان :

على الرغم من أن اليمن عرف المجالس التشريعية منذ فترة طويلة قبل قيام الوحدة 1990م ، إلا أن الطابع الأحادي لتلك المجالس كان يفقدها الكثير من المصداقية ويسلبها القدرة على أداء دورها الصحيح الموكل إليها (منصور ، 2004 : 436) .

ومنذ السماح بالتعددية السياسية في اليمن صارت السلطة التشريعية تضم ممثلين عن أكثر من حزب سياسي بالاضافة الى المستقلين ، وكان المأمول أن يؤدي ذلك الى زيادة فاعلية مجلس النواب ، ولكن الواقع الذي فرض نفسه من تحقيق الوحدة أسهم في الحد من فاعلية المجلس ، وهذا يعود على الهيمنة شبه الكاملة على المجلس سواء أيام الائتلافات الثنائية أو الثلاثية أو بسبب هيمنة الاغلبية المريحة لحزب واحد ، وبالإضافة الى ذلك فإن هناك أسباباً أخرى تزيد من عدم فاعلية المجلس كاستمرار ظاهرة غياب أعضاء مجلس النواب بصورة كبيرة ، أو بسبب خروج جزء من الحاضرين قبل نهاية الجلسة ، مما يؤدي في كثير من الأحيان الى إقرار قوانيين بوجود نسبة قليلة من أعضاء المجلس ، وفي الوقت نفسه فإن بعض لجان المجلس الدائمة تعاني من ظاهرة الغياب لروسائها ومقرريها ، وهذا يعكس نشاط اللجان بشأن مشاريع القوانيين والاتفاقيات ، بالإضافة إلى أن هناك العديد من شكاوى بعض النواب تكمن في أن الصيغة النهائية لتقارير اللجان بشان مشاريع القوانيين والاتفاقيات لا تعكس – في بعض الاحيان –المناقشات الحقيقية بسبب التدخل في تكييف الصياغة وفق رؤية لاتعبر بالضرورة عن موقف اللجنة ، وهذا بطبيعة الحال قد عكس بشكل سلبي أداء البرلمان(التقرير الاستراتيجي السنوي اليمن2001 ، (2002) : 62).

ثالثاً : المشاركة السياسية من خلال العضوية في الاحزاب :

يعد حجم العضوية في الأحزاب من المؤشرات المهمة للممارسة الحزبية والمشاركة السياسية ، فالعضوية في الاحزاب السياسية يكون لها دور مهم وواضح في المشاركة السياسية ، حيث إن الأحزاب تعد من أركان التنمية السياسية ، وهي الوسيلة التي يتم عن طريقها مشاركة الأعضاء والجماهير في الأحداث والمجريات السياسية ، وحشدها وتحفيزها لتأييد ومناصرة البرامج والأهداف المنبثقة عن الحزب.

وفي اليمن فإنه من الصعب الحصول على عدد دقيق ومحدد لعدد المشاركين في الأحزاب اليمنية ، نظرا لافتقار هذه الأحزاب للتحديد الدقيق لعدد أعضائها ، فلا يوجد حزب قام باحصاء عدد أعضائه العاملين ، وكلما يمكن العثور عليه هو أرقام تقديرية ، كما أن حجم العضوية في الأحزاب اليمنية يعد متدنيا مقارنة بنسبة المؤهلين للمشاركة السياسية والحزبية (منصور ، 2004 : 444).

رابعاً: المشاركة السياسية من خلال الصحافة :

تعد الصحافة بشكل عام والصحافة الحزبية بشكل خاص من الصحف المؤثرة في صنع السياسة العامة للدولة في اليمن ، حيث إن كل حزب في اليمن يمتلك صحيفة خاصة به ناطقة بأسمه، تقوم بطرح أفكار الحزب وبرامجه على المواطنين ، ومواقفه من القضايا والأحداث والمشكلات الموجودة ، فهي بذلك تعد من أكثر قنوات الاتصال التي تسعى للتعبير عن آراء الحزب ومواقفه.

وحرية التعبير قد مثلت أهم دوافع الحياة الديمقراطية في اليمن ، حيث بلغ عدد الصحف إثر قيام دولة الوحدة عام 1990م أكثر من (140) صحيفة ، وفي هذه المرحلة من عمر الوحدة أي من عام (1990- 1994م) اتسع نطاق تبادل المجتمع للمعلومات ، وتبادل الآراء لتسجيل معظم قضايا

الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وقد تميزت تلك المرحلة بأنها مرحلة زاخرة بالتعدد الصحافي ، وممارسة حرية القول والرأي ، وانتشار المطبوعات الصحافية ، وبصدور قانون الصحافة والمطبوعات اليمني رقم 25 لسنة 1990م(منصور ، 2004 : 450).

ووفقاً لبيانات الجهاز المركزي للاحصاء فإن عدد الصحف والمجلات والنشرات بمختلف أنواعها الرسمية والأهلية والحزبية والنقابية و ....ألخ في الجمهورية اليمنية بلغ عددها خلال العام 2010م (280) مطبوعة تتفاوت بحسب زمن صدورها مابين يومية واسبوعية وشهرية وفصلية ، منها (36) مطبوعة رسمية وشبه رسمية ، و(159) صحيفة ومجلة ونشرة أهلية ، فيما يبلغ عدد الصحف المجلات والنشرات الحزبية والمنظمات الجماهيرية (45) مطبوعة ، ويصل عدد الصحف والمجلات والنشرات الخاصة بالهيئات والنقابات والجمعيات والمراكز الى (40) مطبوعة(الكتاب الاحصائي السنوي لعام 2010 ، (2011) : 442-447).

خامساً: المشاركة السياسية من خلال منظمات أو مؤسسات المجتمع المدني :

هناك تزايد بشكل ملحوظ من سنة الى اخرى في نمو حجم مؤسسات المجتمع المدني بجميع أنواعها في الجمهورية اليمنية وكما هم مبين في الجدول الاتي:

جدول رقم (4) مجالات منظمات المجتمع المدني في الجمهورية اليمنية

م	المجال	العدد	م	المجال	العدد
1	الأحزاب السياسية	22	13	جمعيات ذات النفع العام بيئة/ آثار	31
2	النقابات	75	14	جمعيات الإخاء والصداقة	20
3	جمعيات حقوق الإنسان	20	15	جمعيات فنية	7
4	الجمعيات المهنية	80	16	أندية رياضية	272
5	جمعيات واتحادات تعاونية	661	17	جمعيات حقوق الطفل	11
6	جمعيات واتحادات طلابية	20	18	جمعيات تحفيظ القرآن الكريم	9
7	جمعيات ثقافية	102	19	جمعيات تعليمية وتدريبية	9
8	جمعيات تنمية المجتمعات المحلية	1242	20	جمعيات مساعدة العائدين من المهجر	6
9	الجمعيات الرعائية والتنمية العامة	6	21	أندية وجمعيات الجاليات	8
10	جمعيات تنمية المرأة والأسرة	96	22	جمعيات إسكان	9
11	جمعيات تنمية الصحة العامة	35	23	جمعيات ذات خدمات متنوعة	2
12	جمعيات المعاقين / الفئات الخاصة	43			
الإجمالـــــــــي					2,786

المصدر: (تقرير التنمية البشرية2000–2001م ، (2001): ص27).

فوفقاً لبيانات الجدول السابق نجد أن نمو حجم منظمات المجتمع المدني قد تضاعف عشرة أضعاف خلال الفترة من 1990ـ2000م ، حيث يتضح من خلال الجدول أن مؤسسات المجتمع المدني قد وصل عددها عام 2000م الى (2.786) منظمة ، في حين كان عددها عام 1999م (286) منظمة(تقرير التنمية البشرية :اليمن2000–2001 ، (2001) : 26–27).

وفي هذا الإطار تشير بعض الاحصائيات الى أن عدد منظمات مؤسسات المجتمع المدني ارتفع الى حدود الضعف مع العام 2004م ، فوفقا لتصريح علي صالح عبدالله وكيل وزارة الشئون الاجتماعية الاجتماعية والعمل لمجلة القسطاس ، فقد بلغ عدد المنظمات والجمعيات الأهلية المسجلة قانونياً حتى يونيو 2004م (4500) منظمة(مجلة القسطاس ، 2004 : 60).

وفي تصريح آخر عن حجم نمو منظمات المجتمع المدني في اليمن فقد تحدثت الأستاذه فاطمة الخطري وكيل وزارة الإدارة المحلية لقطاع المرأة لقناة اليمن الفضائية ، فيما يخص منظمات المجتمع المدني المتعلقة بالمرأة قائلة : "إنه إلى الآن توجد هناك ثلاثة آلاف منظمة داخل اليمن متخصصة بالمرأة ومتعلقة بقضاياها في جميع النواحي وشتى المجالات".(الفضائية اليمنية ، 25 / 4 / 2011م).

ويعزي أحد الباحثين هذا النمو والتزايد لمؤسسات المجتمع المدني في اليمن وتعدد مجالاتها ، الى عدد من العوامل التي جاءت في إطار عملية التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي بدات مع عام 1990م وخلقت مناخاً سياسيا ديمقراطياً ليبرالياً ، أفرز العشرات من الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات والاتحادات ومراكز الأبحاث ...ألخ ، فالتحول الاقتصادي نحو السوق المفتوحة وتراجع دور الدولة وتوسيع دور القطاع الخاص ، وماترتب عليه من آثار على الطبقة الوسطى ومحدودي الدخل ، قد شكل في مجمله دافعا قويا لإنشاء المنظمات والجمعيات التي نشطت في مجال التنمية المحلية ، وتقديم الخدمات للفئات الاكثر تضرراً من جهة ، والسعي الى تعزيز المشاركة الشعبية ، وتمكين الأفراد والجماعات من الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم ، وتفعيل مشاركتهم في المجالات العامة من جهة أخرى(النجدي ، 2009 : 80).

وتتعدد الفئات المستفيدة من نشاط منظمات المجتمع المدني(جماعات المصالح) ، بتعدد الفئات المستفيدة التي تمتد الى مختلف الشرائح والفئات الاجتماعية ، على الرغم من أن حجم المستفيدين ومقدار الاستفادة لايزال محدودا وموسمياً (تقرير التنمية البشرية :اليمن2000–2001م ، (2001) :27).

ومن خلال ما تم عرضه عن صور وأشكال المشاركة السياسية في اليمن ، فقد لاحظت الدراسة أن هناك تراجعاً للمشاركة السياسية باليمن في بعض صورها واشكالها ، وتعزي الدراسة هذا التراجع الى ضعف دور الأحزاب السياسية في اليمن ، التي فشلت في إقناع وحث الجماهير على المشاركة السياسية إلا في المواقف والمواضع التي تنظر إلى مصلحتها قبل مصلحة الوطن ، فتقوم بحشد الجماهير وإغرائهم بالأساليب كافة ، أي أن المشاركة تكون وقتيه وظرفية (أي في أوقات معينة ومحددة) ، وبإرادة القيادات السياسية في هذه الأحزاب ، ويرجع هذا التراجع من قبل الأحزاب إلى عدة أسباب من أبرزها الضعف المؤسسي داخل الحزب السياسي وعدم اتصالها بالجماهير في جميع الأوقات.وعليه فانه سيتم دراسة موضوع التعددية الحزبية في اليمن بشي من التفصيل منذ تحقيق الوحدة اليمنية في آيار/مايو 1990م الى نهاية2011م في المطلب القادم.

المطلب الثاني: التعددية الحزبية في اليمن:

إن المشاركة السياسية الحقيقية هي التي تعمل كوسيلة مثلى لتحقيق تداول سلمي للسلطة ، وتعمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في المجتمع ، وبالتالي تحقيق مبدأ مشاركة جميع فئات المجتمع وشرائحه في صناعة القرار السياسي ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا في وجود قنوات أو مؤسسات سياسية كالاحزاب السياسية ، يكون لها قوة وفاعلية ، ويكون لديها القدرة على تأطير المجتمع ، وتعزيز قيمه واتجاهاته السياسية ، أو تغييرها بما يوافق أهدافها وبرامجها ، إضافة إلى قيامها بأدوارها السياسية من تجميع مصالح المواطنين ، والتعبير عنها والدفاع عنها ، والقيام بعمليات التنشئة والتعبئة السياسية والتنافس والتجنيد السياسي لتحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة.

فالحزب السياسي يعرف بأنه: عباره عن تجمع له صفة التنظيم الرسمي ، إذ يهدف هذا التنظيم إلى الوصول إلى السلطة والاحتفاظ بها إما بمفرده أو بالائتلاف أو بالانتخابات ، من خلال التنافس مع الأحزاب الأخرى داخل الدولة التي تكون ذات سيادة فعلية أو محتملة (James coleman and G Rosberg ، 1994 : 2).

ويعرفه (ليون إبستيان) بأنه : اتحاد بين مجموعة من الأفراد لهم أفكار ومصالح متماثلة ، واتجاهات ومواقف واحدة ، يقومون بإنشاء وتنظيم هذا الحزب للدفاع عن مصالحهم وحمايتها (مهنا ، 2006 : 159) .

ويرى آخرون بأنه عبارة عن "اتحاد أو تجمع من الأفراد ذي بناء تنظيمي على المستويين القومي والمحلي ، يعبر في جوهره عن مصالح قوى اجتماعية محددة ، ويستهدف الوصول إلى السلطة السياسية ، أو التأثير عليها بواسطة أنشطة متعددة خصوصاً من خلال تولي ممثليه المناصب العامة ، سواء عن طريق العملية الانتخابية أو بدونها "(حرب ، 1987 : 14) .

فالمشاركة السياسية لا تقتصر على مجموعة من الأفكار والقيم والمبادى النظرية فقط ، ولكنها قد تتعدى ذلك إلى الجانب العملي المتعلق بالسلوك والممارسة ، والذي يقتضي وجود مجموعة من الركائز أو الأسس المؤسسية التي تكفل وتعمل على تنظيم عملية المشاركة السياسية ، وتنقلها من الجانب الفكري إلى الجانب التطبيقي ، أي نقلها من الفكر الى الممارسة.

لقد قامت الدولة الوليدة (الجمهورية اليمنية) بعد الوحدة على مبدأ التعددية السياسية وإلغاء جميع القيود والعوائق التي كانت تقف في وجه الأحزاب في السابق، مما مهد الطريق للإعلان عن إنشاء العديد من الأحزاب والقوى السياسية بشكل سهل وواضح ، بعد أن كانت محصورة في الحزبين الحاكمين في الشطرين (المؤتمر الشعبي العام ، والحزب الاشتراكي اليمني) ، وبذلك الإعلان ظهرت الأحزاب

السياسية بشكل علني بعد سنين عديدة من العمل في الخفاء ، وبعد الإعلان عن حرية التعددية السياسية ، بعد اتفاقية الوحدة فقد أعلنت عن نفسها كثير من الأحزاب والتنظيمات السياسية وصل عددها حوالي إلى (46) حزباً وتنظيماً سياسياً، وهذا مؤشر جيد يدل على انفتاح واسع وتحسن كبير في المجال الديمقراطي والسياسي ، ومما يجدر الانتباه إليه أنه على الرغم من هذا العدد الكبير من الأحزاب التي أعلنت عن نفسها إلا أن معظمها كانت مجرد أحزاب وثائقية مسجله في السجلات الرسمية ، أي أنه لم يكن لها فاعلية أو قاعدة جماهيرية ، وإنما كانت الأحزاب السياسية الفاعلة التي يوجد لها قاعدة شعبية كبيرة تتراوح ما بين ثلاثة إلى أربعة أحزاب فقط كأحزاب (المؤتمر ، الإصلاح ، الاشتراكي ، الوحدوي الناصري ، وحزب البعث العربي) ، وهي الأحزاب التي وصلت إلى قبة البرلمان خلال ثلاثة انتخابات نيابية ، فقد ظلت المشاركة السياسية داخل البرلمان محصورة بين عدد محدود من الأحزاب (البشيري، 2006 : 99-100).

جدول رقم(5) الأحزاب والتنظيمات السياسية المرخص لها بممارسة العمل السياسي

م	الحزب/التنظيم السياسي	م	الحزب/التنظيم السياسي
1	المؤتمر الشعبي العام	12	اتحاد القوى الشعبية
2	حزب البعث العربي الاشتراكي	13	حزب البعث العربي القومي
3	التجمع اليمني للإصلاح	14	الرابطة اليمنية
4	الحزب الناصري الديمقراطي	15	الحزب القومي الاجتماعي
5	الجبهة الوطنية الديمقراطية	16	حزب التحرير الشعبي الوحدوي
6	تنظيم التصحيح الشعبي الناصري	17	حزب الوحدة الشعبية
7	حزب جبهة التحرير	18	حزب الشعب الديمقراطي (حشد)
8	حزب رابطة أبناء اليمن (رأي)	19	حزب التنظيم السبتمبري الديمقراطي
9	التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري	20	حزب التجمع الوحدوي اليمني
10	حزب الحق	21	حزب الخضر الاجتماعي
11	الحزب الاشتراكي اليمني	22	حزب الاتحاد الديمقراطي للقوى الاجتماعية

المصدر : (د.احمد محمدالكبسي، نظام الحكم في الجمهورية اليمنية1990-2006م، (2006)، ص98)

وقد تشكلت الملامح الأساسية للخارطة الحزبية في الجمهورية اليمنية عقب الانتخابات النيابية 1993م ، التي أفرزت عدداً من الدلالات الحزبية المتعلقة بالحجم والفاعلية السياسية ومدى التمثيل الاجتماعي والانتشار الجغرافي، وانعكاساً لتلك الدلالات والمؤشرات فقد تبلورت الأحزاب السياسية الموجودة خلال تلك الفترة وتشكلت في إطار ثلاثة أنواع تضمن **النوع الأول:** الأحزاب النشطة والفاعلة سياسياً وذات التأثير الكبير في الحياة السياسية ، التي حصلت على أعلى الأصوات في البرلمان، وتتمثل في المؤتمر الشعبي العام ، والتجمع اليمني للإصلاح ، والحزب الاشتراكي اليمني. اما **النوع الثاني** فقد تضمن: الأحزاب التي كان نشاطها وفاعليتها نسبياً ، ولها تأثير نسبي في الحياة السياسية إلى حد ما، والتي حصلت على نسبة بسيطة في البرلمان، كحزب البعث، والحزب الوحدوي الناصري. فيما تضمن **النوع الثالث:** الأحزاب الهامشية وغير الفاعلة سياسياً، والتي لم تستطع تمثيل نفسها في البرلمان، وحصلت على أصوات ضئيلة جداً، ومن أمثلة هذه الأحزاب ، حزب رابطة أبناء اليمن، وحزب اتحاد القوى الشعبية ، اضافة الى بقية الاحزاب الاخرى(النجدي ،2009 : 72).

ولعبت الأحداث والعمليات السياسية التي شهدتها المدة الزمنية من 1990- 1997م دوراً هاماً في تشكيل الخارطة الحزبية ، من خلال عمليات فرز (تلقائي- لا تلقائي) لمجمل الأحزاب السياسية ، والتي أفرزت صيغ مختلفة من الائتلافات والتحالفات ، بدءاً بالائتلاف الثنائي بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي ، فيما كانت بقية الأحزاب وعلى راسها حزب التجمع اليمني للإصلاح في المعارضة، ثم الائتلاف الثلاثي الذي حصل بين حزب المؤتمر والحزب الاشتراكي وحزب الإصلاح والتي افرزته الانتخابات البرلمانية1993م ، وأخيراً الائتلاف الثنائي بين حزب المؤتمر وحزب الإصلاح عقب حرب 1994م ، الذي استمر حتى الانتخابات النيابية 1997م (التقرير الاستراتيجي اليمني 2001م، (2002) : 45.).

وفي ضوء نتائج انتخابات 1997م التي حصل فيها المؤتمر الشعبي العام على الأغلبية في مجلس النواب، أخذت طبيعة التحالفات السياسية صيغة جديدة تمثلت ملامحها في انفراد المؤتمر بتشكيل الحكومة (كحزب حاكم) ، وظهور تحالف جديد يضم أحزاب مجلس التنسيق المتمثل في (الاشتراكي، الوحدوي الناصري، البعث القومي، الحق، واتحاد القوى الشعبية) ، وحزب الإصلاح كأحزاب معارضة. (النجدي ، 2009 : 73).

ومع اقتراب موعد انتخابات السلطة المحلية والتعديلات الدستورية 2001م ، كانت الخارطة الحزبية قد تشكلت على النحو الآتي: المؤتمر الشعبي العام (الحزب الحاكم)، التجمع اليمني للإصلاح (معارض) ، مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة، المجلس الوطني للمعارضة، ومع انتهاء الانتخابات تشكلت الخارطة الحزبية وفقاً للحجم والفاعلية على النحو الآتي (التقرير الاستراتيجي اليمني 2001م، (2002) : 47):

1. من حيث الحجم: المؤتمر الشعبي العام، الإصلاح، الاشتراكي.
2. من حيث الفاعلية: المؤتمر، الإصلاح، الاشتراكي، الناصري.
3. أحزاب اقل فاعلية: البعث، الحق، الرابطة.

وفي إطار ذلك يمكن القول إن الملامح الأساسية للخارطة الحزبية في الجمهورية اليمنية تتمثل في ثلاثة اتجاهات رئيسة ، تترتب وفقاً لحجمها وفاعليتها من الأدنى إلى الأعلى كالآتي(التقرير الاستراتيجي اليمني 2006 ، (2006–2007) : 23–24):

1. **المجلس الوطني للمعارضة:** يضم هذا التكتل مجموعة كبيرة من الأحزاب التي يصل عددها إلى (15) حزبا سياسياً ، إلا أنها بمجموعها لا تمثل قاعدة جماهيرية ولا تمتلك مقاعد برلمانية باستثناء مقعدين لحزب البعث الاشتراكي، ويرتبط هذا التكتل في عمله السياسي بعلاقة تحالف مع المؤتمر الشعبي العام.

2. **أحزاب اللقاء المشترك:** يتمثل تكتل اللقاء المشترك في تحالف سياسي بين(6) أحزاب معارضة ذات توجهات مختلفة (إسلامية، يسارية ، وقومية) هي: (التجمع اليمني للإصلاح، الحزب الاشتراكي اليمني، التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، حزب البعث القومي الاشتراكي، حزب الحق وحزب اتحاد القوى الشعبية) ، واستكملت هذه الأحزاب بناء هيكلها التنظيمي في إطار اللقاء المشترك مع بداية العام 2006م، والذي تمثل في " المجلس الأعلى للقاء المشترك، الهيئة التنفيذية للقاء المشترك، اللجان التنفيذية على مستوى المحافظات، المكاتب التنفيذية للتنسيق الانتخابي في المحافظات، وسكرتارية فروع أحزاب اللقاء المشترك بالمحافظات ".

3. **المؤتمر الشعبي العام :** تأسس حزب المؤتمر الشعبي العام في 1982/8/24م ،

حيث حكم اليمن قبل قيام الوحدة من العام 1982م وحتى مايو 1990م، وبعد تحقيق الوحدة المباركة تقاسم السلطة مع الحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للإصلاح ، حتى 1993/4/27م، كما شارك في حكومة ائتلافية ثنائية مع التجمع اليمني للإصلاح من يوليو 1994م وحتى ابريل 1997م، ثم انفرد بالسلطة وتشكيل الحكومة بعد ذلك ، نتيجة حصوله على الأغلبية البرلمانية ، اثر ذلك تغير نمط التحالفات الحزبية منذ حكومة الموتمر المشكلة في مايو 1997م برئاسة فرج بن غانم حتى حكومة الموتمر المشكلة برئاسة د.علي مجور في 2007م.

وتشير بعض الدراسات إلى أن تجربة اللقاء المشترك – رغم حداثتها – قد حققت نجاحاً في أربعة محاور هي (منصور ، 2004 : 379):

الاول: المشاركة في مناقشة قانون الانتخابات العامة مع الحكومة ، وفشلهما في الاتفاق على بعض القضايا، الأمر الذي استدعى العودة إلى رئيس الجمهورية الذي انحاز إلى وجهة نظر المعارضة في عدد من النقاط.

الثاني: الاشتراك في الحوار السياسي مع اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء ، حول تحديد نسب مشاركة الأحزاب السياسية في اللجان الانتخابية المعنية بإدارة الانتخابات، وذلك حرصاً على ضمان الوجود المقبول لأطراف العمل السياسي في إدارة العملية الانتخابية ، بما يضمن وجود الرقابة المتوازنة التي تعزز مصداقية ونزاهة وحرية العمليات الانتخابية.

الثالث: المشاركة بقائمة مشتركة في انتخابات اتحاد الطلبة في الجامعات اليمنية ، وحصلت على النسبة الأكبر من المقاعد.

الرابع: الاشتراك في حوار سياسي مع المؤتمر الشعبي العام حول منظمات المجتمع المدني، الأمر الذي نتج عنه توقيع وثيقة تتعهد الأحزاب فيها بضمان استقلالية المجتمع المدني، ورفض تسخير أية مؤسسة منها لخدمة أي طرف غير الشريحة التي أنشئت لخدمتها.

وترى الدراسة أن أحزاب اللقاء المشترك قد استطاعت في إطار تكتلها المعارض أن تحقق نجاحاً ملموساً على صعيد المنافسة الانتخابية على مستوى الانتخابات الرئاسية 2006م ، من خلال اتفاقها على تقديم المرشح فيصل بن شملان ليمثل هذا التكتل ، بالإضافة إلى ذلك فقد توصلت إلى اتفاق مع المؤتمر الشعبي العام خلال العام 2009م ، أدت مضامينه إلى تأجيل الانتخابات النيابية الرابعة عن موعدها الزمني المحدد في 2009/4/27م ، على الرغم من أنها كانت قد فشلت قبل ذلك في عملية الحوار مع حزب المؤتمر واللجنة العليا للانتخابات حول تشكيل اللجنة العليا ، وإلية مشاركة الأحزاب في لجان القيد والتسجيل ، وتعديل قانون الانتخابات ، إلا أنها انسحبت من جلسة مجلس النواب التي كانت مخصصة لذلك ، وظلت الأزمة قائمة بين حزب الموتمر واحزاب اللقاء المشترك من ذلك الحين الى بداية 2011م ، حيث كان هناك تواصل بين هذه الأحزاب بغرض الوصول إلى حل أو حوار يفضي إلى إنها الأزمة ، ولكن اللقاءات كانت فاشلة ، ولم تتوصل إلى أي حل ، ومع بداية 2011م وبداية الثورات العربية انقطع التواصل تماماً بين حزب الموتمر الشعبي العام وأحزاب

اللقاء المشترك ، واستغلت أحزاب اللقاء المشترك الأصوات المنادية باسقاط النظام في اليمن ، فتوجهت بكامل قواها وقواعدها الى الساحات والميادين المطالبة بإسقاط النظام ، لتنظم إليها وتطالب بإسقاط النظام ، أدى ذلك الى انفجار الوضع تماماً بينها وبين الحزب الحاكم الموتمر الشعبي العام ، لتتشكل بذلك خارطة حزبية جديدة خلال الازمة الراهنة 2011م ، تكمن هذه الخارطة في انقسام الأحزاب السياسية في اليمن الى قسمين رئيسيين هما احزاب الموتمر الشعبي وحلفاوه ، واحزاب اللقاء المشترك و شركاوه ، بالإضافة إلى ظهور أحزاب جديدة تأسست أثناء الأزمة منها الحزب الديمقراطي ، وحزب الأمة ، وحزب العدالة والحرية ، وحزب الربيع العربي ، وحزب الإنقاذ الوطني ، وحزب المستقبل ....ألخ ، إلا أن هذه الأحزاب الجديدة لازالت طور التأسيس ، وتسعى إلى أخذ موافقة لجنة شؤون الأحزاب وتسجيلها في السجلات الرسمية .

وعلى ضوء ماسبق في هذا الفصل فإن هذه الدراسة ترى أن هناك مظاهر وأسباب تؤدي إلى ضعف المشاركة السياسية للمواطنين ، وتكمن أبرز هذه المظاهر في عدم الإقبال على القيد في الجداول الانتخابية ، والإمتناع عن التصويت في انتخابات مجلس الشعب والمجالس المحلية وانتخابات النقابات ، علاوة على ضعف المشاركة في عضوية الأحزاب وجماعات المصالح ، ويمكن القول أن ضعف الأحزاب والإطار القانوني والسياسي الذي تعمل فيه يؤدي إلى ضعف ومحدودية المشاركة السياسية من خلال الأحزاب ، كذلك فإن ضعف مشاركة المواطنين من خلال الأحزاب يؤدي إلى إضعاف الأحزاب والتقليل من دورها ، ولذلك فقد ارتأت الدراسة أنه عندما يكون هناك انخفاظ لمعدلات المشاركة السياسية ، فإنه يتوجب على النظام السياسي أن يقوم بفتح قنوات للتغيير السياسي ، وأن يزيد من الدوافع لدى الأفراد للإقدام على المشاركة في الاختيارات السياسية المختلفة ، وهذه الدوافع نحو المشاركة تأتي عن طريق التنشئة السياسية والتثقيف السياسي ، وغرس قيم الجماعة والوطنية ، فقضية المشاركة السياسية تعتبر محورا رئيسيا في النظرية والممارسة الديمقراطية الحديثة ،

وإن تحديد أبعادها وكيفية ممارستها ، تتبع من الطريقة التي يمنح بها النظام السياسي حق المشاركة السياسية للجميع ، ومدى وعي المواطنين بهذه الحقوق والواجبات وحرصهم على ادائها.

ويمكن القول إن يوم الثاني والعشرين من مايو 1990م ، قد مثل نقطة تحول رئيسية ومنعطفاً هاماً في التاريخ اليمني الحديث بكل جوانبه وأبعاده المختلفة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، إلا أن الجوانب السياسية كان لها النصيب الأوفر من حيث التغيرات والتطورات التي أفرزها الواقع اليمني الجديد عقب تحقيق الوحدة اليمنية المباركة ، والتي كان أولها الإعلان عن انتهاج التعددية السياسية والحزبية من خلال الممارسات الديمقراطية ، التي كان لها تأثيرات ملموسة في الحياة اليمنية في ظل دولة الوحدة التي استندت إلى مجموعة من المبادئ والمرتكزات الديمقراطية تمثلت في الجوانب التالية:

- التعددية الحزبية والسياسية من خلال الحق في إنشاء وتكوين الأحزاب والمنظمات السياسية والانتماء إليها.
- ممارسة الديمقراطية في الحياة السياسية من خلال الانتخاب والترشيح والعمل الحزبي.
- العمل الجماهيري المنظم من خلال الحق في إنشاء وتكوين الجمعيات والمنظمات الأهلية والنقابات العمالية والانتماء إليها.
- ضمان المشاركة الواسعة لكل فئات الشعب في العملية الديمقراطية والسياسية وخصوصاً ضمان مشاركة المرأة وتمكينها من ممارسة كافة حقوقها السياسية.
- ضمان حقوق الإنسان والالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية الراعية لهذه الحقوق.
- الانتقال نحو اللامركزية المالية والإدارية وتوسيع المشاركة في كافة مراحل اتخاذ القرار.

الفصل الرابع

التحليل الإحصائي

- **مقدمة نظرية عن العلاقة بين الوعي السياسي والمشاركة السياسية:**

إن العلاقة بين الوعي السياسي والمشاركة السياسية لا يمكن الفصل بينهما، فكل واحدة تكمل الأخرى بمعنى أنهما مكملتان لبعضهما البعض، فوجود المشاركة السياسية مرهون بوجود الوعي السياسي ، وفي الوقت نفسه لا يمكن تصور أن هناك وعياً سياسياً إذا لم يكن هناك مشاركة سياسية، ولذلك فان الوعي السياسي يفرض أموراً عديدة اهمها: إتاحة المشاركة في العملية السياسية أمام أفراد المجتمع بغض النظر عن الاختلافات العقائدية أو الدينية أو اللغوية أو السلالية بين هولاء الأفراد في المجتمع.

فمشاركة الفرد في الحياة السياسية تتوقف على مقدار الوعي السياسي الذي يمتلكه وعلى مقدار الاهتمام السياسي لديه وهذا يتولد عند الفرد من خلال أدوات التنشئة المبكرة، فالتجارب والخبرات التي تحدث في مرحلة الطفولة تلعب دوراً هاماً في تشكيل اتجاهات الأفراد وتوجيه سلوكهم الفعلي بعد ذلك ، وتأثير هذه التجارب والخبرات تستمر على الأفراد طوال حياتهم، فكلما يتعلمه الفرد من خبرات وتجارب طيلة حياته يؤثر بدرجة كبيرة على وعيه السياسي وبالتالي على مشاركته السياسية.

فالنظر إلى الوعي السياسي وما يرتبط به من مشاركة سياسية تؤكد أن الوعي السياسي واتجاهات الفرد نحو المشاركة السياسية تبدأ منذ الطفولة ، فاتجاهات الفرد نحو العمل السياسي والمشاركة السياسية تبدأ في التبلور من داخل الأسرة ، متأثرة بطبيعة العلاقة بين أفرادها ونمط السلطة الأبوية فيها ، وما تحمله تلك السلطة من احترام وتقدير لأفكار وآراء مختلف أفراد الأسرة وآليات صناعة القرار داخل الأسرة نفسها ، باعتبار أن الأسرة تعد إحدى أدوات التنشئة السياسية التي تساعد في عملية تكوين الوعي السياسي لدى الفرد(www.awladnaa.net).

ومثلما تعد المشاركة معياراً لنمو النظام السياسي فهي تعدّ مؤشرا على وعيه السياسي ، فعندما تكون المشاركة السياسية داعما ومشجعاً لتعزيز دور المواطنين في إطار النظام السياسي ومساهمتهم في عملية صنع السياسات العامة والقرارات السياسية والتأثير فيها ، واختيار القادة السياسيين الذين يمثلونهم في الأدوار الموكلة إليهم ، فهي بذلك تعكس المظهر الرئيسي للوعي السياسي الذي لديهم .

ولذلك فالوعي السياسي له ارتباط وثيق بالمشاركة السياسية، فنشر الوعي السياسي في المجتمع يعد شرطاً وضرورة لازمة لكي يتمكن المواطن من معرفة حقوقه وواجباته، والاضطلاع بمسوؤلياته، فعندما يتولد لدى المواطن هذا النوع من الوعي، فإن ذلك يؤدي الى ترسيخ السلوك والتقاليد الديمقراطية، سواءً داخل الاحزاب والتنظيمات السياسية، او داخل مؤسسات الحكم، وحتى في اطار النقابات والجمعيات والمنظمات وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني، (الخطة الخمسية الثانية ،2005 :84).

ولذلك فإن الوعي السياسي ينظر إليه ككيان فكري وسلوكي يجعل المستقبل في بؤرة اهتمام المجتمع، وبالتالي يتولد ويتوفر لدى المجتمع وعي وفهم مستنير لقضايا الماضي والحاضر والمستقبل، ويوفر فرصاً كبيرة للمجتمع في التحكم الواعي في عملية التغيير، مما يحفز أبناء المجتمع للتوجه نحو المشاركة في بناء الغد والسماح للعمليات العقلية والعاطفة البناءة في المساهمة بأدوار كبيرة في حياة المجتمع، وعلى هذا فإن الوعي يوفر التعامل بإيجابية مع قضايا الماضي والحاضر والمستقبل(الهيتي ،2003: 23-24).

وعليه يمكن القول أنه إذا كان الوعي بالمستقبل يزيد من المشاركة ، فإن المشاركة تعمق من الوعي بالمستقبل ، وتجعل الأفراد أكثر إدراكاً لمشكلات الحاضر والمستقبل ولأدوارهم فيها ، ومعرفة حقوقهم ، وواجباتهم تجاه مجتمعهم ، فالمشاركة هي الطريقة الوحيدة التي تجعل المواطنين أمام فرصة واقعية للتعامل مع المشكلات وطرق التفكير في حلها ، وهذا بدوره يزيد في فعالية الوعي لديهم.

ان وجود خبرة واطلاع سابق من قبل المجتمع على طبيعة الحياة الديمقراطية والعملية السياسية ، يبني لديهم وعي سياسي يمكنهم من السعى نحو المشاركة السياسية ، فأي تطور للوعي السياسي سيسعى إلى تقويم الأخطاء السياسية من جهة، وتمهيد الأرضية والطريق للرقابة على الأداء الحكومي من خلال ممثلين عن الشعب من جهة اخرى(www.al-seyassah.com).

وخلال هذه المرحلة تتعزز المشاركة السياسية والفعلية لدى الأفراد من خلال التصويت والترشيح وتولي المناصب السياسية ، وتتعزز في هذه المرحلة أيضاً المعارف والقيم التي كانت متراكمه لدى الأفراد (إسماعيل ، 1997 : 35).

ويقول ماركس "إن الوعي الإنساني له جذوره في الممارسة الإنسانية التي هي اجتماعية بطبيعتها ، عندما ذهب إلى أن وعي البشر ليس هو الذي يحدد وجودهم ، وإنما على العكس فإن وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم ، فوعي الإنسان يتشكل من خلال الوسط الاجتماعي الذي يحيط به"(عبدربه، 2002: 10).

وعلى هذا فإن الدراسة ترى أن الوعي السياسي عندما يتكون لدى الأفراد فإنه يؤدي إلى التغيير إلى الأفضل ، وبالتالي يتقبل الأفراد ما يحدث من تغييرات وأحداث سياسة ، فالوعي السياسي هو ناتج عن علاقة متبادلة بين الوعي والواقع الاجتماعي ، ولأن الوعي السياسي يفتقد معناه خارج نطاق المشاركة السياسية، فإن الوعي يدفع تجاه خوض الصراع السياسي ضد الطبقة المسيطرة ، حيث يرافق هذا الوعي السياسي سعي دؤوب لتحقيق طموحات وأهداف أعضاء المجتمع عن طريق المشاركة السياسية ، فوجود الوعي السياسي لدى الفرد يؤدي إلى بناء معرفة وخلفية سياسية ، تجعله قادراً على الاطلاع بمتطلبات المشاركة السياسية.

ولذلك فإن الدراسة تلاحظ أن الاستقرار السياسي في أي مجتمع يتوقف على مقدار الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع ومدى مشاركتهم السياسية ، فعندما يكون هناك توافق وتقارب في الوعي السياسي بين النخبة وبين أفراد المجتمع فهذا يساعد على الاستقرار السياسي في المجتمع ، والعكس صحيح عندما يكون هناك اختلاف أو تباين في الوعي السياسي بين النخبة وبين الجماهير فهذا يشكل مصدر تهديد لاستقرار النظام السياسي في المجتمع ، فالنظام السياسي له القدرة على أن يحافظ على نفسه وعلى استقرار المجتمع الذي يحكمه ، وذلك عن طريق التواصل والترابط بينه وبين أفراد مجتمعه ، من خلال فتح المجال أمام الأفراد للمشاركه في الحياة السياسية بشكل عام وفي صنع القرارات السياسية بشكل خاص ، عبر قنوات ومؤسسات المشاركة السياسية كالبرلمان والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ....ألخ.

فالعلاقة القوية لأفراد المجتمع بسلطة الحكم وكذلك بالشئون السياسية في المجتمع ، يدل على أن الوعي السياسي للأفراد يجسد علاقاتهم بنظام الحكم وبالشئون السياسية ، ومدى تفاعلهم وتأثرهم وتأثيراتهم في أوضاع مجتمعهم أياً كان نوعها ، فالمشاركة السياسية في المجتمع تنبع من إيمان الأفراد بان لهم دوراً في إدارة الحياة ، ولهم حقوقهم وواجبتهم في المجتمع ، لهذا يتم الربط بين الوعي و المشاركة السياسية ، باعتبار أن الوعي السياسي هو المفتاح الرئيسي الذي يؤدي إلى المشاركة السياسية من قبل أفراد المجتمع ، فالفرد الذي يكون لديه وعي سياسي يسعى دائماً إلى المشاركة في الأنشطة السياسية بغرض التأثير على عملية صنع السياسات العامة والقرارات الحكومية، بما يؤدي الى المصلحة العامة لأفراد المجتمع ككل. وعليه فإنه يمكن القول إن العلاقة بين الوعي السياسي والمشاركة السياسية هي علاقة إيجابية طردية بمعنى أنه كلما زاد الوعي سياسي لدى الأفراد كلما زادت مشاركتهم السياسية والعكس صحيح ، وهذا ماسيتم إثباته أو نفيه من خلال الدراسة الميدانية والنتائج التي توصلت اليها.

- **إجراءات الدراسة الميدانية (التحليل الإحصائي):**

مجتمع الدراسة :

كانت الدراسة تطمح إلى أن تشمل جيمع محافظات الجمهورية اليمنية بغرض التوصل الى نتائج اكثر دقة، الا ان ذلك يحتاج الى عدة دراسات مما جعل الباحث يقصر دراستة على أمانة العاصمة.

واستنادا الى ذلك فان مجتمع الدراسة الحالية يتالف من اجمالي المواطنين اليمنيين القاطنين والمترددين على أمانة العاصمة، ويبلغ عدد سكان أمانة العاصمة وفقا لتعداد عام 2004م (1.747.834) نسمة، فيما يبلغ عدد المواطنين الذين يحق لهم ممارسة العمل السياسي عموما، أي الذين بلغوا السن القانونية(18) سنة فما فوق وفقا لتعداد 2004م (948.363) نسمة.

عينة الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على العينة العمدية ، التي تمثلت في المواطنين البالغين السن القانوني (18) سنة فما فوق بأمانة العاصمة (صنعاء) ، إذ قام الباحث باختيار عينة الدراسة بـ (1200) مفردة.

أما عن أسباب اختيارنا لأمانة العاصمة كإطار جغرافي للعينة فقد جاء للاعتبارات التالية :

– تمثل أمانة العاصمة مركز القرار السياسي ، حيث يوجد بها جميع المؤسسات الحكومية السياسية والاقتصادية والخدمية ، على اعتبار أن مدينة صنعاء (أمانة العاصمة) تمثل عاصمة الجمهورية اليمنية.

- إن سكان أمانة العاصمة يمثلون طيفاً متنوعاً من جميع أبناء الجمهورية اليمنية بمختلف محافظاتها ومدنها وقراها ، مما أدى إلى خلق تنوع بين افراد العينة (المواطنيين) بما يخدم العملية البحثية ، ففيها أفراد من جميع محافظات الجمهورية بمختلف مناطقهم وانتماءاتهم القبلية والسياسية ، ومختلف مستوياتهم الثقافية والعلمية.

- إن أمانة العاصمة تستقطب إليها أنظار مختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية داخل الجمهورية اليمنية ، وبالتالي فإنها ستشكل نموذجاً معبراً لكل مايجري داخل الجمهورية من تفاعلات في إطار العملية الديمقراطية التي نحن في حاجة لدراستها.

أداة الدراسة:

استخدم الباحث أداة رئيسية في الدراسة هي الاستبانة وتعد أداةً لجمع البيانات ميدانياً ، وتهدف إلى استكشاف الوعي السياسي ومعرفة مستواه ، والمشاركة السياسية التي يتمتع بها المواطن اليمني ، فقد قام الباحث ومساعدوه بملاحظة ومشاركة المبحوثين عند إجابتهم عن أسئلة الاستبانة ، وأيضاً عبر قراءة الأسئلة على المبحوثين خاصة أولئك الذين لايجيدون القراءة والكتابة (الأميون).

وقد جاءت عملية الصياغة الأولية للاستمارة بعد الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة ، التي شكلت إطاراً مرجعياً لدراستنا هذه ، وقد تم أخذ مايناسب مجتمع الدراسة الذي نحن بصدد دراسته.

وقد استخدمت الدراسة مقياساً مر بعدة مراحل حتى تم إقراره بصورته النهائية بما يتسق مع أهداف وفرضيات الدراسة ، واتساقاً مع أهداف وفرضيات الدراسة قسمت الأداة إلى قسمين ، القسم الأول: تضمن البيانات العامة للمواطنيين التي يحتمل أن توثر في إجاباتهم من حيث (النوع ، العمر ، المستوى التعليمي ، ومحل الإقامة).

القسم الثاني تضمن بعدين هما:

- بعد "الوعي السياسي" الذي اشتمل على (42) فقرة ، وقد تضمن هذا البعد ثلاثة مجالات هي: مجال الاتجاهات السياسية الذي اشتمل على (20) فقرة ، ومجال المعرفة السياسية الذي اشتمل على (15) فقرة ، ومجال إدراك الحقوق والواجبات الذي اشتمل على (7) فقرات.

- بعد "المشاركة السياسية" الذي اشتمل على (20) فقرة ، وقد تضمن أربعة مجالات هي: مجال العضوية الذي اشتمل على (3) فقرات ، ومجال الانتخابات الذي اشتمل على (5) فقرات ، ومجال النشاط الحزبي والنقابي والجماهيري الذي اشتمل على (6) فقرات ، ومجال الاهتمام السياسي والمناقشات السياسية والذي اشتمل على (6) فقرات.

كما تضمنت الأداة ثلاث فقرات ، الأولى : لمعرفة أهم مصادر الوعي السياسي لدى المبحوثين، فيما هدفت الفقرة الثانية للتعرف على أهم موضوعات الوعي السياسي لدى المبوحثين، أما الفقرة الثالثة فقد هدفت الى معرفة أولوية الانتماء لدى المبحوثين، وهذه الثلاث الفقرات كانت بمثابة أسئلة مسحية للتعرف على أهم الوسائل والمصادر التي يستقي منها المواطن اليمني معلوماته ، والتعرف على أهم الموضوعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ....الخ التي يتابعها المواطن بحسب اهميتها بالنسبة له ، وتعمل كموضوعات وروافد في تشكيل وعيه السياسي ، بالإضافة إلى فقرة تعنى بالتعرف على تصور المبحوثين لأولوية الانتماء ، مع العلم أن هذه الفقرات الثلاث لم تحسب درجاتها ضمن درجات المقياس الكلي.

هذه المجالات هي مجالات الوعي والمشاركة السياسية كمفهوم إجرائي تم إخضاعه للقياس ، وبذلك يكون مجموع الفقرات التي تضمنتها الأداة (65) فقرة موزعة على بعدين هما: بعد الوعي السياسي ، وبعد المشاركة السياسية ، وشمل كل بعد عدد من المجالات تم ذكرها آنفاً. حدد أمام كل فقرة بدائل للإجابة كما حددت أوزان لهذه البدائل بحيث يمكن الحصول على الدرجة الكلية عن طريق جمع الدرجات التي يحصل عليها المواطن من جميع فقرات الاستبانة البالغة (65) فقرة ، حيث تشير الدرجة الكبيرة إلى ارتفاع مستوى الوعي والمشاركة السياسية والعكس صحيح.

1 صدق الأداة:

يعد صدق الأداة من الشروط الأساسية لعمليات القياس للحصول على معلومات ذات أهمية كما أشار إلى ذلك ثورندايك(السروري ،1997 : ص64).

بعد الانتهاء من إعداد الاستمارة بصيغتها الأولية تم عرضها على الأستاذ المشرف ، والذي أبدى العديد من الملاحظات القيمة، التي تم العمل بها ، ووافق على إنزال الاستمارة للتحكيم.

وقد تم استخدام عدة أنواع من اختبارات الصدق للتحقق من صدق الأداة على النحو التالي:

أ - **الصدق الظاهري (الخارجي):** يعبر الصدق الظاهري عن مدى انتساب مضمون فقرات المقياس للسمة المقاسة(عودة ، والملكاوي ،1992 :ص 193) .

ويعد إحدى الإجراءت المطلوبة للتحقق من إجراءات بناء الأداة وضمان تمثيلها للمجال الذي تقيسه ، وتقترح "أيبل"(Ebel) أن يتم ذلك بعرض الفقرات على مجموعة من الخبراء أو المحكمين لتقدير مدى كونها ممثلة للصفة المراد قياسها ، لأن حكم المحكمين أي الصدق الظاهري للمقياس ذو وزن جدير بالاهتمام خصوصاً إذا كان هؤلاء المحكمون من ذوي الاختصاص(التالبي ، 2007 : ص91).

وقد خضعت الأداة لعملية تحكيم تم على إثرها الاعتداد بصدق المضمون ، الذي خضع لتقدير المحكمين كأساس لضمان كفاءة الأداة وملائمتها للقياس ، حيث تم عرض الأداة على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص بلغ عددهم (12) من أساتذة جامعة صنعاء ، من كلية التجارة والاقتصاد (قسم العلوم السياسية ، وقسم الاحصاء ، وقسم الاقتصاد)(انظر الملحق رقم1) ، وذلك بهدف أخذ آرائهم وملاحظاتهم حول المقياس من حيث الآتي:

(مدى ملائمة الفقرات وصلاحيتها للمجال الذي تقيسه ، ومن ثم ملائمتها وصلاحيتها للمقياس. – مدى دقة وموضوعية الفقرات. – مدى وضوح الفقرات وسلامتها اللغوية. – مدى ملائمة البدائل المقترحة للإجابة. – تعديل وتصويب الفقرات التي تحتاج الى ذلك. – إضافة أو حذف ماهو مناسباً من مجالات أو فقرات. – الحكم على المقياس بصورة عامة).

وطلب منهم إبداء الرأي في فقرات المقياس ، وأن يقترحوا أية تعديلات يرونها لازمة وأن يضيفوا أو يحذفوا مايرونه مناسباً من مجالات أو فقرات ، حيث كان عدد الفقرات قبل التحكيم(107) فقرة .(انظر الملحق رقم2).

وقد تم الأخذ بجميع آراء المحكمين من حيث التعديل أو الاضافة أو الحذف ، وقد تم حذف بعض الفقرات التي أجمع عليها المحكمون على حذفها ، وكان معيار رفض أو قبول الفقرة هو (80%) من اتفاق المحكمين ، ومن ثم أعيد بناء الاستبيان وفقاً لهذه الملاحظات وعلى أساس المقترحات الجديدة واصبح عدد الفقرات بعد التحكيم (65) فقرة ، حيث تم تعديل بعض الفقرات وأبدالها بفقرات تناسب مجتمع الدراسة حتى أصبح المقياس بصورته النهائية (انظر الملحق رقم3).

ب – صدق المضمون (المحتوى) للأداة: اعتمدت الدراسة على معامل ارتباط سبيرمان Spearman's Correlation لحساب صدق محتوى أداة (مقياس) الدراسة، وكما يتضح من الجدول رقم (6) فإن نتيجة اختبار معامل الارتباط بين مختلف أبعاد وفقرات المقياس دالة بمستوى مرتفع عند أقل من مستوى دلالة (0.01)، كما يتضح أن هناك ارتباطاً عالياً فيما بين فقرات كل مجال، حيث تحقق ذلك الارتباط بصورة كاملة عند (1.000).

جدول رقم (6) معامل ارتباط سبيرمان لاختبار صدق محتوى الاداة

			بعد الاتجاهات	بعد إدراك الحقوق والواجبات	بعد الانتخاب	بعد النشاط الحزبي الجماهيري	بعد الاهتمام السياسي
معامل سبيرمان	الاتجاهات	معامل الارتباط	1.000	.130(**)	.090(**)	.185(**)	.127(**)
		مستوى الدلالة	.	.000	.008	.000	.000
		العدد	860	860	860	858	860
	إدراك الحقوق والواجبات	معامل الارتباط	.130(**)	1.000	.359(**)	.305(**)	.460(**)
		مستوى الدلالة	.000	.	.000	.000	.000
		العدد	860	860	860	858	860
	الانتخاب	معامل الارتباط	.090(**)	.359(**)	1.000	.257(**)	.284(**)
		مستوى الدلالة	.008	.000	.	.000	.000
		العدد	860	860	860	858	860
	النشاط الحزبي الجماهيري	معامل الارتباط	.185(**)	.305(**)	.257(**)	1.000	.434(**)
		مستوى الدلالة	.000	.000	.000	.	.000
		العدد	858	858	858	858	858
	الاهتمام السياسي	معامل الارتباط	.127(**)	.460(**)	.284(**)	.434(**)	1.000
		مستوى الدلالة	.000	.000	.000	.000	.
		العدد	860	860	860	858	860

(**) ارتباط مزدوج متحقق عند مستوى 0.01

2 **اختبار ثبات الأداة:** بعد أن تم التحقق من صدق الأداة قام الباحث بالتحقق من مستوى ثبات الأداة وذلك من خلال تطبيق معادلة الفا كرونباخ على عينة عشوائية من عينة الدارسة، وذلك لمعرفة مستوى الاتساق الداخلي للمجالات (الأبعاد) والمستوى الكلي للأداة، وكما يتضح من خلال الجدول رقم (7) فان أداة أو مقياس الدراسة تتمتع بمستوى مرتفع من الثبات على مستوى الاتساق الداخلي للمجالات عند مستوى (808.)، وعند مستوى (795.) على المستوى الكلي للأداة، وبالتالي فإن معامل الثبات العالي هذا يشير إلى أن الأداة متكاملة ومناسبة لأغراض البحث العلمي.

جدول رقم (7) مستوى ثبات الاداة وفقا لمعادلة الفاكرونباخ Cronbach's Alpha

المستوى الكلي للاداة	مستوى الاتساق الداخلي للمجالات	عدد الاستمارات
.795	.808	62

3 **الأداة بصورتها النهائية:** اخذت الفقرات الـ (65) ورتبت في استبيان جديد ، وحدد أمام كل سؤال بدائل الإجابة ، وقد فرضت طبيعة الأسئلة تعدد مقاييس الإجابة حيث تضمنت عدة أنواع من الأسئلة كالأختيار من متعدد ، أو الأسئلة ذات المدى الثنائي للبدائل وهي(نعم ، لا) أو المدى الثلاثي للبدائل وهي (نعم ، لا ، الى حدما) ، أو الأسئلة ذات الطبيعة الترتيبية وهي (رتب حسب الاهمية) ، أو الأسئلة ذات الطبيعة المباشرة وهي (اذكر او عدد).

ووضعت الصيغة الأولية لتعليمات الإجابة على فقرات الاستبيان التي تضمنت أهداف الدراسة ، وأن الأسئلة تمثل وجهات نظر مختلفة ، وضرورة الالتزام بالدقة في الإجابة على الأسئلة ، وإنها لأغراض البحث العلمي ، حيث طلب من المبحوثين(المواطنيين) تدوين بعض البيانات الشخصية باعتبارها المتغيرات المستقلة في الدراسة(انظر الملحق رقم3).

4 **تطبيق الاداة:** تم تطبيق الاستبيان في شهر يونيو/2011م ، حيث قام الباحث بمساعدة (12) من الباحثين المساعدين ومن الزملاء (ذكورا واناثا) ، الذين تم تدريبهم على كيفية التعامل مع الأداة ومع أفراد العينة بالتوزيع المباشر للاستبيانات في مديريات أمانة العاصمة الـ(10) عينة الدراسة ، وقد تم توزيع الاستبيانات على العديد من الجهات ، والوزارات ، والمؤسسات الحكومية ، والقطاع الخاص ، والنوادي الثقافية والرياضية ، والمساجد ، ومجالس القات باعتبارها مراكز لالتقاء العديد من ابنا كل مديرية ، و"مجلس القات" : عبارة عن مكان يلتقي فيه مجموعة من الناس لتناول نبات القات (نبات اخضر) ، حيث يتم في هذه المجالس مناقشة المجريات والأحداث الجارية في البلاد وحتى في العالم ، ويتم أيضاً في هذه المجالس التحكيمات وحل الخلافات التي تجري بين أفراد المجتمع.

5 **الأساليب الاحصائية المستخدمة:** لمعالجة البيانات إحصائياً تم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(S. P. S. S.) وفق نظام يناسب مكونات المقياس المستخدم ، بحيث يمكن الحصول على المعطيات التي تجيب على تساولات الدراسة وقد تم استخدام الاحصاءات الآتية:

1 - الموشرات الإحصائية الوصفية: التكررات والنسب للاستجابات على جميع بنود المقياس وكذلك المتغيرات المستقلة (خصائص المبوحثين)، كما تضمنت المؤشرات المتوسطات والانحرافات المعيارية لقيم استجابات المواطنيين على أبعاد المقياس.

2 - اختبار "ت" (t- test) : لمعرفة معنوية الفروق بين مجموعات العينة في متوسط الدرجة على المقياس بابعادة منفردة ومجتمعة ، وذلك بحسب متغيري (النوع ، ومحل الاقامة).

3 - تحليل التباين أحادي الإتجاه (one– Way Anova) : وذلك لمعرفة معنوية الفروق بين مجموعات العينة من حيث متوسط الدرجة على المقياس بابعادة منفردة ومجتمعة ، وذلك بحسب متغير (العمر)والذي ضم اربع فئات عمرية ، ومتغير (المستوى التعليمي) والذي ضم ستة مستويات.

4 - معامل ارتباط بيرسون وسبيرمان : الذي تم استخدامهما لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة ، أي العلاقة بين الوعي السياسي والمشاركة السياسية ، كما تم استخدام معامل الارتباط سبيرمان للتحقق من صدق المحتوى للمقياس.

5 - معادلة الفا كرونباخ : تم استخدام هذه المعادلة لاختبار ثبات أداة الدراسة.

- **وصف خصائص العينة:**

بلغ عدد الاستمارات التي تم توزيعها (1200) استمارة استبيان، وقد بلغ عدد الاستمارات المسترجعة (914) استمارة بنسبة (76.16%) من إجمالي الاستمارات التي تم توزيعها، أي أن إجمالي الاستمارات المفقودة التي لم يتمكن الباحث من استرجاعها بلغت (286) استمارة استبيان بنسبة (23.83%) من إجمالي الاستمارات التي تم توزيعها.

وبعد فحص الاستمارات المسترجعة بهدف التحقق من مدى استجابات المبحوثين على بنود أو فقرات الاستبيان تبين أن (54) استمارة استبيان من المسترجع غير صالحة للتحليل نظرا لارتفاع عدد الفقرات التي لم يتم الإجابة عليها في هذه الاستمارات ولهذا فقد تم استبعادها، وبالتالي فقد أصبح عدد الاستمارات الصالحة لعملية التحليل واستوفت الشروط المتعارف عليها في البحث العلمي (860) استمارة استبيان بنسبة (71.66%) من إجمالي الاستبيانات الموزعة وبنسبة (94.09%) من اجمالي الاستبيانات المسترجعة.

وسيتم من خلال هذا المحور وصف خصائص العينة المدروسة في ضوء المتغيرات الديمغرافية، حيث توزعت عينة الدراسة وفقا لمتغيرات (النوع، العمر، المستوى التعليمي ، ومحل الإقامة) على النحو الآتي:

يتضح من الجدول رقم (8) أن عينة الدراسة قد توزعت وفقا لمتغير النوع إلى (582) مبحوث من الذكور بنسبة (67.7%) من إجمالي العينة، فيما بلغ عدد أفراد العينة من فئة الإناث (278) مبحوثة بنسبة (32.3%) من إجمالي العينة البالغة (860) مبحوث ومبحوثه.

جدول رقم (8) توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير النوع

المتغير	العدد	النسبة
ذكر	582	67.7 %
أنثى	278	32.3 %
الإجمالي	860	100 %

فيما توزعت العينة وفقا لمتغير العمر على أربع فئات عمرية، حيث بلغ عدد أفراد العينة من الفئة العمرية (18- 28) سنة (426) مبحوثا بنسبة بلغت (49.5%)، أما الفئة العمرية الثانية (29-39) سنة فقد بلغ عددهم (286) مبحوثا بنسبة بلغت (33.3%)، يليها الفئة العمرية الثالثة (40-50) سنة فقد بلغ عددهم (106) مبحوثا بنسبة (12.3%)، أما الفئة العمرية الرابعة (51 سنة فأكثر) فقد كانت أقل الفئات العمرية تمثيلا بواقع (42) مبحوثا بنسبة (4.9%) ، وكما هو مبين في الجدول رقم (9).

جدول رقم (9) توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير العمر

الفئات العمرية	العدد	النسبة
18-28	426	49.5 %
29-39	286	33.3 %
40-50	106	12.3 %
51فأكثر	42	4.9 %
الإجمالي	860	100 %

أما توزيع العينة وفقا لمتغير محل الإقامة فكما يتضح من بيانات الجدول رقم (10) أن عدد أفراد العينة الممثلين لفئة الحضر كانوا الأكثر تمثيلا بواقع (680) مبحوثا بنسبة بلغت (79.1%) من إجمالي العينة الكلية البالغة (860) مبحوثا، فيما بلغ عدد أفراد العينة الممثلين لفئة الريف (180) مبحوثا بنسبة (20.9%).

جدول رقم (10) توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير محل الاقامة

محل الإقامة	العدد	النسبة
ريف	180	20.9 %
حضر	680	79.1 %
الاجمالي	860	100 %

فيما توزعت العينة وفقا لمتغير التعليم على ستة مستويات أدناها مستوى الأمي وأعلاها مستوى الدكتوراه، وكما يتضح من بيانات الجدول رقم (11) أن أكبر مستوى تمثيل بين مستويات التعليم كان لمستوى الثانوية العامة الذين بلغ عددهم (365) مبحوثا بنسبة (42.4%)، يليها مستوى الحاصلين على شهادة البكالوريوس بواقع (310) مبحوثا بنسبة (36%) من إجمالي العينة الكلية البالغة (860) مبحوثا، يليها ثالثاً في التمثيل مستوى أو فئة يقرأ ويكتب بواقع (86) مبحوثا بنسبة (10%)، يلي ذلك مستوى الحاصلين على درجة الماجستير بواقع (46) مبحوثا وبنسبة (5.3%)، أما أفراد العينة ممن هم في مستوى الأمي فقد بلغ عددهم (31) مبحوثا بنسبة (3.6%)، فيما كانت اقل المستويات التعليمية تمثيلا في العينة الحاصلين على درجة الدكتوراه بواقع (22) مبحوثا بنسبة (2.6%). انظر الجدول الآتي:

جدول رقم (11) توزيع عينة الدراسة وفقا للمستوى التعليمي

مستوى التعليم	العدد	النسبة
أمي	31	3.6 %
يقرا ويكتب	86	10.0 %
ثانوية عامة	365	42.4 %
بكالوريوس	310	36.0 %
ماجستير	46	5.3 %
دكتوراه	22	2.6 %
الإجمالي	860	100 %

- **درجة (مستوى) الوعي السياسي والمشاركة السياسية لدى أفراد العينة :**

قبل الشروع في اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة وتحليل النتائج، سيتم من خلال هذه الجزئية مناقشة وتحليل درجة أو مستوى الوعي السياسي والمشاركة السياسية لدى أفراد العينة المبحوثة وذلك من خلال المجالين الآتيين:

بعد درجة (مستوى) الوعي السياسي:

سيتم من خلال هذه الجزئية مناقشة وتحليل مستوى الوعي السياسي من خلال مجالاته الثلاثة المتمثلة في (الاتجاهات السياسية ، والمعرفة السياسية ، وإدراك الحقوق والواجبات) كالآتي:

أولاً: مجال الاتجاهات السياسية:

وسيتم مناقشة وتحليل محاور مجال الاتجاهات وفقا للجدول اللاحق رقم (12)على النحو الآتي:

1 - الاتجاه نحو الديمقراطية: حيث تم تخصيص خمس فقرات للتعرف على اتجاهات المبحوثين إزاء قضية الديمقراطية وهي الفقرات (1، 9، 10، 11، 20)، وبالوقوف على المؤشرات التي عكستها نتائج تلك الفقرات يتضح أن اتجاهات المواطن اليمني تجاه الديمقراطية والتعاطي معها كانت ايجابية، حيث حصلت الفقرة الأولى التي تقيس اتجاهات

المواطن اليمني نحو الديمقراطية كوسيلة مثلى للتداول السلمي للسلطة على متوسط (2.91) بانحراف معياري (.32) وهي درجة تعكس مستوى اتجاه ايجابي مرتفع فقد بلغ الذين كانت إجاباتهم بنعم (800) مبحوث بنسبة بلغت (93%)، وللوقوف على اتجاهات العينة إزاء الرأي الذي يقول (بان الديمقراطية لا تتفق مع الشريعة الإسلامية) تبين أن نسبة كبيرة من المبحوثين لا تتفق مع هذا الرأي بلغ عددهم (516) بنسبة بلغت (65.1%)، أما الفقرة الثالثة التي تقيس اتجاهات المواطنين إزاء الديمقراطية كعامل مساعد على نشر روح التسامح والعدالة والمساواة فقد عكست نتائج ايجابية أيضا حيث حصلت الفقرة على متوسط بلغ (2.54) وبلغ عدد الذين أجابوا بنعم (590) مبحوثا بنسبة (68.6%) من إجمالي العينة، وفي الفقرة الرابعة والتي تقيس اتجاهات المواطنيين إزاء اتفاق الديمقراطية مع العادات والتقاليد فقد عكست نتائج ايجابية ايضاً حيث حصلت الفقرة على متوسط بلغ (1.93) وبلغ عدد الذين أجابوا بنعم (431) مبحوثا بنسبة (50.1) من إجمالي العينة، وأخيرا فقد حصلت الفقرة الخامسة التي تقيس اتجاهات المبحوثين إزاء مستقبل الديمقراطية في ظل الأزمة الحالية وما إذا كانت الأزمة ستهدد مستقبل الديمقراطية- حصلت على متوسط (2.58) كما بلغ عدد الذين أجابوا بنعم (555) مبحوث بنسبة (64.5%)، الأمر الذي يشير إلى أن هناك اتجاهاً يطغى عليه التخوف من تداعيات الأزمة الحالية على مستقبل الديمقراطية في اليمن.

جدول رقم (12) مؤشرات استجابات افراد العينة على فقرات مجال الاتجاهات السياسة

الفقره	المؤشر	الخيارات						المجموع	المتوسط	الانحراف المعياري
		لا	%	إلى حدما	%	نعم	%			
1	الاتجاه نحو الانتخابات كوسيلة للتداول السلمي للسلطة	12	1.4	47	5.5	800	93.0	859	2.91	.32
2	الاتجاه نحو العنف كوسيلة لتحقيق المصالح	687	80.0	110	12.8	62	7.2	859	1.27	.58
3	الاتجاه نحو مشاركة المرأة	72	8.4	169	19.7	618	71.9	859	2.63	.63
4	الاتجاه نحو المساواة بين الرجل والمرأة سياسيا	129	15.0	247	28.7	481	55.9	857	2.41	.73
5	الاتجاه نحو تفضيل الأعراف والتقاليد على التشريعات	645	75.0	152	17.7	61	7.1	858	1.31	.59
6	الاتجاه نحو نفوذ القبيلة ونفوذ الدولة	494	57.4	152	17.7	214	24.9	860	1.67	.84
7	الاتجاه نحو صعود حزب للسلطة يختلف أفكار ومصالح	518	60.2	173	20.1	163	19.0	854	1.58	.79
8	الاتجاه نحو قيادة شخص يخالفك مذهبيا	414	48.1	187	21.7	256	29.8	857	1.81	.86
9	الاتجاه نحو الديمقراطية والشريعة الإسلامية	561	65.2	204	23.7	93	10.8	859	1.45	.72
10	الاتجاه نحو الديمقراطية كعامل مساعد على نشر التسامح والعدالة والمساواة	118	13.7	151	17.6	590	68.6	858	2.54	.68
11	الاتجاه نحو اتفاق الديمقراطية مع العادات والتقاليد	232	27.0	197	22.9	431	50.1	858	1.93	.80
12	الاتجاه نحو الغرب	303	35.2	304	35.3	251	29.2	860	2.23	.84
13	الاتجاه نحو تشكيل حكومة ائتلاف	405	47.1	327	38.0	128	14.9	859	2.18	.86
14	الاتجاه نحو نجاح السلطة المحلية	258	30.0	181	21.0	420	48.8	860	1.67	.71
15	الاتجاه أداء مجلس النواب	161	18.7	263	30.6	433	50.3	860	2.12	.80
16	الاتجاه نحو أداء الأحزاب السياسية	234	27.2	287	33.4	339	39.4	857	2.31	.77
17	الاتجاه نحو طبيعة الأحزاب السياسية اليمنية	292	34.0	309	35.9	258	30.0	855	2.42	.74
18	الاتجاه نحو أداء حكومة المؤتمر	132	15.3	228	26.5	495	57.6	859	1.96	.79
19	الاتجاه نحو واقع الحقوق و الحريات والمساواة في الدستور	114	13.3	124	14.4	612	71.2	854	2.52	.71
20	الاتجاه نحو مستقبل الديمقراطية في ظل الأزمة الحالية	110	12.8	189	22.0	555	64.5	850	2.58	.71

2 - الاتجاه نحو أداء مؤسسات النظام السياسي: الذي يقصد به الاتجاه نحو المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، حيث حصلت الفقرة رقم (14)التي تقيس إتجاه المبحوثين إزاء أداء السلطة المحلية فقد حصلت الفقرة على درجة متوسط بلغت (1.67) وهي دون المتوسط حيث كانت أكثر الاستجابات للذين أجابوا بنعم بواقع (420) وبنسبة (48.8%)، أما الفقرة رقم (15) التي تقيس أداء مجلس النواب فقد حصلت على متوسط درجة (2.12) وهي درجة تعكس اتجاها ايجابيا جيدا، وكانت أكثر الاستجابات للذين اجابوا بنعم بواقع (433) وبنسبة (50.3%)، اما الفقرة(16) التي تقيس اتجاهات العينة إزاء أداء الأحزاب السياسية فقد حصلت على متوسط درجة (2.31) وهي نسبة تعكس درجة ايجابية متوسطة. اما الفقرة رقم (18) التي تقيس اتجاهات المبحوثين إزاء أداء حكومات المؤتمر على متوسط درجة بلغت (1.96) وهي تعكس درجة ايجابية متوسطة حيث كانت أكثر الاستجابات للذين اجابوا بنعم بواقع (495) وبنسبة (57.6%) ، أما الفقرة رقم (19) التي تقيس واقع الحقوق والحريات المساواة في الدستور اليمني فقد عكست متوسط درجة ايجابية مرتفعة حيث حصلت الفقرة على متوسط (2.52)، وكانت أكثر الاستجابات للذين أجابوا بنعم بواقع (612) وبنسبة (71.2%).

3 - الاتجاه نحو العنف السياسي:حاولت الدراسة من خلال هذه البعد الفرعي لبعد الاتجاهات السياسية الوقوف على بعض المؤشرات الوصفية لاتجاهات المواطن اليمني إزاء قضية العنف السياسي في المجتمع اليمني، وحين توجهنا بالسؤال للمبحوثين عن ما إذا كانوا يؤيدون الراي القائل بأن (العنف هو الوسيلة الأفضل لتحقيق بعض المصالح)، تبين أن الاتجاه السلبي هو الطاغي على العينة المبحوثة نحو استخدام العنف لتحقيق المصالح حيث يلاحظ أن الفقرة قد حصلت على متوسط (1.27) وانحراف معياري (0.58) ، ويعود ذلك الى أن أرتفاع نسبة

الذين الذين أجابوا بأنهم لا يؤيدون هذا القول حيث بلغ عددهم (687) مبحوثا بنسبة (80%).

4 - الاتجاه نحو المرأة: ولغرض قياس المبحوثين إزاء المرأة ودورها السياسي في المجتمع يلاحظ أن جميع فقرات هذا البعد قد عكست مؤشرات ايجابية في المتوسط، حيث حصلت الفقرة التي تقيس اتجاهات المبحوثين نحو اشراك المرأة في الحياة السياسية على متوسط (2.63) وبلغ عدد الذين أجابوا بنعم على الفقرة (618) بنسبة (71.9%)، كما حصلت الفقرة التي تقيس اتجاهات المبحوثين إزاء المساواة بين الرجل والمراة في الحقوق والواجبات السياسية على متوسط (2.14) وهي درجة تعكس مستوى اتجاه ايجابي جيد حيث بلغ عدد الذين اجابوا بنعم (418) بنسبة بلغت (55.9%) من إجمالي العينة.

5 - الاتجاه نحو الآخر: يقصد بالآخر في الدراسة محل البحث الآخر الداخلي الذي يختلف مذهبيا وسياسيا، والآخر الخارجي المتمثل في الغرب بشكل عام، وقد خصصت الدراسة أربع فقرات لقياس اتجاهات المبحوثين إزاء الآخر وهي الفقرات (7،8،12،13)، ويتضح من خلال الفقرة التي تقيس اتجاه المبحوثين ازاء صعود حزب للسلطة يختلف معهم في الافكار والمصالح أنها قد حصلت على متوسط بلغ (1.58) ويعكس درجة اتجاه سلبي نحو الآخر السياسي حيث نجد أن أكبر الاستجابات كانت للذين أجابوا بلا والذين بلغ عددهم (518) بنسبة اعلى بلغت (60%)، وتتفق معها في ذلك الفقرة التي تليها والتي تقيس اتجاهات المبحوثين إزاء القبول بقيادة شخص يخالفك مذهبيا حيث حصلت الفقرة على متوسط بلغ (1.81) ويلاحظ أن أكبر الاستجابات كانت للذين أجابوا بلا والذين بلغ عددهم (414) بنسبة (48.1%)، أما الفقرة التي تقيس اتجاهات المواطنين نحو تشكيل حكومة ائتلافية فقد حصلت على متوسط درجة بلغت (2.18) وهي نسبة تعتبر مقبولة حيث أجاب (405)

مبحوث بـ (لا) بنسبة (47.1%) ، في حين بلغ عدد الذين أجابوا الى حد ما (327) بنسبة (38%) ، يليها الذين كانت اجابتهم نعم (128) مبحوث بنسبة (14.9%)، الامر الذي يشير الى نوع من التحفظ او الراي المحايد ازاء تشكيل حكومة ائتلافية، اما الفقرة التي تفيس اتجاهات المواطنين ازاء الغرب (الآخر الخارجي) واخذ كل شيئ عنه فقد حصلت على متوسط (2.23)، وكانت الاستجابات متقاربة حيث جاء الذين اجابوا الى حدما في المقدمة بواقع (304) وبنسبة (35.3%) ، يليهم الذين أجابوا بلا بواقع (303) بنسبة (35.2%) ، يليهم الذين أجابوا بنعم بواقع (251) بنسبة (29.2%).

6 - الاتجاه نحو القبيلة: تضمن الإتجاه نحو القبيلة ثلاث فقرات هي (5،6،11)، وقد صممت الفقرة الأولى لمعرفة اتجاه المبحوثين إزاء تاييد أن يكون نفوذ القبيلة أكبر من نفوذ الدولة، وقد حصلت الفقرة على متوسط درجة (1.67) وهي تعكس اتجاها سلبيا إزاء تفوق نفوذ القبيلة على الدولة، حيث يلاحظ ان (494) بنسبة (57.4%) لايؤيدون ذلك، وهو الأمر الذي انسحب على اتجاهات المبحوثين إزاء تفعيل الأعراف القبيلة على التشريعات حيث اتضح أن هناك اتجاها بين العينة يفضل التشريعات والقوانين بواقع (645) مبحوث أجابوا بنعم وبنسبة (75%)، أما الفقرة التي تقيس اتجاهات العينة إزاء اتفاق الديمقراطية مع العادات والتقاليد فقد حضيت الفقرة بمستوى مقبول من الايجابية حيث حصلت على متوسط درجة (1.93) وكانت أكبر الاستجابات للذين اجابوا بنعم بواقع (451) مبحوث وبنسبة (50.1%). **وتعزي الدراسة هذه النتيجة الى ان المواطن عاش ويعيش أزمة حادة وظروف صعبة في ظل الأزمة التي تمر بها اليمن حالياً، جعلته ينظر الى القبيلة بشي من السلبية ويجعل الوطن قبل كل شي وفوق كل الاعتبارات.**

ثانياً:مجال المعرفة السياسية:

تضمن مجال المعرفة السياسية (15) فقرة للتعرف على درجة معرفة المبحوثين بقيادات ومؤسسات وفعاليات النظام السياسي ، وبعض المواعيد الزمنية الدستورية والقانونية لبعض الفعاليات والممارسات السياسية وذلك كما يتضح من بيانات الجدول رقم (13).

جدول رقم (13) مؤشرات استجابات افراد العينة على فقرات مجال المعرفة السياسة

م	الفقرة / المؤشر	الخيارات				الاجمالي	المنوال
		لم يعرف	%	عرف	%		
1	رئيس مجلس النواب	62	7.2	798	92.8	860	2.00
2	رئيس مجلس الشورى	68	7.9	792	92.1	860	2.00
3	رئيس الحزب	392	45.6	468	54.4	860	2.00
4	رئيس اللجنة العليا للانتخابات	729	84.8	131	15.2	860	1.00
5	عدد الأحزاب الممثلة في المجلس	674	78.4	186	21.6	860	1.00
6	نوع النظام السياسي	592	68.8	268	31.2	860	1.00
7	كيفية اختيار رئيس الجمهورية	84	9.8	776	90.2	860	2.00
8	السن القانونية للممارسة الاقتراع	99	11.5	761	88.5	860	2.00
9	الفترة الدستورية لمجلس النواب	570	66.3	290	33.7	860	1.00
10	الفترة الدستورية لرئيس الجمهورية	351	40.8	509	59.2	860	2.00
11	الفترة الدستورية للمجلس المحلي	554	64.4	306	35.6	860	1.00
12	مهام مجلس النواب	300	34.9	560	65.1	860	2.00
13	نوع النظام الانتخابي	502	58.4	358	41.6	860	1.00
14	الطبيعة الدستورية للجنة الانتخابات	409	47.6	451	52.4	860	2.00
15	كيفية اختيار أمين عام المجلس المحلي	313	36.4	547	63.6	860	2.00

ولغرض التعرف على مستوى أو درجة المعرفة التي حصلت عليها كل فقرة فقد تم الاستعانة بالتكرارات والنسب والمنوال ، كون المقياس اقتصر على إجابتين أو خيارات هما (أعرف، لا أعرف) وهي متغيرات اسمية ، ويلاحظ أن تسع فقرات أشارت إلى مستوى معرفة مرتفع حيث كان المنوال يشير إلى القيمة (2) أي أن القيمة الأكثر شيوعا بين الاستجابات كانت (عرف) التي تساوي القيمة (2)، وتلك الفقرات هي الفقرات (1، 2، 3، 7، 8، 10، 12، 14، 15) التي تقيس معرفة العينة برئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الشورى ورئيس الحزب الذي ينتمي إليه وكيفية اختيار رئيس الجمهورية ، والسن القانونية للاقتراع ، والفترة الدستورية لرئيس الجمهورية ، ومهام مجلس النواب

والطبيعة الدستورية للهيئة العليا للانتخابات ، وكيفية اختيار أمين عام المجلس المحلي ، حيث كانت أكثر الاستجابات للذين يعرفون وحصلت الفقرات على نسب فوق(50%) على التوالي كالآتي: (92.8%، 92.1%، 54.4%، 90.2%، 88.5%، 59.2%، 65.1%، 52.4%، 63.6%).

أما باقي الفقرات التي كانت قيمة المنوال لها تشير إلى القيمة (1) فهي تعكس مستوى معرفة منخفض ، حيث كانت الأكثر شيوعا بين الاستجابات التي حصلت عليها تلك الفقرات هي القيمة (1) التي تمثل الخيار لا يعرف . انظر الجدول السابق رقم (13).

ثالثا:مجال إدراك الحقوق والواجبات: استهدفت الفقرات السبع التي تضمنها هذا المجال قياس مستوى إدراك المبحوثين ووعيهم بحقوقهم وواجباتهم السياسية وممارستها، ومدى إدراكهم ووعيهم لتلك الحقوق والواجبات في الدستور والقوانين.

جدول رقم (14) مؤشرات استجابات افراد العينة على فقرات مجال إدراك الحقوق والواجبات

الفقرة / المؤشر	الخيارات						العدد	المتوسط	انحراف معياري	الالتواء
	لا	%	إلى حد ما	%	نعم	%				
إدراك الحقوق السياسية	186	21.6	400	46.5	274	31.9	860	2.10	.72	–.158
الإدراك بوجوب ممارسة الحقوق	49	5.7	134	15.6	675	78.5	858	2.72	.55	–1.96
الإجراءالمتخذ إذا شعر انه سيتعرض للأذى إذا مارس حقوقه	173	20.1	71	8.3	608	70.7	852	2.51	.81	–1.18
حدود وحرية الرأي	68	7.9	104	12.1	686	79.8	858	2.72	.60	–2.00
الإطلاع على الدستور	379	44.1	198	23.0	282	32.8	859	1.88	.87	.220
الإطلاع على قانون الأحزاب	541	62.9	143	16.6	174	20.2	858	1.57	.80	.926
الإطلاع على قانون الانتخابات	409	47.6	177	20.6	273	31.7	859	1.84	.87	.313

يتضح من الجدول رقم(14) أن هناك أربع فقرات حصلت على درجة متوسط فوق المتوسط المحسوب لكل فقرة (2)، فيما حصلت ثلاث فقرات على درجة متوسط مادون (2)، حيث حصلت الفقرة الأولى المخصصة لقياس مدى إدراك العينة لحقوقهم السياسية ووعيهم بها على متوسط بلغ (2.10) بانحراف معياري (.72)، وهي تعكس مستوى إدراك ووعي متوسط ومقبول للحقوق للسياسية لدى أفراد العينة، وكما يتضح أن قيمة الالتواء كانت بالسالب (-.158) الأمر الذي يشير إلى أن أكثر القيم الكبيرة تتركز إلى اليسار، حيث يتضح أن الذين كان إدراكهم ووعيهم بتلك الحقوق إلى حد ما حصلوا على درجتين على المقياس وبلغ عددهم (400) بنسبة (46.5%) ، يليهم الذين حصلوا على ثلاث درجات على المقياس وكانت إجابتهم بنعم بواقع (274) وبنسبة (31.9%)، يأتي في الأخير الذين حصلوا على درجة واحدة على المقياس وكانت إجابتهم بلا بواقع (186) وبنسبة أدنى (21.6%)، كما حصلت الفقرة الثانية التي تقيس مدى إدراك المبحوثين لواجبهم في ممارسة تلك الحقوق على متوسط (2.27) بانحراف معياري (.55)، وهي درجة تعكس مستوى فوق المتوسط حيث بلغ عدد الذين كانت إجاباتهم بنعم (675) بنسبة أعلى بلغت (78.5%)، كما حصلت الفقرة التي تقيس مدى إدراك ووعي المبحوثين بالإجراءات التي ينبغي عليه اللجوء إليها في حال شعر بأنه غير قادر على ممارسة حقوقه على متوسط بلغ (2.51) وهي درجة تعكس مستوى فوق المتوسط حيث بلغ عدد الذين حصلوا على ثلاث درجات على المقياس وأجابوا بنعم (608) بنسبة أعلى بلغت (70.7%) يليهم الذين حصلوا على درجة واحدة وأجابوا بلا بواقع (173) بنسبة (20.1%)، أما الفقرة التي تقيس مدى إدراك المبحوثين لمفهوم حرية الرأي والتعبير فقد حصلت على متوسط (2.72) وهي درجة تعكس مستوى جيد من الإدراك والوعي بمفهوم الحرية، حيث بلغ الذين حصلوا على ثلاث درجات وكانت إجابتهم بنعم (686) بنسبة أعلى بلغت (79.8%).

وللتعرف على مستوى إدراك ووعي المبحوثين بحدود حرية الرأي والتعبير توجهنا بسؤال وعدد من الإجابات المتعددة التي أعطيت كل إجابة منها درجة واحدة بحيث يمكنهم اختيار أكثر من إجابة، وتم تحليلها بأسلوب الاستجابات المتعددة، حيث تبين أن هناك مستوى إدراك ووعي جيد بحدود حرية الرأي بين أفراد العينة، حيث نجد أن (447) مبحوث بنسبة (64.9%) قد اختاروا جميع الخيارات من خلال اختيارهم الخيار (كل ما سبق) كما يتضح من بيانات الجدول الآتي:

جدول رقم (15) استجابات افراد العينة لحدود حرية الرأي والتعبير

م	الفقرة	الاجابات		النسبة المئوية للحالات
		العدد	النسبة	
1	احترام العادات والتقاليد	18	2.6%	2.6%
2	التقيد بالدستور والقانون	94	13.6%	13.7%
3	عدم التعدي على حرية الآخرين	130	18.9%	18.9%
4	كل ما سبق	447	64.9%	65.1%
	الاجمالي	689	100.0%	100.3%

أما باقي الفقرات التي تقيس مدى إطلاع المبحوثين على الدستور وقانوني الأحزاب والانتخابات كونها تمثل أهم التشريعات التي تضمنت الحقوق والواجبات السياسية ، فيلاحظ أن جميعها قد حصلت على درجات دون المتوسط وجميعها عكست مستوى إطلاع منخفض ودون المتوسط على الحقوق والواجبات التي تضمنتها تلك الوثائق، كما يلاحظ ارتفاع عدد الاستجابات للذين أجابوا بلا وحصلوا على درجة واحدة على المقياس، انظر الجدول السابق رقم(14).

مصادر الوعي : وللتعرف على أهم مصادر الوعي السياسي لدى العينة أو أهم المصادر التي يستقون منها معلوماتهم، فقد تم وضع خمسة مصادر وطلب من المبحوثين ترتيبها حسب أهميتها بالنسبة لهم وأعطيت لها القيم المناسبة بحيث تكون القيمة الأكبر للترتيب رقم (1) والقيمة التي تليها تنازليا للترتيب رقم (2) الخ.. على النحو الآتي :(1=5، 2=4، 3=3، 4=2، 5=1)، وللحصول

على ترتيبها بحسب أهميتها وفقا لاستجابات العينة فقد تم استخدام الوسيط أو الوسط الحسابي بحيث أن المصدر الذي يحصل على درجة متوسط اكبر يحتل الترتيب الأول...الخ.

وكما يتضح من بيانات الجدول رقم (16) فقد جاء التلفزيون في صدارة الترتيب بين مصادر استقاء المعلومات، حيث حصل على أعلى متوسط بلغ (4.6547)، يليه الصحف في الترتيب الثاني بمتوسط بلغ (3.3981)، يليه في الترتيب الثالث الإذاعة بمتوسط (3.0624)، يليه الانترنت في الترتيب الرابع ثم المقيل (مجالس القات) في الترتيب الخامس.

جدول رقم (16) ترتيب أفراد العينة لمصادر استقاء المعلومات حسب أهميتها بالنسبة لهم

الترتيب	الوسيلة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	اقل قيمة	اكبر قيمة	مجموع الدرجات
الأول	التلفزيون	808	4.6547	.70285	1.00	5.00	3761.00
الثاني	الصحف	736	3.3981	.89165	1.00	5.00	2501.00
الثالث	الإذاعة	705	3.0624	1.14394	1.00	5.00	2159.00
الرابع	الانترنت	587	2.4514	1.33818	1.00	5.00	1439.00
الخامس	مجالس القات	604	2.1076	1.11822	1.00	5.00	1273.00

موضوعات الوعي: ولغرض التعرف على أهم الموضوعات المعرفية والعلمية التي يتابعها المبحوثين، تم إعداد سؤال يتضمن سبعة مواضيع كما هو موضح في الجدول رقم (17)، وطلب من المبحوثين ترتيب تلك المواضيع التي يتابعونها أو يطلعون عليها من (1-7) بحسب أهميتها بالنسبة لهم، وقد تم تحديد درجات مسبقا لتلك المواضيع بشكل تنازلي بحيث يعطى الترتيب (1) الدرجة (7)، ويعطى الترتيب (2) الدرجة (6)و...و...وأخيراً يعطى الترتيب (7) الدرجة (1).

جدول رقم (17) ترتيب أفراد العينة للموضوعات التي يتابعونها حسب اهميتها بالنسبة لهم

المرتبة	الموضوعات	العدد	أقل قيمة	أكبر قيمة	مجموع الدرجات	المتوسط الحسابي
الأولى	الدينية	765	1.00	7.00	4474.00	5.8484
الثانية	السياسية	778	1.00	7.00	4054.00	5.2108
الثالثة	الاجتماعية	747	1.00	7.00	3200.00	4.2838
الرابعة	التعليمية	712	1.00	7.00	3024.00	4.2472
الخامسة	الاقتصادية	698	1.00	7.00	2304.00	3.3009
السادسة	الرياضية	660	1.00	7.00	2121.00	3.2136
السابعة	التكنولوجية	683	1.00	7.00	1986.00	2.9078

وكما يتضح من الجدول رقم (17) فإن نتائج تحليل هذا التساؤل تشير الى أن الموضوعات الدينية قد جاءت في صدارة الموضوعات المعرفية والعلمية التي يهتم المبحوثون بمتابعتها والاطلاع عليها، حيث حصلت على أعلى الدرجات وعلى أعلى المتوسطات عند (5.8484)، وترى الدراسة أن هذه النتيجة طبيعية في المجتمع اليمني المعروف بطبيعته الدينية الملتزمة والمحافظة تاريخيا، خصوصا وأن المجتمع اليمني لا زال يفاخر الى اليوم بأنه كان أول الشعوب التي دخلت الاسلام برسالة من الرسول الاكرم محمد (ص).

فيما جاءت الموضوعات والتطورات السياسية في الترتيب الثاني على سلم الموضوعات التي تحظى باهتمام المبحوثين، حيث حصلت على ثاني أعلى درجة بين الموضوعات عند متوسط بلغ (5.2108)، وترى الدراسة أن ذلك يعود الى عدد من الأسباب أهمها اتساع مساحة حرية الرأي والتعبير ، وارتفاع عدد الصحف والمطبوعات السياسية الرسمية وغير الرسمية ، السلطوية والمعارضة ، والقنوات الاخبارية مختلفة التوجهات والاراء، اضافة الى ذلك طبيعة الأحداث والتطورات على الواقع السياسي العربي والأنظمة السياسية العربية في الوقت الحالي بما فيها اليمن ، التي طغت على مختلف الموضوعات واصبحت محل اهتمام يمني وعربي وعالمي، الأمر الذي أصبح معه محور حديث العامة والنخب وصغار السن وكبار السن والرجال والنساء عن مفاهيم سياسية كان لا يتداولها إلا المتخصصين مثل الدستور والنظام السياسي والنظام الانتخابي والتغيير السياسي والاصلاح السياسي والشرعية الدستورية والشرعية الثورية وغيرها من المفاهيم والمدلولات والمصطلحات السياسية، وبالتالي فإنه يمكن القول إن كل ذلك يفسر تزايد أهمية الموضوعات السياسية لدى المواطن اليمني خلال الفترة الراهنة.

كما أن التقارب الكبير بين متوسطي الموضوعات الدينية والموضوعات السياسية يمكن أن يفسره التداخل والترابط الشديد بين الدين والسياسية في التاريخ العربي واليمني، الذي يعكس نفسه بشكل ملحوظ على الأحداث والتطورات السياسية التي تمر بها النظم السياسية والمجتمعات العربية في المرحلة الحالية.

أولوية الانتماء: تعتبر أولوية الانتماء إحدى أهم الأولويات السياسية التي تحظى باهتمام الباحثين في مجال النظم السياسية عموما والثقافة السياسية والوعي السياسي خصوصا، ولغرض التعرف على أبعاد أولوية الانتماء لدى العينة المبحوثة، فقد تم تخصيص فقرة في استمارة الاستبيان لقياسها مكونه من خمسة انتماءات هي (الدين، الوطن، الاسرة، القبيلة، العروبة) ، وطلب من المبحوثين ترتيب تلك الانتماءات بحسب رأيهم فيها وأهميتها بالنسبة لهم من (1-5)، وتم اعطاء درجات من قبل الباحث للمقياس ، بحيث يعطى الترتيب (1) خمس درجات ويعطى الترتيب الثاني أربع درجات و...و...وأخيراً يعطى الترتيب (5) الأخير درجة واحدة، ومن ثم يتم احتساب الدرجات التي حصل عليها كل ترتيب ، والترتيب الذي يحصل على أعلى الدرجات والمتوسطات يكون في الترتيب الأول ثم الذي يليه..الخ.

جدول رقم (18) ترتيب اولوية الانتماء حسب ترتيب افراد العينة

المرتبة	مؤشر الانتماء	العدد	اقل قيمة	أعلى قيمة	مجموع الدرجات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الأولى	لدينة	784	1.00	5.00	3679.00	4.6926	.86134
الثانية	لوطنه	687	1.00	5.00	2472.00	3.5983	.87325
الثالثة	لأسرته	635	1.00	5.00	2043.00	3.2173	1.05825
الرابعة	للعروبة	625	1.00	5.00	1225.00	1.9600	1.06819
الخامسة	لقبيلته	619	1.00	5.00	1121.00	1.8110	.88760

يتضح من بيانات الجدول رقم (18) أن الانتماء للدين جاء في صدارة المؤشرات الأخرى حيث حصل على أعلى درجة وحصل على متوسط (4.6926) بانحراف معياري (.86134)، وذلك يعود كما اسلفنا سابقا الى ما يحظى به الدين من منزلة كبيرة في المجتمع اليمني، يليه في الترتيب الانتماء

للوطن حيث حصل على متوسط (3.5983)، يليه ثالثا في الترتيب الانتماء للاسرة حيث حصل هذا المؤشر على متوسط (3.2173) بانحراف معياري (1.05825)، يليه رابعا في الترتيب الانتماء للعروبة بمتوسط حسابي (1.9600) وانحراف معياري (1.06819)، فيما جاء الانتماء للقبيلة في الترتيب الخامس والاخير بمتوسط حسابي (1.8110) وانحراف معياري (.88760).

وتعزي الدراسة ارتفاع مستوى مؤشرات الانتماء للدين والوطن والاسرة على التوالي الى ارتفاع حدة الازمة السياسية في الداخل اليمني ، وتزايد حدة وشدة الصراع السياسي بين الأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية ، وفشل مؤسسات النظام السياسي الرسمية وغير الرسمية وما ترتب عليه من انقسام في المؤسسة القبلية والمؤسسة العسكرية، الأمر الذي يدفع المواطن بالبحث عن هوية اكبر من تلك الهويات الحزبية أو القبلية، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال تراجع مؤشر الانتماء للقبيلة الى الترتيب الاخير وتراجع الانتماء للعروبة الى الترتيب ما قبل الأخير.

بعد درجة (مستوى) المشاركة السياسية:

سيتم مناقشة وتحليل مستوى المشاركة السياسية لأفراد العينة من خلال المجالات التي تضمنها بعد المشاركة السياسية في الدراسة محل البحث والمتمثلة في (مجال العضوية، مجال الانتخابات العامة، مجال النشاط التنظيمي والجماهيري، مجال الاهتمام السياسي)، وقد اعتمدت الدراسة على عدد من الاساليب الاحصائية المستخدمة مثل (التكرارات، النسب المئوية، المنوال، الوسط الحسابي، الانحراف المعياري)، لمناقشة وتحليل مستوى المشاركة السياسية للعينة، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: مجال العضوية:

تعد عضوية المؤسسات السياسية أحد مؤشرات المشاركة السياسية التي يتم تناولها عند دراسة المشاركة السياسية، ومن أهمها اكتساب عضوية الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى كالاتحادات والنقابات والمنظمات الحقوقية والاجتماعية والخيرية والاقتصادية، ومن خلال هذا المجال سنحاول الوقوف على أهم مؤشرات العضوية لدى العينة من خلال ثلاث فقرات كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (19) استجابات افراد العينة على فقرات مجال العضوية

الفقرة / المؤشر	لا	%	نعم	%	الاجمالي	المنوال
حاصل على البطاقة الانتخابية	111	12.9	749	87.1	860	2
العضوية الحزبية	355	41.3	505	58.7	860	2
عضوية مؤسسات المجتمع المدني الأخرى	650	75.6	210	24.4	860	1

وكما هو مبين بالجدول رقم(19) فقد حصلت الفقرة المتعلقة بدرجة الحصول على البطاقة الانتخابية بين أعضاء العينة على درجة مرتفعة حيث نجد أن المنوال يشير إلى أن القيمة الأكثر شيوعا بين الاستجابات كانت القيمة 2 التي تمثل الخيار نعم وذلك بواقع (749) استجابة بنعم وبنسبة أعلى بلغت (87.1%)، وذلك مقابل (111) مبحوث أجابوا بأنهم لم يحصلوا على البطاقة الانتخابية وبنسبة أدنى لم تتجاوز (12.9%) من العينة.

وللتعرف على أسباب عدم الحصول على البطاقة الانتخابية فقد وضع الباحث بعض التفسيرات والإجابات المسبقة للمبحوثين الذين لم يحصلوا على البطاقة الانتخابية للتعرف على الأسباب التي منعتهم أو حالت دون حصولهم عليها التي تم تحليلها وفقا لأسلوب الاستجابات المتعددة كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول رقم (20)أسباب عدم الحصول على البطاقة الانتخابية حسب إجابات المبحوثين

		الاجابات		النسبة المئوية للحالات
		العدد	النسبة	
1	لم أكن قد بلغت السن القانونية	55	61.8%	61.8%
2	لا أثق في العملية الانتخابية	20	22.5%	22.5%
3	تعقد إجراءات الحصول على البطاقة	14	15.7%	15.7%
الاجمالي		89	100 %	100 %

حيث يتبين من الجدول رقم (20) أن ما نسبته (61.8%) من المبحوثين غير الحاصلين على البطاقة الانتخابية قد أرجعوا السبب إلى أنهم لم يكونوا قد بلغوا السن القانونية عند آخر عملية قيد وتسجيل ، الأمر الذي يعني أنهم من الفئات العمرية الأصغر سنا، فيما أرجع ما نسبته (22.5%) السبب إلى أنهم لا يثقون في العملية الانتخابية أي أنهم من الأشخاص الذين لا يثقون في النظام السياسي ويتسمون بالاغتراب السياسي، فيما أرجع ما نسبته (15.7%) السبب إلى تعقد إجراءات عملية القيد والتسجيل.

كما حصلت الفقرة المتعلقة بعضوية الأحزاب السياسية بين أعضاء العينة على درجة مقبولة نسبياً حيث نجد أن المنوال يشير إلى أن القيمة الأكثر شيوعا بين الاستجابات كانت القيمة 2 التي تمثل الخيار نعم وذلك بواقع (505) استجابة بنعم وبنسبة أعلى بلغت (58.7%)، وذلك مقابل (355) مبحوث أجابوا بأنهم لا ينتمون إلى حزب سياسي وبنسبة أدنى بلغت (41.3%) من العينة، ومع ذلك إلا أن النسبتين متقاربتين جدا الأمر الذي يثير تساؤلات عدة حول السبب خصوصا في ظل المناخ الديمقراطي الذي تتمتع به اليمن وتتميز به عن العديد من البلدان العربية والنامية، وبالوقوف على الأسئلة المفسرة التي وجهها الباحث لافراد العينة الذين ستكون اجابتهم (لا) على فقرة الانتماء الحزبي التي تم تحليلها وفقا لأسلوب الاستجابات المتعددة، تبين ان ما نسبته (42.1%) من غير المنتمين حزبيا يعيدون سبب عدم انظمامهم لحزب سياسي الى (القناعة بعدم جدوى الاحزاب السياسية)، يليهم

اولئك الذين يرجعون السبب الى اعتقادهم بإن الأحزاب السياسية لا تسعى إلا لتحقيق مصالحها فقط بنسبة (29.2%)، يليهم الذين أعادوا السبب الى انشغالهم بأعمالهم الخاصة بنسبة (17.4%)، ثم الذين قالوا بأنه لا يوجد حزب سياسي على الساحة يعبر عن أفكارهم بنسبة (11.2%)، انظر الجدول الآتي:

جدول رقم (21) ترتيب المبحوثين لاسباب عدم انتمائهم لحزب سياسي

م	الفقرة	الاجابات		النسبة المئوية للحالات
		العدد	النسبة	
1	لقناعتي بعدم جدوى الأحزاب	150	42.1%	52.4%
2	لان الأحزاب تسعى لمصالحها فقط	104	29.2%	36.4%
3	لانشغالي بأعمالي الخاصة	62	17.4%	21.7%
4	لا يوجد حزب يعبر عن أفكاري	40	11.2%	14.0%
	الاجمالي	356	100.0%	124.5%

ثانياً:مجال الانتخابات:

سيتم من خلال هذا المجال مناقشة وتحليل مستوى المشاركة من خلال مؤشري التصويت و الترشح في الانتخابات العامة بمستوياتها الرئاسية والنيابية والمحلية، التي سيتم تناولها من خلال المحورين الآتيين:

محور التصويت: يتضح من بيانات الجدول رقم (22) أن فقرات التصويت في الانتخابات (النيابية، المحلية، الرئاسية) قد حصلت على درجات فوق المتوسط حيث بلغ متوسط التصويت في النيابية (2.27) بانحراف معياري (.84) وهو ما يعكس مستوى مشاركة جيدة حيث بلغ عدد الذين أدلوا بأصواتهم في كل الانتخابات النيابية (453) بنسبة أعلى (52.7%) ، يليهم الذين شاركوا في البعض بواقع (187) وبنسبة (21.7%)، كما بلغ متوسط التصويت في المحلية (2.259) بانحراف معياري (.85) وهو ما يعكس مستوى مشاركة جيدة حيث بلغ عدد الذين أدلوا بأصواتهم في كل الانتخابات المحلية (454) بنسبة أعلى (52.8%) ، يليهم الذين شاركوا في البعض بواقع (174) وبنسبة

(20.2%)، فيما بلغ متوسط التصويت في الرئاسية (2.38) بانحراف معياري (.82) وهو ما يعكس مستوى مشاركة جيدة حيث بلغ عدد الذين أدلوا بأصواتهم في كل الانتخابات الرئاسية (520) بنسبة أعلى (60.5%) ، يليهم الذين لم يشاركوا في الكل بواقع (188) وبنسبة (21.9%). وترى الدراسة أن هذه النتيجة قد تكون متقاربة الى حد ما مع نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية والمحلية 2006م التي كانت نسبة المشاركة فيها (65%) من إجمالي المسجلين في السجلات الانتخابية ، وقد تم الإشارة الى هذه الاحصائيات في الاطار النظري للدراسة.

محور الترشح: حصلت فقرتي الترشح على متوسط مشاركة دون المتوسط، حيث حصلت فقرة الترشح لانتخابات نيابية على متوسط (1.03) بانحراف معياري (.228)، وهي درجة تعكس مستوى مشاركة منخفضة، حيث يلاحظ أن أكبر الاستجابات كانت للذين أجابوا بأنهم لم يسبق لهم الترشح بواقع (832) وبنسبة أعلى بلغت (96.7%)، كما حصلت فقرة الترشح لانتخابات محلية على متوسط (1.046) بانحراف معياري (.277)، وهي درجة تعكس مستوى مشاركة منخفضة، حيث يلاحظ أن أكبر الاستجابات كانت للذين أجابوا بأنهم لم يسبق لهم الترشح بواقع (834) وبنسبة أعلى بلغت (97%). انظر الجدول الأتي:

جدول رقم (22) استجابات أفراد العينة على مجال المشاركة في الانتخابات العامة

الفقرة / المؤشر	الخيارات: لا	%	البعض	%	الكل	%	عدد	المجموع	المتوسط	الانحراف المعياري
التصويت في الانتخابات النيابية	220	25.6	187	21.7	453	52.7	860	1953	2.2709	.84260
التصويت في الانتخابات المحلية	231	26.9	174	20.2	454	52.8	859	1941	2.2596	.85492
التصويت في الانتخابات الرئاسية	188	21.9	151	17.6	520	60.5	859	2050	2.3865	.82196
الترشح في الانتخابات النيابية	832	96.7	22	2.6	6	.7	860	894	1.0395	.22800
الترشح في الانتخابات المحلية	834	97.0	12	1.4	14	1.6	860	900	1.0465	.27748

وللتعرف على الأسباب التي تقف وراء عدم الترشح في كل أو بعض الدورات الانتخابية النيابية أو المحلية فقد تم طرح عدد من الإجابات التفسيرية للمبحوثين ، التي تم التعامل معها وفقا لأسلوب

تحليل الاستجابات المتعددة والتي أظهرت نتائجها أن ما نسبته (61%) من المبحوثين يرجعون السبب في عدم تقديم أنفسهم للترشح إلى أنهم لم يفكروا في ترشيح أنفسهم، يليهم الذين أجابوا بأن شروط الترشح لا تنطبق عليهم بنسبة (16.4%)، يلي ذلك الذين يرجعون السبب إلى محدودية إمكاناتهم المادية بنسبة(11.6%)، فيما جاء السبب (الاقتناع بعدم جدوى الانتخابات) في الترتيب الرابع بنسبة (5.7%)، أما الترتيب الخامس فقد احتله الذين تعرضوا لضغوط بنسبة لم تتجاوز (2.3%).انظر الجدول الآتي:

جدول رقم (23) ترتيب المبحوثين لاسباب عدم الترشح

م	السبب	الاجابات		النسبة المئوية للحالات
		العدد	النسبة	
1	لم أفكر في ترشيح نفسي	550	61.0%	70.7%
2	شروط الترشح لا تنطبق علي	175	19.4%	22.5%
3	إمكانياتي المادية محدودة	105	11.6%	13.5%
4	لقناعتي بعدم جدوى الانتخابات	51	5.7%	6.6%
5	تعرضت لضغوط	21	2.3%	2.7%
الاجمالي		902	100.0%	115.9%

ثالثاً: مجال النشاط التنظيمي والجماهيري:

يعدُّ النشاط التنظيمي والجماهيري من أهم صور المشاركة السياسية وأعلى مستوياتها، ويتضمن هذا المجال ست فقرات تم تصميمها لقياس محاور المجال المتمثلة في المشاركة في الأنشطة الحزبية والأنشطة النقابية، والمشاركة من خلال أعمال الاحتجاج السلمية المختلفة التي تهدف لتحقيق مطالب معينة مثل التظاهرات والاعتصام والإضرابات الجماعية، انظر الجدول الآتي:

جدول رقم (24) استجابات أفراد العينة على مجال النشاط التنظيمي والجماهيري

الفقرة / المؤشر	لا	%	إلى حد ما	%	نعم	%	عدد	المتوسط	الانحراف المعياري
المشاركة في الأنشطة الحزبية	478	55.6	53	6.2	317	36.9	848	1.8101	.95001
المشاركة في الأنشطة النقابية	609	70.8	83	9.7	149	17.3	841	1.4530	.77643
المشاركة في مظاهرة سلمية لتحقيق مطلب	479	55.7	71	8.3	293	34.1	843	1.7794	.93173
المشاركة في اعتصام سلمي لتحقيق مطلب	587	68.3	40	4.7	209	24.3	836	1.5478	.86522
المشاركة في إضراب جماعي لتحقيق مطلب	634	73.7	40	4.7	162	18.8	836	1.4354	.79633
المشاركة في الاحتجاجات المطالبة بإسقاط النظام	728	84.7	15	1.7	109	12.7	852	1.2735	.67460

وكما يتضح من الجدول فإن جميع فقرات مجال النشاط التنظيمي والجماهيري قد عكست مؤشرات مستوى مشاركة منخفضة حيث حصلت جميعها على درجات دون المتوسط ، فقد حصلت فقرة المشاركة في الأنشطة الحزبية على متوسط (1.8101) بانحراف معياري بلغ (.95001)، ويفسر ذلك المستوى المنخفض أن أكثر الاستجابات كانت للذين أجابوا بأنهم لا يشاركون في الأنشطة الحزبية بواقع (478) وبنسبة أعلى (55.6%)، كما حصلت فقرة المشاركة في الأنشطة النقابية على متوسط (1.4530) بانحراف معياري بلغ (.77643)، ويفسر ذلك المستوى المنخفض أن أكثر الاستجابات كانت للذين أجابوا بأنهم لا يشاركون في الأنشطة النقابية بواقع (609) وبنسبة أعلى (70.8%)، كما حصلت فقرة المشاركة في مظاهرة سلمية لتحقيق مطلب معين على متوسط (1.7794) بانحراف معياري بلغ (.93173)، ويفسر ذلك المستوى المنخفض أن أكثر الاستجابات كانت للذين أجابوا بأنهم لم يشاركوا (479) وبنسبة أعلى (55.7%)، مقابل (293) بنسبة (34.1%) الذين كانت إجابتهم بنعم، أما فقرة المشاركة في اعتصام مطلبي فقد حصلت على متوسط (1.5478) ويلاحظ هنا أيضا أن أكثر الاستجابات كانت للذين أجابوا بأنهم لم يشاركوا بواقع (587) وبنسبة (68.3%)، فيما حصلت فقرة المشاركة في إضراب جماعي مطلبي فقد حصلت على متوسط (1.4354) ويلاحظ هنا أيضا أن أكثر الاستجابات كانت للذين أجابوا بأنهم لم يشاركوا بواقع (634) وبنسبة (73.7%).

وحين توجهنا بالسؤال لأفراد العينة عن مدى مشاركتهم في أعمال الاحتجاج التي تشهدها اليمن والمطالبة بإسقاط النظام تبين أن الفقرة قد حصلت على درجة متوسط عند (1.2735) بانحراف معياري (.67460) ، وهي درجة دون المتوسط وتشير إلى مستوى مشاركة منخفض، مع العلم أن عدد الذين أجابوا بأنهم لم يشاركوا بلغ (728) بنسبة أعلى (84.7%)، مقابل (109) بنسبة (12.7%) للذين أجابوا بنعم.

ولغرض التعرف على الأسباب التي تقف وراء عدم المشاركة في تلك الأعمال الاحتجاجية (مظاهرات واعتصامات) ، فقد تفاوتت الأسباب التي أوردها أفراد العينة التي ترتبت حسب تكراراتها التي تم الحصول عليها من خلال أسلوب تحليل الاستجابات المتعددة على النحو الذي يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (25) اسباب عدم المشاركة في اعمال الاحتجاج المطالبة باسقاط النظام حسب اراء المبحوثين

م	السبب	الاجابات		النسبة المئوية للحالات
		العدد	النسبة	
1	لأنها خرجت عن مسارها الشرعي	432	20.3%	63.1%
2	لان الديمقراطية في اليمن أفضل من غيرها	376	17.7%	54.9%
3	بسبب سيطرة أحزاب المشترك عليها	356	16.8%	52.0%
4	لان الاحتجاجات تقليد لتونس ومصر	347	16.3%	50.7%
5	لأنها تضمنت مطالب غير مشروعة	326	15.4%	47.6%
6	خوفا من الوصول إلى حرب أهلية	286	13.5%	41.8%
	الاجمالي	2123	100.0%	309.9%

حيث يتضح أن أهم الأسباب التي منعت اغلب أفراد العينة من المشاركة في أعمال الاحتجاج المطالبة بإسقاط النظام قد جاء في مقدمتها أن المبحوثين يرون أن تلك الاحتجاجات قد خرجت عن مسارها الشرعي وحصل هذا السبب على نسبة أعلى بلغت (20.3%) ،

فيما يرى أن ما نسبته (17.7%) منهم أن عدم مشاركتهم بإسقاط النظام يعود إلى أن الديمقراطية في اليمن أفضل من غيرها، يلي ذلك في الترتيب الثالث ما نسبته (16.8%) يرجعون عدم مشاركتهم إلى سيطرة أحزاب اللقاء المشترك على تلك الأعمال الاحتجاجية، فيما ارجع ما نسبته (16.3%) السبب إلى أن تلك الاحتجاجات مجرد تقليد لتونس ومصر، يلي ذلك بنسبة (15.4%) من الاستجابات تعيد السبب إلى أن تلك الاعتصامات والمسيرات تضمنت مطالب غير مشروعة، فيما ارجع ما نسبته (13.5%) من أفراد العينة السبب إلى الخوف من الوصول إلى حرب أهليه.

رابعا: مجال الاهتمام السياسي:

يعدُّ الاهتمام السياسي احد مظاهر المشاركة السياسية التي تنصرف إلى التعبير عن الرأي السياسي بالقول والكتابة ومتابعة الأحداث والتطورات السياسية محليا واقليميا وعالميا والاشتراك في مناقشتها وتحليلها، وقد تضمن مقياس هذا المجال على ست فقرات. كما هو مبين في الجدول الاتي:

جدول رقم (26) استجابات أفراد العينة على فقرات مجال الاهتمام السياسي

الفقرة / المؤشر	الخيارات						عدد	مجموع الدرجات	المتوسط	الانحراف المعياري
	لا	%	إلى حد ما	%	نعم	%				
التعبير عن الآراء السياسية	72	8.4	156	18.1	617	71.7	845	2235	2.64	.632
متابعة الأحداث السياسية المحلية	33	3.8	116	13.5	702	81.6	851	2371	2.78	.495
متابعة الإحداث السياسية الإقليمية	113	13.1	273	31.7	461	53.6	847	2042	2.41	.713
متابعة الأحداث السياسية العالمية	130	15.1	306	35.6	404	47.0	840	1954	2.32	.727
مناقشة الأحداث السياسية الجارية في اليمن	51	5.9	133	15.5	661	76.9	845	2300	2.72	.567
الإطلاع على برامج الأحزاب السياسية	454	52.8	164	19.1	241	28.0	859	1505	1.75	.865

وكما يتضح من الجدول السابق رقم (26) فإن جميع فقرات هذا المجال قد حصلت على درجات متوسط و ما بين أعلى من المتوسط وعكست مستوى اهتمام سياسي جيد فما فوق، باستثناء الفقرة التي تقيس مستوى الإطلاع على برامج الأحزاب السياسية التي عكست درجة متوسط متدنية وبالتالي مستوى إطلاع منخفض حيث حصلت على متوسط عند (1.75) ويلاحظ هنا أن أكثر الاستجابات كانت للذين أجابوا بلا بواقع (454) وبنسبة أعلى (52.8%).

فيما حصلت فقرة متابعة الأحداث السياسية المحلية على أعلى درجة متوسط عند (2.78) بانحراف معياري(495.) ، حيث كانت أغلب الاستجابات للذين أجابوا بنعم بواقع (702) بنسبة أعلى بلغت (81.6%)، يليها في الترتيب الفقرة المتعلقة بمستوى مناقشة الأحداث السياسية الجارية في اليمن حاليا التي حصلت على متوسط (2.72) بانحراف معياري (567.)، حيث كانت أغلب الاستجابات للذين أجابوا بنعم بواقع (661) وبنسبة أعلى بلغت (79.6%)، يليها الفقرة المتعلقة بمستوى التعبير عن آرائهم السياسية التي حصلت على متوسط (2.64) بانحراف معياري (632.)، حيث كانت أغلب الاستجابات للذين أجابوا بنعم بواقع (617) وبنسبة أعلى بلغت (71.7%).

• اختبار الفرضيات

سيتم من خلال هذه الجزئية اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة وتحليل النتائج التي توصلت اليها الدراسة ، وذلك من خلال الاستعانة بعدد من الأساليب الإحصائية الملائمة والمناسبة وذلك على النحو الآتي:

اختبار الفرضية الأولى:

تقوم الفرضية من افتراض أن (هناك علاقة طردية ايجابية بين مستوى الوعي السياسي ومستوى المشاركة السياسية للمواطن اليمني) ، وللتحقق من صحة الفرضية فقد تم استخدام مصفوفة معامل الارتباط بيرسون لقياس طبيعة واتجاه العلاقة بين أبعاد الوعي السياسي والمشاركة السياسية.

جدول رقم (27) يوضح معامل الارتباط بيرسون للعلاقة بين مجالات الوعي السياسي ومجالات المشاركة السياسية للمواطن اليمني

مجالات الوعي	مجالات المشاركة	مجال العضوية	مجال الانتخاب	مجال النشاط الحزبي الجماهيري	مجال الاهتمام السياسي
مجال الاتجاهات	معامل ارتباط بيرسون	.030	.103(**)	.148(**)	.203(**)
	مستوى الدلالة	.382	.003	.000	.000
	العدد	860	860	858	860
مجال المعرفة	معامل ارتباط بيرسون	.379(**)	.168(**)	-.023	.014
	مستوى الدلالة	.000	.000	.502	.689
	العدد	860	860	858	860
مجال إدراك الحقوق والواجبات	معامل ارتباط بيرسون	.327(**)	.332(**)	.222(**)	.394(**)
	مستوى الدلالة	.000	.000	.000	.000
	العدد	860	860	858	860

(**)ارتباط مزدوج متحقق عند مستوى 0.01

يتضح من خلال الجدول السابق رقم (27) أن هناك علاقة ارتباط طردية ايجابية بين مجال الاتجاهات السياسية للمواطن اليمني وثلاثة مجالات من مجالات المشاركة السياسية، فعلى مستوى علاقة مجال الاتجاهات يتبين انه كلما كانت الاتجاهات السياسية ايجابية كلما ارتفع مستوى المشاركة السياسية على النحو الآتي:

- علاقة طردية ايجابية بين مجال الاتجاهات السياسية ومستوى الترشح والتصويت في الانتخابات حيث كانت قيمة معامل الارتباط (.103) عند مستوى دلالة (.003).
- علاقة طردية ايجابية بين مجال الاتجاهات السياسية ومستوى النشاط الحزبي والجماهيري عند درجة ارتباط (.148) ومستوى دلالة (.000).
- علاقة طردية ايجابية بين مجال الاتجاهات السياسية ومستوى الاهتمام السياسي عند درجة ارتباط (.203) ومستوى دلالة (.000).
- لا توجد علاقة بين مجال الاتجاهات و مجال عضوية الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني.

أما اختبار طبيعة واتجاه العلاقة بين مجال المعرفة السياسة و مجالات المشاركة السياسية فكما يتضح من الجدول أن العلاقة كالآتي:

- هناك علاقة طردية ايجابية بين مستوى المعرفة السياسية و مجال عضوية الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني عند درجة ارتباط(.379) ومستوى دلالة (.000)
- هناك علاقة طردية ايجابية بين مستوى المعرفة السياسية و مجال الانتخابات (التصويت والترشح)عند درجة ارتباط(.168) ومستوى دلالة (.000)
- تبين أنه لا توجد علاقة ارتباط من أي نوع بين مستوى المعرفة ومجالي النشاط الحزبي والجماهيري والاهتمام السياسي.

أما اختبار طبيعة واتجاه العلاقة بين مجال إدراك الحقوق والوجبات ومجالات المشاركة السياسية فكما يتضح من الجدول أن هناك علاقة ارتباط طردية ايجابية بين مستوى إدراك المواطن اليمني ومستوى مشاركته السياسية في جميع أبعادها كالآتي:

- هناك علاقة طردية ايجابية بين مستوى إدراك الحقوق والواجبات و مجال عضوية الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني عند درجة ارتباط(.327) ومستوى دلالة (.000)

- هناك علاقة طردية ايجابية بين مستوى إدراك الحقوق والواجبات و مجال الانتخابات (التصويت والترشح) عند درجة ارتباط(332.) ومستوى دلالة (000.)
- هناك علاقة طردية ايجابية بين مستوى إدراك الحقوق والواجبات و مجال النشاط الحزبي والجماهيري عند درجة ارتباط(222.) ومستوى دلالة (000.)
- هناك علاقة طردية ايجابية بين مستوى إدراك الحقوق والواجبات و مجال الاهتمام السياسي عند درجة ارتباط(394.) ومستوى دلالة (000.)

اختبار الفرضية الثانية:

هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الوعي السياسي للمواطن اليمني تعزى إلى كل من:

متغير النوع: (ذكر / أنثى)

متغير العمر:

متغير المستوى التعليمي:

متغير محل الإقامة: (ريف / حضر)

أولا: اختبار الفروق في مستوى الوعي السياسي وفقا للنوع (ذكر/ انثى):

سيتم من خلال هذه الجزئية مناقشة وتحليل نتائج اختبار الفروق في متوسطات درجة الوعي السياسي الكلي وبابعادة المختلفة وذلك في ضوء متغير النوع، حيث يتضح أن هناك فروقاً بين المتوسطات في بعض المجالات فيما تساوت المتوسطات او كانت طفيفة جدا في بعضها الاخر وذلك كما يتضح من بيانات الجدول الآتي:

جدول رقم (28) اختبار (T_test) لمعنوية الفروق في مستوى الوعي السياسي استنادا إلى متغير النوع

مصدر التباين	النوع	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
الاتجاهات * النوع	ذكر	582	41.4570	3.53844	2.356	.019
	أنثى	278	40.8525	3.48019		
المعرفة * النوع	ذكر	582	14.5893	.61654	.489	.065
	أنثى	278	14.5647	.82457		
الحقوق والواجبات* النوع	ذكر	582	15.7801	3.53684	5.796	.000
	أنثى	278	14.3058	3.38558		
المستوى الكلي* النوع	ذكر	582	71.8265	5.34289	5.379	.000
	أنثى	278	69.7230	5.40680		

يتضح من بيانات الجدول رقم (28) أن نتائج اختبار (T_test) لمعنوية الفروق في مستوى الوعي السياسي استنادا إلى متغير النوع أظهرت الآتي:

- توجد فروق دالة إحصائيا في مستوى الاتجاهات السياسية وفقا لمتغير النوع عند مستوى معنوية اقل من (.05)، حيث كانت قيمة t (2.356) عند مستوى معنوية (.019) وهي أقل من القيمة الجدولية، وهو ما يعني أنه توجد فروق بين الذكور والإناث في الاتجاهات السياسية نحو النظام السياسي لصالح فئة الذكور.
- تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات المعرفة السياسية لكل من الذكور والإناث حيث بلغت قيمة t (.489) عند مستوى دلالة (.065) وهي أكبر من القيمة الجدولية، وهو ما يعني انه لا توجد فروق بين الذكور والإناث في مستوى المعرفة السياسية نحو النظام السياسي.
- تبين أن الفروق التي ظهرت في متوسطات بعد إدراك الحقوق والواجبات وفقا لمتغير النوع، فروق ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة t(5.796) عند مستوى دلالة (.000) وهي أقل من القيمة الجدولية، وأن تلك الفروق كانت لصالح فئة الذكور الذين بلغ متوسط إدراكهم

للحقوق والواجبات (15.7801)، وهو أكبر من متوسط الإناث بفارق يقارب درجة واحدة الذي يبلغ (14.3058).

وترجع الدراسة الى أن السبب الرئيسي لظهور الفروق في مستوى الوعي السياسي لصالح الذكور دون الاناث يكمن في ضعف المستوى التعليمي لدى المرأة مقارنة بالرجل، والى عدم الاهتمام بالمرأة من قبل الأحزاب السياسية ، هذا بدوره يعود للعادات والتقاليد السائدة في اليمن.

ثانياً: اختبار الفروق في مستوى الوعي السياسي وفقا لمتغير محل الإقامة:

ولغرض التحقق من ما اذا كان هناك فروق ذات دلالة احصائية في متوسط درجة الوعي السياسي الكلي وبابعادة المختلفة في ضؤ متغير محل الاقامة ، فقد تم اخضاع البيانات الاحصائية لاختبار (t– test) وذلك كما هو مبين في الجدول الاتي رقم (29):

جدول رقم (29) اختبار (T–test) لمعنوية الفروق في مستوى الوعي السياسي استنادا الى متغير محل الاقامة

المؤشر / البعد	محل الإقامة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
الاتجاهات * محل الإقامة	ريف	180	40.5500	2.96021	-3.057	.002
	حضر	680	41.4500	3.64360		
المعرفة * محل الإقامة	ريف	180	14.7222	.44915	3.093	.002
	حضر	680	14.5441	.73686		
الحقوق والواجبات* محل الإقامة	ريف	180	16.9056	3.11546	6.988	.000
	حضر	680	14.8794	3.54440		
المستوى الكلي* محل الإقامة	ريف	180	72.1778	4.70962	2.867	.004
	حضر	680	70.8735	5.60127		

وقد تبين من خلال الجدول رقم (29) أن هناك فروقاً ظهرت بين متوسطات الوعي السياسي في جميع مجالاته وفقا لمتغير محل الاقامة (ريف/ حضر)، وكما يتضح من مؤشرات اختبار (T–test) فإن جميع تلك الفروق دالة احصائيا كالآتي:

1. اتضح أن الفروق في متوسطات درجة الوعي السياسي الكلي في ضوء متغير (ريف/ حضر) كانت دالة احصائيا حيث بلغت قيمة T (2.867) عند مستوى دلالة (.004) وذلك لصالح أبناء الريف.

2. اتضح أن الفروق في متوسطات درجة مجال الاتجاهات في ضوء متغير (ريف/ حضر) كانت دالة احصائيا حيث بلغت قيمة T (3.057−) عند مستوى دلالة (.002) وذلك لصالح أبناء الحضر.

3. اتضح أن الفروق في متوسطات درجة مجال المعرفة السياسية في ضوء متغير (ريف/ حضر) كانت دالة احصائيا حيث بلغت قيمة T (3.093) عند مستوى دلالة (.002) وذلك لصالح أبناء الريف .

4. اتضح أن الفروق في متوسطات درجة مجال إدراك الحقوق والواجبات في ضوء متغير (ريف/ حضر) كانت دالة احصائيا حيث بلغت قيمة T (6.988) عند مستوى دلالة (.000) وذلك لصالح أبناء الريف . وترى الدراسة أن هذه المؤشرات التي تعكس نتائج ايجابية لصالح أبناء الريف في أغلب مجالات الوعي السياسي ربما يعود من جهة الى قلة عدد افراد العينة الماخوذة من أبناء الريف، ومن جهة أخرى يعود الى التداخل الكبير والملحوظ بين أبناء أمانة العاصمة وأبناء الريف المحيط بها وكثرة عدد أبناء الريف اليمني المقيمين في أمانة العاصمة.

ثالثاً: اختبار الفروق في مستوى الوعي السياسي وفقا لمتغير العمر:

ولغرض التحقق من مدى وجود فروق في متوسطات مجالات الوعي السياسي في ضوء الفئات العمرية لعينة الدراسة، والتحقق من ما إذا كانت تلك الفروق تحمل دلالة إحصائية فسيتم الاستعانة بالأسلوب الإحصائي (One Way Anova) لتحليل التباين الأحادي، وذلك كون متغير العمر متغير رباعي التصنيف.

جدول رقم (30) وصف توضيحي يقارن بين متوسطات مجالات الوعي وفقا للفئات العمرية

العمر	المؤشر	الاتجاهات	المعرفة	الحقوق والواجبات	المستوى الكلي للوعي
18-28	المتوسط	40.9859	14.5000	14.5962	70.0822
	العدد	426	426	426	426
	الانحراف المعياري	3.63380	.79187	2.87813	5.18235
29-39	المتوسط	41.6014	14.6503	15.8322	72.0839
	العدد	286	286	286	286
	الانحراف المعياري	3.15370	.60708	3.68017	4.92968
40-50	المتوسط	41.4151	14.6321	16.7453	72.7925
	العدد	106	106	106	106
	الانحراف المعياري	4.04232	.48453	4.67019	6.82951
51فأكثر	المتوسط	41.3571	14.8095	15.2381	71.4048
	العدد	42	42	42	42
	الانحراف المعياري	3.37727	.39744	4.03527	5.53067
الاجمالي	المتوسط	41.2616	14.5814	15.3035	71.1465
	العدد	860	860	860	860
	الانحراف المعياري	3.52905	.69028	3.55430	5.45012

يتبين من الجدول السابق رقم (30) أنه قد ظهرت فروق في متوسطات مستويات متغير العمر على المستوى الكلي للوعي السياسي وعلى مختلف مجالات الوعي، وللتحقق من مدى دلالة تلك الفروق أم أنها ناتجة عن الصدفة ، فقد تم الاستعانة بإسلوب تحليل التباين الأحادي Anova الموضح في الجدول رقم (31) الذي ظهرت معه النتائج الآتية:

جدول رقم (31) ختبار(One Way Anova) لمعنوية الفروق في مستوى الوعي السياسي وفقا للفئات العمرية

مصدر التباين		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة.
الاتجاهات * العمر	بين المجموعات	68.280	3	22.760	1.833	.140
	داخل المحموعات	10629.854	856	12.418		
	الاجمالي	10698.134	859			
المعرفة * العمر	بين المجموعات	6.640	3	2.213	4.705	.003
	داخل المحموعات	402.662	856	.470		
	الاجمالي	409.302	859			
الحقوق والواجبات * العمر	بين المجموعات	513.550	3	171.183	14.174	.000
	داخل المحموعات	10338.240	856	12.077		
	الاجمالي	10851.790	859			
المستوى الكلي للوعي * العمر	بين المجموعات	1023.876	3	341.292	11.928	.000
	داخل المحموعات	24491.663	856	28.612		
	الاجمالي	25515.540	859			

يتضح من بيانات الجدول رقم (31) مايلي:

- تبين أن الفروق التي ظهرت في متوسطات مستوى الوعي السياسي الكلي للفئات العمرية هي فروق دالة إحصائيا حيث بلغت F (11.928) عند مستوى دلالة (.000) عند درجة حرية (3)، ويتضح أن تلك الفروق كانت لصالح ذوي الفئة العمرية (40–50 سنة) التي بلغ وسطها الحسابي (72.7925)، والفئة العمرية (29–39 سنة) التي حصلت على متوسط (72.0839)، في حين حصلت الفئة العمرية (18–28 سنة) على أقل متوسط بلغ (70.0822)، وهو أقل من المتوسط الكلي للوعي السياسي الذي حصلت عليه عينة الدراسة البالغ (71.1465)الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة طردية ايجابية بين العمر ومستوى الوعي السياسي.
- تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الاتجاهات السياسية وفقا للفئات العمرية عند مستوى معنوية اقل من (.005)، بل اتضح أن متوسطات الوعي السياسي للفئات العمرية متساوية عند مستوى معنوية أكبر من القيمة الجدولية، حيث بلغت قيمة F (1.833) عند مستوى دلالة (.140).
- تبين أن الفروق التي ظهرت في متوسطات مجال المعرفة السياسية للفئات العمرية هي فروق دالة إحصائيا حيث بلغت F (4.705) عند مستوى دلالة (.003) وعند درجة حرية (3)، الأمر الذي يعني أن هناك فروق في مستوى المعرفة تبعا للاختلاف من حيث فئة العمر، وان تلك الفروق لصالح الفئات العمرية الأكبر حيث حصلت الفئة العمرية (51 سنة فأكثر) على أعلى المتوسطات وهو(14.8095)، فيما حصلت الفئة العمرية الأصغر سنا على أقل المتوسطات والذي بلغ (14.5000)، الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة طردية ايجابية بين الفئة العمرية ومستوى المعرفة السياسية.

- كما تبين أن الفروق التي ظهرت في متوسطات مجال إدراك الحقوق والواجبات للفئات العمرية هي فروق دالة إحصائيا حيث بلغت F (11.928) عند مستوى دلالة (0.00) وعند درجة حرية (3)، الأمر الذي يعني أن هناك فروقاً في مستوى المعرفة تبعا للاختلاف من حيث فئة العمر، وأن تلك الفروق لصالح الفئات العمرية الأكبر سناً وبالعودة إلى الجدول السابق رقم (30) نجد أن متوسطات الفئات العمرية ترتبت تنازليا بحسب قيمتها حيث حصلت الفئة العمرية (40–50 سنة) على أعلى المتوسطات في حين حصلت الفئة العمرية (18–28سنة) حصلت على أدنى المتوسطات وهو ما يشير إلى وجود علاقة طردية ايجابية بين الفئة العمرية ومستوى إدراك الحقوق والواجبات.

وترى الدراسة أن هذه تعتبر نتيجة طبيعية نظراً لأن الفئات العمرية المتقدمة يكون لها باع طويل في الحياة من خلال التجارب والخبرات التي مرت عليهم وهذا بالتاكيد ولد عندهم مستوى من الوعي السياسي ، بعكس الفئات العمرية الاقل سناً والتي تكون تجربتهم في الحياة حديثة وقليلة.

رابعاً: اختبار الفروق في مستوى الوعي وفقا لمتغير التعليم: سيتم من خلال هذه الجزئية التعرف على ما إذا كان هناك فروق في متوسطات مجالات الوعي السياسي استنادا إلى مؤشرات المستوى التعليمي الستة، ثم سيتم بعد ذلك التحقق من دلالة تلك الفروق.

جدول رقم (32) وصف توضيحي يقارن بين متوسطات مجالات الوعي وفقا لمستوى التعليم

مجالات الوعي السياسي	مستوى التعليم	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري
مجال الاتجاهات	أمي	31	40.3871	3.79190
	يقرا ويكتب	86	40.0930	3.42183
	ثانوية عامة	365	40.9973	3.51801
	بكالوريوس	310	41.6871	3.36777
	ماجستير	46	41.7391	3.53670
	دكتوراه	22	44.4545	3.39085
	الاجمالي	860	41.2616	3.52905
مجال المعرفة	أمي	31	14.6774	.47519
	يقرا ويكتب	86	14.7907	.40920
	ثانوية عامة	365	14.5671	.75884
	بكالوريوس	310	14.5065	.71391
	ماجستير	46	14.5870	.49782
	دكتوراه	22	14.9091	.29424
	الاجمالي	860	14.5814	.69028
مجال الحقوق والواجبات	أمي	31	14.1935	7.14805
	يقرا ويكتب	86	14.7907	3.07214
	ثانوية عامة	365	14.5890	3.09215
	بكالوريوس	310	15.7452	3.35633
	ماجستير	46	17.8043	3.15960
	دكتوراه	22	19.2727	2.79765
	الاجمالي	860	15.3035	3.55430
المستوى الكلي للوعي	أمي	31	69.2581	9.23388
	يقرا ويكتب	86	69.6744	4.42039
	ثانوية عامة	365	70.1534	5.22079
	بكالوريوس	310	71.9387	4.82772
	ماجستير	46	74.1304	5.18377
	دكتوراه	22	78.6364	4.72627
	الاجمالي	860	71.1465	5.45012

وبالنظر الى الجدول رقم (32) يتبين أنه قد ظهرت فروق في متوسطات مستويات متغير التعليم على المستوى الكلي للوعي السياسي وعلى مختلف مجال الوعي، كما يلاحظ أن بعض تلك الفروق كانت كبيرة في حين كان بعضهم الآخر منها متقاربة، وللتحقق من مدى دلالة تلك الفروق أم أنها ناتجة

عن الصدفة، فقد تم الاستعانة بإسلوب تحليل التباين الأحادي Anova الموضح في الجدول رقم (33) الذي ظهرت معه النتائج الآتية:

جدول رقم (33) اختبار (One Way Anova) لمعنوية الفروق في مستوى الوعي السياسي وفقا لمستوى التعليم

مصدر التباين			مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة.
الاتجاهات * المستوى التعليمي	بين المجموعات	(المشتركة)	457.553	5	91.511	7.631	.000
		الخطية	374.213	1	374.213	31.207	.000
	داخل المجموعات		10240.580	854	11.991		
	الاجمالي		10698.134	859			
المعرفة * المستوى التعليمي	بين المجموعات	(المشتركة)	8.233	5	1.647	3.506	.004
		الخطية	.801	1	.801	1.706	.192
	داخل المجموعات			854	.470		
	الاجمالي			859			
الحقوق والواجبات * المستوى التعليمي	بين المجموعات	(المشتركة)	941.892	5	188.378	16.234	.000
		الخطية	702.989	1	702.989	60.581	.000
	داخل المجموعات			854	11.604		
	الاجمالي			859			
المستوى الكلي للوعي * المستوى التعليمي	بين المجموعات	(المشتركة)	2495.168	5	499.034	18.513	.000
		الخطية	2021.708	1	2021.708	75.000	.000
	داخل المجموعات			854	26.956		
	الاجمالي			859			

- يتضح من بيانات الجدول السابق أن الفروق التي ظهرت في جميع مجالات الوعي السياسي وفقا لمستوى التعليم هي فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من (05.)، حيث بلغت قيمة F لمجال الاتجاهات السياسية * التعليم (7.631) عند مستوى دلالة (000.)، كما بلغت قيمة F لمجال المعرفة * التعليم (3.506) عند مستوى دلالة (004.)، كما بلغت قيمة F لمجال إدراك الحقوق والواجبات * التعليم (16.234) عند مستوى دلالة (000.)
- على المستوى الكلي للوعي السياسي: بلغت قيمة F (18.513) عند مستوى دلالة (000.)، الأمر الذي يشير إلى أن الفروق التي ظهرت في متوسطات الوعي السياسي وفقا لمستويات التعليم دالة إحصائيا عند مستوى دلالة اقل من القيمة الجدولية، وبالتالي فإن تحليل التباين يشير إلى وجود

علاقة طرديه ايجابية بين ارتفاع مستوى التعليم ومستوى الوعي السياسي، وبالعودة الجدول رقم (32) الذي تضمن المقارنة بين المتوسطات سنجد أن المتوسطات قد ترتبت بشكل تصاعدي على سلم مستويات التعليم حيث حصل حملة الدكتوراه على متوسط بلغ (78.6364) في حين حصل من هم في مستوى (أمي) على أقل متوسط (69.2581)، مع العلم أن المتوسط الإجمالي الذي حصل عليه مستوى الوعي السياسي كان (71.1465).

وهذه تعد نتيجة طبيعية جداً نظراً لفارق المستوى التعليمي بين حاملي الشهادات العليا وبين الأميين ، فكلما زاد التعليم كلما زاد مستوى الوعي السياسي.

اختبار الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة للدراسة على أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في مستوى المشاركة السياسية للمواطن اليمني تعزى إلى كل من:

متغير النوع: (ذكر / أنثى)

متغير العمر:

متغير المستوى التعليمي:

متغير محل الإقامة: (ريف / حضر)

وللتحقق من صحة الفرض من عدمة فإنه سيتم الاستعانة بالأسلوب الإحصائي (T-test) لاختبار معنوية الفروق في متوسطات العينة استنادا الى متغيري النوع ومحل الاقامة كونهما متغيران ثنائيا التصنيف، فيما سيتم الاستعانة باسلوب (One Way Anova) لاختبار معنوية الفروق في متوسطات العينة استنادا الى متغيري العمر والمستوى التعليمي كونهما رباعياً وخماسياً التصنيف، وذلك على النحو الآتي:

أولا: اختبار الفروق في مستوى المشاركة السياسية استناداً لمتغير النوع: يشير الجدول رقم (34) الى ظهور فروق في متوسطات كل من عينة الذكور وعينة الإناث على مستوى المشاركة السياسية الكلي وعلى مستوى مجالات المشاركة المختلفة، وبعد اخضاع تلك الفروق لاختبار (T–test)بهدف التعرف على ما إذا كانت تلك الفروق دالة إحصائياً عند مستوى معنوية(05.) أم انها ناتجة عن الصدفة اتضح الآتي:

جدول رقم (34) اختبار (T–test)لمعنوية الفروق في متوسطات مستوى المشاركة السياسية وفقا لمتغير النوع

	النوع	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
العضوية* النوع	ذكر	582	4.7715	.85689	4.352	.000
	انثى	278	4.5000	.85290		
الانتخاب* النوع	ذكر	582	9.5430	2.25882	10.339	.000
	انثى	278	7.7806	2.49593		
النشاط الجماهيري* النوع	ذكر	581	9.6403	3.38093	8.672	.000
	انثى	277	7.6534	2.55287		
الاهتمام السياسي* النوع	ذكر	582	14.9931	2.81500	8.998	.000
	انثى	278	13.0324	3.32408		
المستوى الكلي* النوع	ذكر	582	38.9313	6.44469	12.814	.000
	انثى	278	32.9388	6.34961		
	Total	860	36.9942	6.99700		

- إن الفروق التي ظهرت بين متوسطات الذكور والإناث في بعد العضوية – رغم أنها طفيفة – كانت فروقا دالة إحصائيا، حيث بلغت قيمة t (4.352) عند مستوى دلالة (000.)، وقد كانت تلك الفروق لصالح فئة الذكور.

- إن الفروق التي ظهرت بين متوسطات الذكور والإناث في مجال الانتخابات كانت فروقا دالة إحصائيا، حيث بلغت قيمة t (10.339) عند مستوى دلالة (000.)، وقد كانت تلك الفروق لصالح فئة الذكور أيضا.

- إن الفروق التي ظهرت بين متوسطات الذكور والإناث في مجال النشاط الحزبي والجماهيري كانت فروقا دالة احصائيا، حيث بلغت قيمة t (8.672) عند مستوى دلالة (.000)، وقد كانت تلك الفروق لصالح فئة الذكور أيضا.
- إن الفروق التي ظهرت بين متوسطات الذكور والإناث في مجال الاهتمام السياسي كانت فروقا دالة احصائيا، حيث بلغت قيمة t (8.899) عند مستوى دلالة (.000)، وقد كانت تلك الفروق لصالح فئة الذكور أيضا.
- بينت نتائج الاختبار أن الفروق التي ظهرت بين متوسطات الذكور والإناث في مستوى المشاركة السياسية الكلي للعينة كانت فروقا دالة إحصائيا، حيث بلغت قيمة t (12.814) عند مستوى دلالة (.000)، وقد كانت تلك الفروق لصالح فئة الذكور أيضا.

وترجع هذه النتيجة الى ثقافة المجتمع اليمني التي لاتنظر الى المرأة إلا بأنه ربة بيت فقط مهمته تكمن في تربيت الاولاد ، وعمل البيت، ولاتصلح للأعمال التي تكون خارج بيتها ، وهذا ماتقتضيه العادات والتقاليد التي لازالت سائدة عند أغلب الأسر في المجتمع اليمني وخصوصاً في القرى والارياف، أضافة الى طبيعة المجتمع اليمني المتدينة والمتحفضة والتي لاتسمح للمرأة بالعمل والاشتراك مع الأجانب من فئة الذكور ، بالإضافة الى تدني المستوى التعليمي لدى المرأة مقارنة بالذكور.

ثانياً: اختبار الفروق في مستوى المشاركة السياسية استنادا لمتغير محل الإقامة: كما يتضح من بيانات الجدول رقم (35) أنه قد ظهرت فروق بين متوسطات فئتي الريف والحضر في مستوى المشاركة السياسية الكلي وعلى مستوى مجالات المشاركة السياسية الأربعة، وبعد إجراء اختبار (T–test) للتحقق من معنوية تلك الفروق اتضح الآتي:

جدول رقم (35) اختبار (T–test)لمعنوية الفروق في متوسطات مستوى المشاركة السياسية وفقا لمتغير محل الاقامة

	محل الإقامة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
العضوية* محل الاقامة	ريف	180	4.9111	.77883	4.003	.000
	حضر	680	4.6235	.87648		
الانتخاب* محل الاقامة	ريف	180	9.5056	2.38828	3.259	.001
	حضر	680	8.8324	2.48379		
النشاط الجماهيري* محل الاقامة	ريف	180	9.4778	3.28609	2.215	.027
	حضر	678	8.8717	3.25750		
الاهتمام السياسي* محل الاقامة	ريف	180	15.1722	2.71316	3.958	.000
	حضر	680	14.1441	3.19238		
المستوى الكلي * محل الاقامة	ريف	180	39.0667	6.60591	4.519	.000
	حضر	680	36.4456	6.99947		
	Total	860	36.9942	6.99700		

- إن الفروق التي ظهرت بين متوسطات الريف والحضر في مجال العضوية – رغم أنها طفيفة– الا انها كانت فروقا دالة إحصائيا، حيث بلغت قيمة t (4.003) عند مستوى دلالة (.000)، وقد كانت تلك الفروق لصالح فئة الريف.

- إن الفروق التي ظهرت بين متوسطات الريف والحضر في مجال الانتخابات كانت فروقا دالة احصائيا، حيث بلغت قيمة t (3.259) عند مستوى دلالة (.001)، وقد كانت تلك الفروق لصالح فئة الريف أيضا.

- إن الفروق التي ظهرت بين متوسطات الريف والحضر في مجال النشاط الحزبي والجماهيري كانت فروقا دالة إحصائيا، حيث بلغت قيمة t (2.215) عند مستوى دلالة (.027)، وقد كانت تلك الفروق لصالح فئة الريف أيضا.

- إن الفروق التي ظهرت بين متوسطات الريف والحضر في مجال الاهتمام السياسي كانت فروقا دالة إحصائيا، حيث بلغت قيمة t (3.958) عند مستوى دلالة (.000)، وقد كانت تلك الفروق لصالح فئة الريف أيضا.

- بينت نتائج الاختبار أن الفروق التي ظهرت بين متوسطات الريف والحضر في مستوى المشاركة السياسية الكلي للعينة كانت فروقا دالة إحصائيا، حيث بلغت قيمة t (4.519) عند مستوى دلالة (.000)، وقد كانت تلك الفروق لصالح فئة الريف.

ثالثاً: اختبار الفروق في مستوى المشاركة السياسية استنادا لمتغير العمر: يتضح من الجدول رقم(36) ان هناك فروق ظهرت بين متوسطات الفئات العمرية في مستوى المشاركة السياسية الكلي وعلى مستوى مجالات المشاركة الاربعة، وبعد إجراء اختبار Anova للتحقق من معنوية ودلالة تلك الفروق تبين الآتي:

جدول رقم (36) مقارنة متوسطات الفئات العمرية في مستوى المشاركة السياسية

مجال / المؤشر	الفئات العمرية	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	اقل قيمة	اكبر قيمة
العضوية	18-28	426	4.5023	.83243	3.00	6.00
	29-39	286	4.8112	.86207	2.00	6.00
	40-50	106	4.9434	.88188	3.00	6.00
	51فأكثر	42	5.0000	.76509	3.00	6.00
	Total	860	4.6837	.86449	2.00	6.00
الانتخاب	18-28	426	7.8333	2.42592	2.00	13.00
	29-39	286	9.8986	2.08256	5.00	15.00
	40-50	106	10.4811	1.48151	5.00	12.00
	51فأكثر	42	10.4286	2.08529	5.00	13.00
	Total	860	8.9733	2.47793	2.00	15.00
النشاط الجماهيري	18-28	425	8.7506	3.19772	2.00	18.00
	29-39	286	9.4755	3.25486	1.00	18.00
	40-50	105	8.8571	3.42622	2.00	18.00
	51فأكثر	42	8.6190	3.47080	4.00	16.00
	Total	858	8.9988	3.27092	1.00	18.00
الاهتمام السياسي	18-28	426	13.8991	3.36020	1.00	18.00
	29-39	286	14.8916	2.58582	4.00	18.00
	40-50	106	14.7830	3.24259	1.00	18.00
	51فأكثر	42	14.3333	3.08155	6.00	18.00
	Total	860	14.3593	3.12487	1.00	18.00
المستوى الكلي للمشاركة	18-28	426	34.9648	6.83632	15.00	52.00
	29-39	286	39.0769	6.41607	17.00	53.00
	40-50	106	38.9811	6.79773	16.00	51.00
	51فأكثر	42	38.3810	7.18044	26.00	49.00
	Total	860	36.9942	6.99700	15.00	53.00

- إن الفروق التي ظهرت بين متوسطات الفئات العمرية في مستوى العضوية كانت فروقا دالة إحصائيا عند مستوى معنوية أقل من القيمة الجدولية، حيث كانت قيمة F (13.992) عند مستوى دلالة (.000).

- إن الفروق التي ظهرت بين متوسطات الفئات العمرية في مستوى مجال الانتخابات كانت فروقا دالة إحصائيا ايضا عند مستوى معنوية أقل من القيمة الجدولية، حيث كانت قيمة F (77.659) عند مستوى دلالة (.000).

- إن الفروق التي ظهرت بين متوسطات الفئات العمرية في مستوى مجال النشاط الحزبي والجماهيري كانت فروقا دالة إحصائيا عند مستوى معنوية أقل من القيمة الجدولية، حيث كانت قيمة F (3.118) عند مستوى دلالة (.025).

- إن الفروق التي ظهرت بين متوسطات الفئات العمرية في مستوى مجال الاهتمام السياسي كانت فروقا دالة إحصائيا عند مستوى معنوية أقل من القيمة الجدولية، حيث كانت قيمة F (6.625) عند مستوى دلالة (.000).

- تبين أن الفروق التي ظهرت بين متوسطات الفئات العمرية في مستوى المشاركة السياسية الكلي للعينة كانت فروقا دالة إحصائيا عند مستوى معنوية أقل من القيمة الجدولية، حيث كانت قيمة F (25.857) عند مستوى دلالة (.000).

جدول رقم (37) نتائج اختبار (One Way Anova) لمعنوية الفروق بين متوسطات الفئات العمرية في مستوى المشاركة السياسية

مصدر التباين			مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
العضوية * العمر	بين المجموعات	(المشتركة)	30.010	3	10.003	13.992	.000
		الخطية	27.163	1	27.163	37.995	.000
	داخل المجموعات			856	.715		
الانتخاب * العمر	بين المجموعات	(المشتركة)	1128.411	3	376.137	77.659	.000
		الخطية	927.756	1	927.756	191.550	.000
	داخل المجموعات			856	4.843		
النشاط الجماهيري * العمر	بين المجموعات	(المشتركة)	99.346	3	33.115	3.118	.025
		الخطية	5.447	1	5.447	.513	.474
	داخل المجموعات			854	10.620		
الاهتمام السياسي *العمر	بين المجموعات	(المشتركة)	190.333	3	63.444	6.625	.000
		الخطية	89.767	1	89.767	9.373	.002
	داخل المجموعات			856	9.577		
المستوى الكلي للمشاركة * العمر	بين المجموعات	(المشتركة)	3494.324	3	1164.775	25.857	.000
		الخطية	2235.349	1	2235.349	49.622	.000
	داخل المجموعات			856	45.047		

رابعا: اختبار الفروق في مستوى المشاركة السياسية استنادا لمستوى التعليم: يتضح من الجدول رقم(38) أن هناك فروقاً بين متوسطات مستويات التعليم في مستوى المشاركة السياسية الكلي وعلى مستوى مجالات المشاركة الأربعة ويلاحظ أن بعض تلك الفروق كانت طفيفة والبعض الآخر منها كانت مرتفعة وذلك كما يتضح من بيانات الجدول الآتي:

جدول رقم (38) اختبار (One Way Anova)لمعنوية الفروق في متوسطات مستوى المشاركة السياسية وفقا لمتغير مستوى التعليم

المجال	المستوى التعليمي	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	اقل قيمة	اكبر قيمة
مجال العضوية	امي	31	4.6129	.88232	3.00	6.00
	يقرا ويكتب	86	4.7209	1.00178	3.00	6.00
	ثانوية عامة	365	4.5589	.78093	2.00	6.00
	بكالوريوس	310	4.7097	.88473	3.00	6.00
	ماجستير	46	5.0217	.80247	3.00	6.00
	دكتوراه	22	5.6364	.65795	4.00	6.00
	Total	860	4.6837	.86449	2.00	6.00
مجال الانتخاب	امي	31	9.9032	2.10325	5.00	11.00
	يقرا ويكتب	86	8.8837	2.75433	5.00	13.00
	ثانوية عامة	365	8.2384	2.53885	2.00	14.00
	بكالوريوس	310	9.4323	2.19744	5.00	15.00
	ماجستير	46	10.2391	1.56610	5.00	12.00
	دكتوراه	22	11.0909	2.02153	5.00	12.00
	الاجمالي	860	8.9733	2.47793	2.00	15.00
مجال النشاط الحزبي الجماهيري	امي	31	6.8387	1.24088	6.00	10.00
	يقرا ويكتب	86	8.1395	2.77452	4.00	15.00
	ثانوية عامة	365	8.6411	3.11236	1.00	18.00
	بكالوريوس	309	9.8608	3.48420	2.00	18.00
	ماجستير	45	8.6222	3.53739	1.00	16.00
	دكتوراه	22	10.0000	2.58199	5.00	16.00
	الاجمالي	858	8.9988	3.27092	1.00	18.00
مجال الاهتمام السياسي	امي	31	13.0968	3.25940	5.00	16.00
	يقرا ويكتب	86	13.6744	3.15648	6.00	17.00
	ثانوية عامة	365	14.0384	3.29563	1.00	18.00
	بكالوريوس	310	14.7032	2.78618	1.00	18.00
	ماجستير	46	15.4565	3.21598	3.00	18.00
	دكتوراه	22	17.0000	1.23443	15.00	18.00
	الاجمالي	860	14.3593	3.12487	1.00	18.00
المستوى الكلي للمشاركة	امي	31	34.4516	5.39035	21.00	41.00
	يقرا ويكتب	86	35.4186	7.19880	22.00	48.00
	ثانوية عامة	365	35.4767	6.79145	15.00	50.00
	بكالوريوس	310	38.6742	6.67461	16.00	53.00
	ماجستير	46	39.1522	7.45644	16.00	50.00
	دكتوراه	22	43.7273	4.25588	34.00	49.00
	الاجمالي	860	36.9942	6.99700	15.00	53.00

وللتحقق من مدى دلالة تلك الفروق احصائيا فقد تم اجراء اختبار(One Way Anova) للتحقق من معنوية ودلالة تلك الفروق كما هو موضح في الجدول اللاحق رقم (39) حيث تبين الاتي:

- **إن الفروق التي ظهرت بين متوسطات مستويات التعليم في مستوى العضوية كانت فروقا دالة إحصائيا عند مستوى معنوية أقل من القيمة الجدولية، حيث كانت قيمة F (8.781) عند مستوى دلالة (.000).**

- **إن الفروق التي ظهرت بين متوسطات مستويات التعليم في مستوى مجال الانتخابات كانت فروقا دالة إحصائيا ايضا عند مستوى معنوية أقل من القيمة الجدولية، حيث كانت قيمة F (16.409) عند مستوى دلالة (.000).**

- **إن الفروق التي ظهرت بين متوسطات مستويات التعليم في مستوى مجال النشاط الحزبي والجماهيري كانت فروقا دالة إحصائيا عند مستوى معنوية أقل من القيمة الجدولية، حيث كانت قيمة F (10.097) عند مستوى دلالة (.025).**

- **إن الفروق التي ظهرت بين متوسطات مستويات التعليم في مستوى مجال الاهتمام السياسي كانت فروقا دالة إحصائيا عند مستوى معنوية أقل من القيمة الجدولية، حيث كانت قيمة F (7.944) عند مستوى دلالة (.000).**

- **تبين إن الفروق التي ظهرت بين متوسطات مستويات التعليم في مستوى المشاركة السياسية الكلي للعينة كانت فروقا دالة إحصائيا عند مستوى معنوية أقل من القيمة الجدولية، حيث كانت قيمة F (14.740) عند مستوى دلالة (.000).**

جدول رقم (39) اختبار التباين (One Way Anova)لمستوى المشاركة السياسية وفقا للمستوى التعليمي

مصدر التباين			مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
العضوية * التعليم	بين المجموعات	(المشتركة)	31.391	5	6.278	8.781	.000
		الخطية	13.606	1	13.606	19.030	.000
	داخل المجموعات			854	.715		
الانتخاب * التعليم	بين المجموعات	(المشتركة)	462.310	5	92.462	16.409	.000
		الخطية	155.177	1	155.177	27.539	.000
	داخل المجموعات			854	5.635		
النشاط الجماهيري*التعليم	بين المجموعات	(المشتركة)	512.902	5	102.580	10.097	.000
		الخطية	328.781	1	328.781	32.361	.000
	داخل المجموعات			852	10.160		
الاهتمام السياسيي*التعليم	بين المجموعات	(المشتركة)	372.809	5	74.562	7.944	.000
		الخطية	344.073	1	344.073	36.660	.000
	داخل المجموعات			854	9.385		
المستوى الكلي*التعليم	بين المجموعات	(المشتركة)	3340.919	5	668.184	14.740	.000
		الخطية	2710.896	1	2710.896	59.800	.000
	داخل المجموعات			854	45.333		

الفصل الخامس

الخاتمة

نتائـج الدراسة

توصلت الدراسة محل البحث الى عدد من النتائج التي استطاع الباحث من خلالها الإجابة على تساؤلات وفرضيات الدراسة، وتحقيق أهدافها، وكانت الدراسة قد انطلقت من ثلاث فرضيات وعدد من الأسئلة المرتبطة بها، التي تمثلت في مجملها حول درجة الوعي السياسي والمشاركة السياسية للمواطن اليمني وطبيعة العلاقة بين الوعي السياسي والمشاركة السياسية، ومدى تفاوت أو اختلاف الوعي السياسي والمشاركة السياسية وفقا لاختلافهم من حيث النوع والعمر ومحل الإقامة والمستوى التعليمي.

وعموما فقد توصلت الدراسة الى النتائج الآتية:

أولاً: توصلت الدراسة الى أن درجة الوعي السياسي لمختلف مجالاته (الاتجاهات ، المعرفة ، وادراك الحقوق والواجبات) كانت على النحو الآتي:

جدول رقم (40) درجة الوعي السياسي بمختلف مجالاته للمواطن اليمني

المجال	العدد	المتوسط	المجموع	الوزن النسبي
الاتجاهات	860	41.2616	35485	%68.76
المعرفة	860	14.5814	12540	%48.60
ادراك الحقوق والواجبات	860	15.3035	13161	%72.78

1. إن اتجاهات المواطنيين إزاء النظام السياسي عموما كانت في حكم المحايد ، بمعنى أن اتجاهات أغلبية أفراد العينة لم تكن سلبية ولم تكن ايجابية بقدر ماطغى عليها صفة الحياد ، وهو ما أشار إليه متوسط مجال الاتجاهات الكلي الذي كان عند (41.2616) وكان الوزن النسبي للمجال (68.76%) ، وهذه النتيجة تعكس في طابعها العام طبيعة الرأي العام خلال فترة الدراسة الذي وصفه الكثير من السياسيين والأكاديميين بطغيان

صفة الحزبية (الائتلافية الحاصلة) والتي اعتبروا أن هذه الأزمة ما هي إلا أزمة بين أبناء الشعب الواحد ، والذي اعتزلوا المشاركة مع أي طرف من الأطراف المتنازعة لتبرير مواقفهم وحفظ آرائهم.

2. اتضح أن درجة المعرفة السياسية لدى المواطن اليمني كانت منخفضة في مجالها العام ، حيث حصلت على درجة متوسط منخفضة عند (14.5814) ، وكان الوزن النسبي لهذا المجال (48.60%) ، ويدل هذه النتيجة على أن هناك ضعفاً في قنوات ومؤسسات التثقيف والتوعية السياسية الرسمية وغير الرسمية وخصوصاً وسائل الإعلام والأحزاب السياسية ، التي تتعامل مع الأحداث والمجريات السياسية بشكل ظرفي وموسمي.

3. تبين أن درجة إدراك المواطن اليمني لحقوقه وواجباته بشكل عام كانت بالمستوى الجيد ، حيث حصل هذا المجال على درجة متوسط عند (15.3035) وكان الوزن النسبي للمجال(72.78%) ، وهذه النتيجة يفسرها طبيعة المرحلة التي تمر بها اليمن في الوقت الراهن التي تتسم بتنامي موجة المطالبة بالحقوق والحريات ، والتعبير عن الآراء شأنها في ذلك شأن الكثير من الدول العربية.

ثانياً: توصلت الدراسة إلى أن درجة المشاركة السياسية لمختلف مجالاتها (العضوية ، الانتخابات ، النشاط الحزبي والتنظيمي ، والاهتمام السياسي) كانت على النحو الآتي:

جدول رقم (41) درجة المشاركة السياسية بمختلف مجالاتها للمواطن اليمني

المجال	مجموع الدرجات	المتوسط	الوزن النسبي
1 - العضوية	4044	4.6837	%78.37
2 - الدرجة الكلية للانتخابات:	7738	8.9733	%49.98
التصويت:	5944		%79.88
الترشح:	1794		%34.76
3 - النشاط الحزبي والتنظيمي	7836	8.9988	%51.64
4 - الاهتمام السياسي	12407	14.62	%81.28

1 - تبين أن درجة مجال العضوية للمواطن اليمني للأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والحصول على البطاقة الانتخابية كانت درجة بالمستوى الجيد ، حيث حصل المجال على درجة متوسط عند (4.6837) ، وكان الوزن النسبي للمجال (78.37%) ، وتعكس هذه النتيجة المستوى العام لمجال العضوية التي تم مناقشتها وتحليلها في الفصل الرابع ، من حيث انخفاض مستوى اهتمام المواطن اليمني وحرصه على اكتساب عضوية الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى ، والحصول على البطاقة الانتخابية لأسباب تتعلق في انخفاض مستوى الثقة السياسية لدى المواطن اليمني تجاه هذه المؤسسات وتجاه العملية الانتخابية هذه من جهة ، ومن جهة أخرى يعود السبب الى ضعف النشاط التنظيمي والتوعوي لدى الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني الاخرى ، وحداثة التجربة الديمقراطية في اليمن.

2 - توصلت الدراسة الى أن درجة المشاركة السياسية للمواطن اليمني من خلال مجال الانتخابات ببعديه التصويت والترشيح كانت درجة بالمستوى المنخفض ، حيث حصلت على درجة دون المتوسط عند(8.9733) ، وكان الوزن النسبي للمجال (49.98%) ، على الرغم من أن درجة المشاركة من خلال التصويت كانت في درجة مستوى جيد جدا ، الا ان الدرجة المنخفضة للمشاركة من خلال الترشح كان لها التأثير السلبي على درجة مجال الانتخابات بالمستوى المنخفض ، وهذه النتيجة تعكس الى حد كبير واقع مستوى المشاركة السياسية من خلال الانتخابات في الجمهورية اليمنية التي كانت في المستوى الجيد و الجيد جدا، وعموما فإن سبب انخفاض المشاركة من خلال الترشح يعود الى عدد من المحددات القانونية والسياسية والاجتماعية التي تمارس ضغطاً سلبياً في كثير من الأحيان على المواطنيين الذي

يرغبوا في الترشح ، أما مايتعلق بارتفاع درجة التصويت الى مستوى جيد جدا فهذا يعود الى أن التصويت يكون متاحاً للجميع ممن بلغوا السن القانوني.

3 - توصلت الدراسة الى أن درجة النشاط الحزبي والتنظيمي للمواطن اليمني كانت في المتوسط ، حيث حصل هذا المجال على درجة متوسط عند (8.9988) ، وكان الوزن النسبي لها (51.64%) ، وهذه النتيجة تشير بشكل واضح وجلي الى هشاشة ومحدودية الأداء الحزبي والتنظيمي من قبل الأحزاب السياسية ، والى الفجوة الواسعة بين الأحزاب وقواعدها نتيجة ضعف تلك المؤسسات وعدم ترسخ ثقافة العمل الحزبي المنظم .

4 - توصلت الدراسة الى أن درجة الاهتمام السياسي لدى المواطن اليمني كانت مرتفعة ، حيث كانت درجة متوسط مجال الاهتمام السياسي عند (14.62)وكان الوزن النسبي للمجال (81.28%) ، وهذه النتيجة تعد طبيعية في ظل الحراك السياسي والاجتماعي التي تمر بها اليمن خلال فترة إعداد الدراسة. وما يجب التنويه إليه أن هذه النتائج التي توصلت الية الدراسة في درجة المشاركة السياسية لدى المواطن اليمني ، تتوافق الى حد ما مع ما تم طرحه والإشارة إليه في فصل المشاركة السياسية من الإطار النظري.

ثالثاً: فيما يتعلق بالفرضية الأولى التي تنص على أن (هناك علاقة طردية ايجابية بين درجة الوعي السياسي للمواطن اليمني و درجة مشاركته السياسية). أثبتت الدراسة أن الفرضية قد تحققت صحتها جزئيا فقط ، ولكنها لم تتحقق كليا على مستوى مجمل مجالات الوعي السياسي والمشاركة السياسية وذلك كالأتي:

1. هناك علاقة طردية بين درجة مجال الاتجاهات السياسية للمواطن اليمني وثلاثة مجالات من بعد المشاركة السياسية هي (مجال الانتخابات، مجال النشاط الحزبي والجماهيري، مجال الاهتمام السياسي) بمعنى أنه كلما كانت اتجاهات المواطن اليمني تجاه ما يحيط به في النظام السياسي ايجابية ومرتفعة كانت درجة مشاركته السياسية من خلال تلك المجالات مرتفعة، فيما اتضح أنه لا توجد علاقة طردية بين مجال الاتجاهات ومجال العضوية الحزبية وعضوية مؤسسات المجتمع المدني .

2. توصلت الدراسة الى أن هناك علاقة طردية ايجابية بين درجة مجال المعرفة السياسية ودرجة (مجال العضوية ومجال الانتخابات) ، بمعنى أنه كلما ارتفعت درجة المعرفة السياسية للمواطن اليمني ارتفعت درجة مشاركتة السياسية من خلال العضوية في الاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ، ومشاركته من خلال التصويت والترشح في الانتخابات العامة، بينما اتضح عدم صحة الفرضية فيما يتعلق بوجود علاقة طردية ايجابية بين مجال المعرفة السياسية من جهة ومجالي (النشاط الحزبي والجماهيري) و(الاهتمام السياسي).

3. توصلت الدراسة الى أن هناك علاقة طردية ايجابية بين مجال ادراك الحقوق والواجبات وبين جميع مجالات المشاركة السياسية ، بمعنى أنه كلما ارتفعت درجة ادراك المواطن اليمني لحقوقه وواجباته السياسية ووعيه بها ارتفعت درجة مشاركته السياسية من خلال مجالات المشاركة المحددة في الدراسة.

وتعتبر الدراسة أن هذه النتيجة تعدُّ نتيجة طبيعية لما للوعي والمشاركة السياسية من علاقة كبيرة ، حيث يعد الوعي نواة نمو المجتمعات الانسانية ، وفقدانه يعني ركود المجتمع وانهياره ، فهو يزيد من قدرة الناس على تحليل المسائل والأحداث الجارية ، ويجعلهم قادرين على معرفة هذه المسائل

والأحداث ، وكيفية الوصول الى حل الأزمات ، وهذا بدوره يزيد من نسبة المشاركة السياسية لدى أفراد المجتمع ، كما أن المجتمع الواعي يستطيع المقارنة بين الاشياء لبناء نفسه بالشكل الافضل ، ويمكنه من ترميم ما يطرأ عليه من خلل بنفسه ويكون موفقاً في استيعاب ابنائه ، وفي هذا الإطار يأتي الربط بين الوعي السياسي والمشاركة السياسية الفاعلة والحقة.

رابعاً : فيما يتعلق بالفرضية الثانية التي تنص على ان (هناك فرق ذو دلالة احصائية (05،0=&) في درجة الوعي السياسي للمواطن اليمني تعزى (للنوع ، العمر، محل الاقامة، المستوى التعليمي).اثبتت ان الفروق التي ظهرت في مستوى الوعي السياسي الكلي وفقاً للنوع ، والعمر ، والمستوى التعليمي ، ومحل الإقامة فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من (0.05) ، إلا أن هناك بعض الاستثناءات التي لم توثر على النتائج الكلية ، مثل الفروق التي ظهرت في متوسطات مجال المعرفة السياسية وفقاً للنوع ، التي لم تكن فروقاً ذا دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من القيمة الجدولية (0.05) ، بل كانت أكبر من ذلك حيث بلغت قيمتها المعنوية (0.065) ، وكذلك الفروقات التي ظهرت في متوسطات مجال الاتجاهات السياسية وفقاً للعمر ، التي لم تكن فروقاً ذا دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من القيمة الجدولية (0.05) ، بل كانت اكبر من ذلك حيث بلغت قيمتها المعنوية (0.140) . وكما اسلفنا فإن هذان الاستثناءان لم يؤثران في القيمة الكلية لمستوى دلالة الفروق في المتوسطات التي اظهرت أنها فروق ذو دلالة إحصائية على المستوى الكلي . وهذا يشير الى صحة هذه الفرضية ، التي اثبتت أن درجة الوعي السياسي لدى المواطن اليمني تختلف باختلاف النوع ، والعمر والمستوى التعليمي ، ومحل الإقامة ، حيث كانت الفروق في متوسطات الوعي السياسي وفقاً لمتغير النوع لصالح الذكور. ، وكانت الفروق في متوسطات الوعي السياسي وفقاً لمتغير العمر لصالح الفئات العمرية الأكبر سناً ، بمعنى أنه كلما ارتفع مستوى العمر

ارتفع مستوى الوعي السياسي لدى المواطن اليمني ، فيما كانت الفروق في متوسطات الوعي السياسي وفقاً لمتغير المستوى التعليمي لصالح المستويات التعليمية المتقدمة ، أي أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي لدى المواطن اليمني كلما ارتفعت درجة وعيه السياسي أما الفروق التي كانت وفقاً لمتغير محل الاقامة في متوسطات الوعي السياسي فقد جاءت لصالح أبنا الريف. وتعزي الدراسة ان ظهور الفروق لدرجة الوعي السياسي كانت لصالح ابناء الريف يمكن ان تعود سبب التداخل الكبير والملحوظ بين أبناء امانة العاصمة وأبناء الريف المحيط بها ، بالاضافة الى كثرة ابناء الريف المقيمين في امانة العاصمة ، مما يولد لديهم وعي سياسي خصوصاً ان الاستبيان قد تم توزيعه داخل امانة العاصمة ، وبالتالي قد يكون أغلب من أجابوا على الاستبيان من ابناء الريف هم مقيمين في امانة العاصمة او مترابطين ومتداخلين مع أبناء العاصمة هذا من جهة ، ومن جهة اخرى قد يعو السبب الى قلة عدد افراد العينة المأخوذة من أبناء الريف والذي كان عددهم (180) مبحوث ، من اصل (860) مبحوث ، وقد يعود السبب ايضاً في أن أبناء الريف يجتمعون دائماً في ديوان القرية لبحث الاوضاع السياسية والاجتماعية ، وهذا قد يولد لديهم وعي سياسي يجعلهم ذو معرفة ودراية بالحياة السياسية.

خامساً: فيما يتعلق بالفرضية الثالثة التي تنص على أن (هناك فرقاً ذا دلالة إحصائية (0،05=&) في درجة المشاركة السياسية للمواطن اليمني تعزى (للنوع ، العمر، محل الاقامة، المستوى التعليمي). اثبتت الدراسة صحة الفرضية ، حيث اتضح ان الفروق التي ظهرت في متوسطات المشاركة السياسية على المستوى الكلي وعلى مستوى كل مجال من مجالاتها(مجال العضوية ، مجال الانتخابات ، المجال الحزبي والجماهيري ، مجال الاهتمام السياسي) هي فروق ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة اقل من القيمة الجدولية (0.05) ، من حيث متغيرات(النوع ، العمر ، المستوى

التعليمي ، محل الاقامة)، إذ كانت الفروق في متوسطات المشاركة السياسية وفقاً لمتغير النوع لصالح الذكور ، فيما كانت الفروق في متوسطات المشاركة السياسية وفقاً لمتغير العمر لصالح الفئات الشبابية التي تكون اعمارهم بين (29 – 39) سنة ، وكانت الفروق في متوسطات المشاركة السياسية وفقاً لمتغير المستوى التعليمي لصالح المستويات التعليمية المتقدمة ، بمعنى أنه كلما كان المستوى التعليمي للمواطن اليمني متقدم كلما ارتفعت درجة مشاركته السياسية ، أما الفروق التي كانت وفقاً لمتغير محل الاقامة في متوسطات المشاركة السياسية فقد جاءت لصالح ابنا الريف. وترى الدراسة الى ان الاسباب التي جعلت ابناء الريف اكثر مشاركة من ابنا الحضر ، هي نفس الأسباب التي جعلت وعيهم أبناء الريف اكثر من وعي أبناء الحضر والتي تم ذكرها سابقاً ، بالاضافة الى سبب قد يكون له تاثير كبير على ذلك وهو أن أبناء الريف يكونوا منطويين تحت داعي القبيلة ، وطاعة شيخها والذي يقوم بايعازهم بالمشاركة السياسية ، أو بامتلاك البطاقة الانتخابية ، أو بالعضوية في الأحزاب السياسية ، والذي يعتقدوا أن هذا قد يدعم المرشح الذي ينزل منهم (مرشح من قريتهم) ، وبالتالي يلاحظ ان اغلب ابناء الريف ممن بلغوا السن القانوني يمتلكون البطاقة الانتخابية ، ويكونوا منخرطين في الاحزاب ، ويشاركوا في جميع الحملات الانتخابية ، وهذ ماجعل مشاركتهم السياسية عالية مقارنة بأبناء الحضر ، معتقدين أن هذه المشاركة ستعود بالنفع والفائدة على قريتهم وعلى ابنائها.

سادساً: توصلت الدراسة إلى أن التلفزيون يعد من أهم المصادر التي يستقي منها المواطن اليمني معلوماته ، يليها الصحف ، ثم الاذاعة ، ثم الانترنت ، واخيراً مجالس القات.

أما مايخص الموضوعات التي يهتم المواطن اليمني بمتابعتها فقد اظهرت الدراسة ان الموضوعات الدينية جاءت في طليعة الموضوعات ، حيث جاءت الموضوعات السياسية في المرتبة الثانية ، تليها

الموضوعات الاجتماعية في المرتبة الثالثة ، وكانت الموضوعات التعليمية في المرتبة الرابعة ، في حين كانت الموضوعات الاقتصادية في المرتبة الخامسة ، والموضوعات الرياضية في المرتبة السادسة ، اما الموضوعات التكنولوجية فكانت في اخر اهتمامات المواطن اليمني حيث كانت في المرتبة السابعة.

وترى الدراسة أن نتيجة حصول الموضوعات الدينية على صدارة الموضوعات التي يهتم بمتابعتها المواطن اليمني تعتبر نتيجة طبيعية في المجتمع اليمني والمعروف بطبيعته الدينية الملتزمة والمحافظة تاريخيا، خصوصا وان المجتمع اليمني لا زال يفاخر الى اليوم بأنه كان اول الشعوب التي دخلت الاسلام برسالة من الرسول الاكرم محمد صلى الله عليه وسلم.

أما سبب حصول الموضوعات السياسية على المرتبة الثانية في هذه الموضوعات ، فإن الدراسة ترى أن ذلك يعود إلى عدد من الأسباب أهمها اتساع مساحة حرية الراي والتعبير ، وارتفاع عدد الصحف والمطبوعات السياسية الرسمية وغير الرسمية ، السلطوية والمعارضة ، والقنوات الاخبارية مختلفة التوجهات والاراء، اضافة الى ذلك طبيعة الاحداث والتطورات على الواقع السياسي العربي والأنظمة السياسية العربية في الوقت الحالي بما فيها اليمن ، والتي طغت على مختلف الموضوعات واصبحت محل اهتمام يمني وعربي وعالمي، الامر الذي اصبح معه محور حديث العامة والنخب وصغار السن وكبار السن والرجال والنساء عن مفاهيم سياسية كان لا يتداولها إلا المتخصصين مثل الدستور والنظام السياسي والنظام الانتخابي والتغيير السياسي والإصلاح السياسي والشرعية الدستورية والشرعية الثورية وغيرها من المفاهيم والمدلولات والمصطلحات السياسية، وبالتالي فانه يمكن القول ان كل ذلك يفسر تزايد اهمية الموضوعات السياسية لدى المواطن اليمني خلال الفترة الراهنة.

كما ان التقارب الكبير بين متوسطي الموضوعات الدينية والموضوعات السياسية يمكن ان يفسره التداخل والترابط الشديد بين الدين والسياسية في التاريخ العربي واليمني، والذي يعكس نفسه بشكل

ملحوظ على الاحداث والتطورات السياسية التي تمر بها النظم السياسية والمجتمعات العربية في المرحلة الحالية. وقد تم الاشارة الى ذلك ايضاً في الفصل الرابع.

سابعاً : توصلت الدراسة إلى أن أولوية الانتماء لدى المواطن اليمني قد أثبتت مايلي :

1 - أن الدين يمثل الهوية الأولى التي ينتمي اليها المواطن اليمني حيث كانت في مقدمة القيم الاخرى.

2 - أن الانتماء إلى الوطن يمثل الهوية الثانية للمواطن اليمني بعد الدين ، فيما جاءت الأسرة في المرتبة الثالثة ، يليها الانتماء للعروبة في المرتبة الرابعة ، أما الانتماء للقبيلة فقد جاء في الترتيب الاخير.

وتعزي الدراسة ارتفاع مستوى مؤشرات الانتماء للدين والوطن والاسرة على التوالي إلى ارتفاع حدة الأزمة السياسية في الداخل اليمني ، وتزايد حدة وشدة الصراع السياسي بين الاحزاب والقوى السياسية والاجتماعية ، وفشل مؤسسات النظام السياسي الرسمية وغير الرسمية وما ترتب عليه من انقسام في المؤسسة القبلية والمؤسسة العسكرية ، الأمر الذي يدفع المواطن بالبحث عن هوية اكبر من تلك الهويات الحزبية او القبلية، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال تراجع مؤشر الانتماء للقبيلة الى الترتيب الاخير وتراجع الانتماء للعروبة الى الترتيب ما قبل الاخير. وقد تم الاشارة الى ذلك في الفصل الرابع.

التوصيات والمقترحات:

اولاً: التوصيات:

-خرجت الدراسة بعدد من التوصيات نوجزها فيما يلي:-

1 - توصي الدراسة بأن تقوم قنوات ومؤسسات التثقيف والتوعية السياسية الرسمية وغير الرسمية وخصوصا وسائل الإعلام ، والأحزاب السياسية ، ومنظمات المجتمع المدني ، بعقد دورات وندوات وبرامج خاصة بالتوعية السياسية للمواطنين ، بهدف رفع مستوى الثقافة السياسية لديهم ، والذي يجعلهم قادرين على فهم العملية السياسية ، وهذا بدوره يمكنهم من تحديد اتجاهاتهم وقيمهم السياسية ، ويزيد لديهم نسبة المعرفة السياسية بأطراف العملية السياسية، وبذلك تزيد نسبة مشاركتهم السياسية بجميع صورها وأشكالها.

2 - توصي الدراسة بضرورة إدخال مواد ومناهج تتعلق بالوعي والثقافة السياسية إلى جانب المناهج الدراسية التي تدرس في المدارس والجامعات ، بحيث تعزز الثقافة السياسية وتنمي الوعي السياسي لدى المواطنين ، وتزود الأفراد في المجتمع بالمعلومات والمعارف الخاصة بالسياسة .

3 - توصي الدراسة بضرورة احتكاك الأحزاب والتنظيمات السياسية مع المواطنين والعمل على زيادة نشاطها التنظيمي بشكل مستمر ومتواصل ، بحيث تزود المواطنين بالمعلومات عن كل ما يحدث من مجريات وأحداث سياسية ، تجعله قادرا على فهم كل ما يحيط به ، وأن لا يكون الاحتكاك مع المواطنين والتعامل معهم في ظروف معينة وأوقات محددة كأوقات الانتخابات .

4 - توصي الدراسة بفتح المجال أمام المواطنين الذين يرغبون في ترشيح أنفسهم للانتخابات دون ممارسة أية ضغوطات عليهم أو أي عمل يحول دون ترشيحهم ، فإذا فتح المجال أمامهم دون أي عراقيل فإن هذا بدوره يفتح المجال أمام جميع أفراد المجتمع للمشاركة السياسية بالشكل الحقيقي ، وبالتالي تعزز الثقة بين المواطنين وبين الحكومة .

5 - توصي الدراسة الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الرسمية وغير الرسمية بضرورة الاهتمام بالمرأة من حيث التعليم والتثقيف والتوعية ، كون المرأة شريك الرجل في الحياة العلمية والعملية ، وإعطائها فرص اكبر مما هو متاح لها الآن ، بهدف تمكينها من المساهمة الفعالة في العملية السياسية ، بحيث يكون لها دور سياسي مساوي للرجل في الحقوق والواجبات ، وأن لا يقتصر دورها في عملية التصويت فقط لأن هذا يعد من الاستغلال السياسي للمرأة .

6 - توصي الدراسة الجهات الحكومية بضرورة إنشاء منظمة أو هيئة عامة وطنية للتوعية السياسية تتبع الحكومة اليمنية .

ثانياً : المقترحات

تعد المقترحات من الناحية العلمية والمنهجية الأداة التي من خلالها يتم تنفيذ التوصيات التي توصلت إليها الدراسة ، لذا فإن الدراسة تقترح ما يلي :-

1 - إنشاء مراكز أبحاث ذات كفاءة وفاعلية ، بهدف إنجاز وتحقيق العديد من الدراسات التي من شأنها أن تفيد الجهات الحكومية في الدولة في اتخاذ القرارات الصائبة والمناسبة .

2 - إجراء دراسات لمعرفة الوعي والمشاركة السياسية لدى المرأة اليمنية .

3 - إجراء دراسات حول الأدوار التي من الممكن أن تقوم بها الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني في سبيل زيادة مستوى الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني ، بما يحقق الأهداف المرجوة من وراء وجود مثل هذه الاحزاب والمنظمات ، والمتمثلة في رفد العملية الديمقراطية بكل جوانبها .

4 - إجراء دراسات حول مؤسسات التنشئة السياسية الرسمية وغير الرسمية (الأسرة – جماعة الرفاق – المدرسة – الجامعة – دور العبادة – المؤسسة العسكرية) ، ودورها في رفع مستوى الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني وخصوصا الأسرة والمدرسة ، والذي يمكن عن طريقها إعداد جيل ديمقراطي يمتاز بوعي سياسي ومشاركة سياسية عالية .

5 - تقترح الدراسة على وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية وخاصة (التلفزيون و الإذاعة) تخصيص برامج وندوات متعلقة بالوعي والثقافة السياسية ، يكون الهدف منها تعزيز الثقافة والوعي السياسي لدى المواطن ، مما يمكنه من العمل نحو المشاركة السياسية بجميع صورها وأشكالها ، وهذا يعود بالنفع على المجتمع اليمني وأفراده .

6 - تقترح الدراسة على الحكومة اليمنية الإيعاز لوزارة الإعلام بفتح قناة تعنى بالتوعية السياسية بشكل خاص وبالسياسة العامة بشكل عام ، بهدف خلق مجتمع واعي ومثقف سياسيا يستطيع تفهم الأحداث والازمات المحيطة به ، ومواجهتها بطرق وأساليب عقلانية .

المراجع :

اولاً: المصادر الاساسية:

- **القران الكريم.**
- **دستور الجمهورية اليمنية.**

ثانياً :الكتب العربية:

- إسماعيل ، محمود حسن(1997). **التنشئة السياسية.** القاهرة: دار النشر للجامعات.
- الجابري ، محمد عابد(1994) . **تكوين العقل العربي .** ط6 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الجوهري ، محمد (1985) . **علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث .** ط4 ، القاهرة :دار المعارف.
- حرب ، أسامة الغزالي (1987). **الأحزاب السياسية في العالم الثالث.** ط1 ، الكويت :عالم المعرفة.
- الحربي ، احمد محمد(2007) . **الحركة الوطنية والسياسية اليمنية :جذور الخناق وثمار العناق .** ج1 ، ط1 ، صنعاء:مركز عبادي للدراسات والنشر.
- الخزرجي ، ثامر كامل(2004) . **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة .** ط1 ، عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع .
- خطاب ، سمير (2004). **التنشئة والقيم: مع دراسة ميدانية لطلاب المدارس الثانوية.** القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع.
- دويدري ، رجاء وحيد (2000) . **البحث العلمي : اساسياته النظرية وممارسته العلمية .** بيروت : دار الفكر المعاصر .
- ربيع ، محمد محمود و مقلد ، اسماعيل صبري (محرران)(1993–1994). **موسوعة العلوم السياسية.** ج1 ، جامعة الكويت ، الكويت :مطابع دار الوطن.
- سعد ، إسماعيل علي(1991). **مقدمة في علم الاجتماع السياسي.** الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

- سعد ، اسماعيل علي(2002). **دراسة في العلوم السياسية** . ط1 ، الاسكندرية: دارالمعرفة الجامعية.

- طربوش ، قائد محمد (2002) . **الحقوق والحريات الدول العربية :تحليل قانوني مقارن.** تعز : ملتقى المرأة للدراسات والتدريب .

– عبد الموجود ، محمد عزت و السيد ، سامي و المنوفي ، كمال(2005). **قضايا ومشكلات التنمية في الوطن العربي**. الصفاة– الكويت : الجامعة العربية المفتوحة.

- عبد ربه ، صابر (2002) . **الاتجاهات النظرية في تفسير الوعي السياسي**. الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعه والنشر .

- العساف ، صالح بن حمد (1995) .**المدخل الى البحث في العلوم السلوكية** . الرياض: مكتبة العبيكان .

– عليوة ، السيد و محمود ، منى (2000) . **المشاركة السياسية :سلسلة موسوعة الشباب السياسية** . القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام.

– عودة ، احمد و ملكاوي ، فتحي (1992). **اساسيات البحث العلمي**. اربد: مكتبة الكتاني.

- الكبسي ، احمد محمد(2006). **نظام الحكم في الجمهورية اليمنية 1990-2006م**. ط 6 ، صنعاء: مركز الامين للنشر والتوزيع.

- المتوكل ، محمد عبد الملك(2003) . **الحريات العامة وحقوق الانسان**. صنعاء: مركز الامين للنشروالتوزيع.

– مدكور ، ابراهيم (1975). **معجم العلوم الاجتماعية**. القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب.

– المرزوقي ، ابو يعرب(2007) .، **الوعي العربي بقضايا الامة وبدورها في تحرير الانسان** . ط1 ، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر .

- المشاط ، عبد المنعم (1988). **التنمية السياسية في العالم الثالث: نظريات وقضايا** . العين :مؤسسة العين للنشر والتوزيع.

- المشاط ، عبد المنعم (1992) . **التربية والسياسية** . ط1 ، الصفاة - الكويت: دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع.

- معوض،جلال عبدالله (1983)**." ازمة المشاركة السياسية في الوطن العربي" في: الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي**. عدد 4 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

– مهنا ، محمد نصر(2006). تطور النظريات والمذاهب السياسية. ط1 ، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع.

– منسي ، صلاح(1984). **المشاركة السياسية للفلاحين**. القاهره :دار الموقف العربي .

- منصور ، بلقيس أحمد (2004) . **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد اخرى**. ط1 ، القاهرة: مكتبة مدبولي .

- المنوفي، كمال(1987) . **اصول النظم السياسية المقارنة** . ط1، الصفاة-الكويت:شركة الربيعان للنشر والتوزيع.

- هلال ، علي الدين (1990) . **تطور النظام السياسي في مصر (1803-1999م)**. القاهره :مركز البحوث والدراسات السياسية.

- الهيتي ، هادي نعمان (2003). **اشكالية المستقبل في الوعي العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

ثالثاً : الرسائل العلمية:

- الارياني ، إسهام عبدالله (2008). **المشاركة السياسية للمرأة اليمنية في المجالس المنتخبة في الفترة من (1993-2003م):دراسة تحليلية**.(رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة قناة السويس ، الاسماعيلية ، مصر .

– التالبي ، ابراهيم محمد(2007) . **الثقافة السياسية لطلاب جامعة صنعاء : دراسة ميدانية.**
(رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة صنعاء ، صنعاء ، اليمن.

- السروري ، عبده فرحان (1997). **اتجاهات طلبة جامعة صنعاء نحو تعليم المرأة وعملها** (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة بغداد ، بغداد ، العراق.

- الشاوش ، سعود محمد(2002) . **المشاركة السياسية للاحزاب الاسلامية في اليمن 1990 – 2001م** . (رسالة ماجستير غير منشورة) ،معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، مصر .

- الصلوي ، ياسر حسن (2006) . **المشاركة السياسي في المجتمع اليمني – دراسة اجتماعية مقارنة للعمليات الانتخابية النيابية للفترة من (1990-2003م).** (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة صنعاء ، صنعاء، اليمن.

- العثربي ، علي مطهر (2007) . **المشاركة السياسية في اليمن بين التقليدية والحداثة في الفترة من (1962-2007م)** . (رسالة دكتوراه غير منشورة) ، جامعة أم درمان الاسلامية ، الخرطوم ،السودان .

- غانم ، عبد الكريم عبد الغني(2007). **محددات الوعي السياسي الحديث في المجتمع اليمني.** (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة صنعاء ، صنعاء ، اليمن.

- فراج، حسن طنطاوي(1991) . **الوعي السياسي لدى طلاب المرحلة الثانوية في مصر** . (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة عين شمس ، القاهره ، مصر.

- المقبلي ، امية جبران (2005). **تطوير مقرر – المجتمع اليمني – في ضوء بعض قضايا التنشئة السياسية وآثارها على الوعي السياسي لدى تلاميذ الصف الاول الثانوي بالجمهورية اليمنية .** (رسالة دكتوراه غير منشورة) ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، مصر .

- مكارم ، عبدالحكيم عبدالله (2003) . **دور وسائل الاعلام في تكوين الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي.** (رسالة ماجستير غير منشورة) ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهره ، مصر .

- النجدي ، محمد عبدالله(2009) . **المشاركة السياسية لأساتذة جامعة صنعاء : دراسة ميدانية دراسة حالة** . (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة صنعاء ، صنعاء ، اليمن.

- نوير ، عبد السلام علي (1998) . **الثقافة السياسية للمعلم في مصر: دراسة ميدانية لعينة من معلمي التعليم الاساسي** .(رسالة دكتوراة غير منشورة) ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، مصر.

رابعاً : الكتب المترجمة:

- أ.دال، روبرت (1993). **التحليل السياسي الحديث.** (ترجمة:علاء ابو زيد ، مراجعة: علي الدين هلال) ، القاهره : مركز الاهرام للترجمة والنشر .

خامساً: الدوريات :

- البشيري ، منصور علي(2006) . "دور الشباب في الحياة السياسية اليمنية" ، **مجلة الثوابت** ، العدد (44) ، ابريل- يونيو .

- الخطيب ، عمر (1982) . "التنمية والمشاركة السياسية في دول الخليج العربية " ، **جريدة الخليج** ،العدد (1053).

- زرنوقة ، صلاح سالم(2001). "المشاركة السياسية والعملية الانتخابية" ، **مجلة الديمقراطية** ، العدد(1).

- شمر، احمد محمد (2006) . **"**العولمة والحكم الرشيد**"** ، **مجلة الدبلوماسي** ، العد(64).

- العبادي ، عبدالله حسن(1984). "التحديث وكيف يتحقق في منطقة الخليج العربي" ، **مجلة العربي** ، العدد (311) ، اكتوبر.

- العزام،عبد المجيد (2006). "التنمية السياسية في أعقاب الانفراج الديمقراطي في الأردن"، **دراسات الجامعة الأردنية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد33، العدد (2).

- العزام ، عبدالمجيد(لا.ت) . "مظاهر الحكم الديمقراطي" : ورقة اعدت لورشة التمكين السياسي للمرأة ، الاتحاد النسائي العام .

- العزعزي ، وديع(2008). "دور وسائل الاعلام في تشكيل الوعي السياسي للشباب اليمني"، **مجلة شوون العصر**، العدد(31)، اكتوبر- ديسمبر.

- **مجلة القسطاس** ، العدد 53 ، يوليو – سبتمبر 2004م : ص 60 :(نص المقابلة التي اجريت مع : علي صالح عبدالله وكيل وزارة الشئوون الاجتماعية والعمل بالجمهورية اليمنية المنشورة في : مجلة القسطاس ، حوار امين الوائلي).

- معوض ، جلال عبدالله (1983)." ازمة المشاركة السياسية في الوطن العربي**"**، في علي الدين هلال (محررا)**:** الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد (55) .

- المنوفي ، كمال(1980) . "الثقافة السياسية وازمة الديمقراطية في الوطن العربي" ،**مجلة المستقبل العربي** ، العدد(167) .

سادساً: الكتب الاجنبية :

- Samuel P. Huntington and Joan M. Nelson, No Easy choice: "**Political Participation in Developing Countries"**. Cambridge Mass and London: Harvard University press, 1976).

- Nelson, M. Joan. "**Political Participation in Understanding Political Development".** Myron Weiner & Samuel P. Huntington(eds.) Little Brown and company: Boston, 1987.

- Varma S. P. "**Modern political theory**", Vikas publishing house, NewDelhi, 1976.

- Myron Wiener , **Political participation Crisis of political process in Bindr (eds) crisis and sequence,s in political development** " (princetoni princeton university press, 1971)

- Lucian w.pey , **aspects of political development** , boston little brown and company inc , 1960.

- James coleman and G Rosberg , (eds) **, political parties and national integration in tropical africa** , (california : university of california press , 1994).

سابعاً :التقارير:

- التقرير الاستراتيجي السنوي اليمن2000 ، المركز العام للدراسات والبحوث والاصدار ، صنعاء(2001 م).

- تقرير التنمية البشرية: اليمن2000 – 2001م ، وزارة التخطيط والتنمية ، صنعاء(2001م).

- التقرير الاستراتيجي السنوي اليمن2001 ، المركز العام للدراسات والبحوث والاصدار صنعاء(2002م).

- التقرير الاستراتيجي اليمني 2001م ، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ، دار المجد للطباعة والنشر ، صنعاء(2002م).

- وزارة التخطيط والتنمية (2005). **الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية(2001-2005).** ج1 ، صنعاء ، الجمهورية اليمنية.

- التقرير الاستراتيجي اليمني 2006م ، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ، دار المجد للطباعة والنشر ، صنعاء (2006- 2007م).

- الكتاب الاحصائي السنوي لعام 2010 ، الجهاز المركزي للاحصاء ، صنعاء(يونيو- 2011م).

- العامري ، سلوى(1993) . **استطلاع راي المواطن في الاحزاب والممارسة الحزبي** التقرير2 ، القاهرة :المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

ثامناً :الوثائق:

- **الفضائية اليمنية**:(نص المقابلة التي اجريت مع الأستاذة/ فاطمة الخطري وكيل وزارة الإدارة المحلية لقطاع المرأة لقناة اليمن الفضائية أثناء مقابلة تلفزيونية أجريت معها "في يوم الاثنين بتاريخ 25 / 4 / 2011م الساعة الـ11مساءً في برنامج المشهد اليمني" ، حوار محمد الردمي).

تاسعاً : المواقع اليكترونية:

- اللجنة العليا للانتخابات ، الجمهورية اليمنية (2011م) ، : (www.scer.org.ye/arabic/indexa.)

- (السيد عليوة ومنى محمود(2001/1/1م) ، "*المشاركة السياسية*" ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية : (www.acpss.ahram.org.eg).

- د.فتحي يكن (2010/7/5م) ، "*أهمية الوعي السياسي في العمل الإسلامي*" : (http://www.ikhwanonline.com).

- وليد محمد(2010/1/12م) ، "*كيف السبيل لبناء وعي سياسي*" ، جريدة المدى : (www.almadapaper.net).

– احمد غلوم بن علي(2010/11/22م) ، "الضريبة ومسار الوعي السياسي" ، منتدى السياسة :(www.al–seyassah.com).

– برنامج الامم المتحدة الانمائي ، "تقرير التنمية البشرية1990م" (www.hdr.undp.org)

– برنامج الامم المتحدة الانمائي ، "تقرير التنمية البشرية2011م" (www.hdr.undp.org)

– منتدى التنمية دائماً(2012/1/26م) ، " مفهوم التنمية الاقتصادية ":

(www.Dimatanmia.assoc.co).

– منتدى التنمية دائماً(2011/11/29م) ، " مفهوم التنمية البشرية ":

(www.Dimatanmia.assoc.co).

– منتديات الجيل(2009/3/31م) ، "مفهوم التنمية البشرية" : (www.geel.frbb.net)

– منتدى اولادنا اولاً ، " التنشئة السياسية " ، نقلاً عن جريدة الحرية والعدالة المصرية : (www.awladnaa.net).

– ويكيبديا الموسوعة الحرة ، "تنمية بشرية" : (www.ar.wikipedia.org)

– مؤسسة تفكر الرائدة (www.tafakar.com).

الملاحق

ملحق رقم (1)
أسماء السادة المحكمين

م	اسم المحكم	جهة العمل	التخصص
1	د. جلال ابراهيم فقيرة	كلية التجارة والاقتصاد – جامعة صنعاء	علوم سياسية
2	د. مرهب حمود الاسد	كلية التجارة والاقتصاد – جامعة صنعاء	علوم سياسية
3	د. عبدالكريم الروضي	كلية التجارة والاقتصاد – جامعة صنعاء	علوم سياسية
4	د.علي احمد الحاوري	كلية التجارة والاقتصاد – جامعة صنعاء	علوم سياسية
5	د. عمرعثمان العمودي	كلية التجارة والاقتصاد – جامعة صنعاء	علوم سياسية
6	د. طه الفسيل	كلية التجارة والاقتصاد – جامعة صنعاء	علوم سياسية
7	د. عارف الشيباني	كلية التجارة والاقتصاد – جامعة صنعاء	علوم سياسية
8	د. عدنان ياسين المقطري	كلية التجارة والاقتصاد – جامعة صنعاء	علوم سياسية
9	د. سمير العبدلي	كلية التجارة والاقتصاد – جامعة صنعاء	علوم سياسية
10	د. بلقيس احمد ابو اصبع	كلية التجارة والاقتصاد – جامعة صنعاء	علوم سياسية
11	د. عبدالكريم قاسم السياغي	كلية التجارة والاقتصاد – جامعة صنعاء	احصاء
12	د. علي علي الزبيدي	كلية التجارة والاقتصاد – جامعة صنعاء	اقتصاد

ملحق رقم (2)
اداة الدراسة بصورتها الاولية التي تم عرضها على السادة المحكمين

الدكتور / **الاكرم**

تحية طيبة وبعد ....

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان :

" الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني "

وهدفت هذه الدراسة الى بيان مايلي :

5 التعرف على طبيعة واتجاه العلاقة بين الوعي السياسي للمواطن اليمني ودرجة مشاركته السياسية.

6 التعرف على طبيعة ومستوى الوعي السياسي لدى المواطن اليمني وما اذا كانت هنالك متغيرات تؤثر على ذلك كـ (النوع، العمر، محل الاقامة، مستوى التعليم).

7 التعرف على طبيعة ومستوى المشاركة السياسية لدى المواطن اليمني وما اذا كانت هنالك متغيرات تؤثر على ذلك كـ (النوع، العمر، محل الإقامة، مستوى التعليم).

8 التعرف على مصادر المعلومات السياسية التي يتلقاها المواطن اليمني.

ونتيجة لعدم توفر مقياس مناسب فقد رأى الباحث ان يقوم ببناء هذا المقياس ، ونظراً لما نعهده فيكم من خبرة متخصصة ،ودقة موضوعية ، يرجى تفضلكم بإبداء وجهة نظركم في صلاحية الفقرات المقترحة للقياس ، والتي قام الباحث بصياغتها في ضوء الاعتماد على معطيات دراسته الاستطلاعية.

وقد قسم الباحث مقياس الدراسة الى ثلاثة أجزاء متخصصة ، ومن ثم قام بتقسيم كل جزء الى مجالات تتوافق مع الاطار النظري للدراسة ، وفيها تم تعريف كل مجال مع وضع المقياس المناسب له ، وكذلك بدائل الاجابة ، على النحو التالي :

الجزء الاول : البيانات العامة الاولية : يهدف هذا الجزء الى جمع بيانات عامة عن الطلبة الذين سيقومون بالاجابة على الاستبانة من حيث :(الجنس ، العمر،المستوى التعليمي ، الحالة الاجتماعية ، ومستوى الدخل.)، حيث ستساعد هذه البيانات على تفسير نتائج هذه الدراسة.

الجزء الثاني : مقياس الوعي السياسي ، ويهدف هذا الجزء الى جمع بيانات عن درجة الوعي السياسي لدى المواطن اليمني .

الجزء الثالث : مقياس المشاركة السياسية ، و يهدف هذا الجزء الى جمع بيانات عن درجة المشاركة السياسية لدى المواطن اليمني.

وعليـــه :

يرجو الباحث من سيادتكم التكرم بالحكم وإبداء ملاحظاتكم في :

1 -مدى ملائمة الفقرات وصلاحيتها للمجال الذي تقيسه ، ومن ثم ملائمتها وصلاحيتها للمقياس.
2 -مدى دقة وموضوعية الفقرات.
3 -مدى وضوح الفقرات وسلامتها اللغوية.
4 -مدى ملائمة البدائل المقترحة للإجابة.
5 - تعديل وتصويب الفقرات التي تحتاج الى ذلك.
6 -إضافة أو حذف ماترونه مناسباً من مجالات أو فقرات.
7 -الحكم على المقياس بصورة عامة.

ولكم خالص الشكر والتقدير،،،

الباحث
محمد عبدالله الحورش
طالب ماجستير علوم سياسية
جامعة الشرق الاوسط - الاردن

استبيان لمعرفة الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني

عزيزي الطالب/عزيزتي الطالبة
يهدف الباحث من هذا الاستبيان الى التعرف الى نسبة الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني ، من خلال بحثه المعنَوُن بـــ (الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني) ، بغرض الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية.
إن مساهمتك في هذه الدراسة ، والتزامك الدقة فيما تدلي به من بيانات سيساعد بالتأكيد في الوصول إلى الحقائق العلمية المرجوة وما يمكن أن يترتب عليها من فوائد تخدم مسيرة التنمية في المجتمع .
أمل منك الادلاء برأيك بكل حرية فالاجابة الدقيقة هي تلك التي تنبع من قناعاتك أنت مهما كانت مخالفة لتوقعات الآخرين . مع العلم بأن كتابة الاسم غير مطلوبة ضماناً لسرية البيانات .

مقدم الاستبيان الباحث / محمد عبد الله الحورش

اولاً: البيانات العامة :

الرجاء قراءة كل عبارة ووضع علامة (√) امام الخيار أو الفقرة التي تتفق ووجهة نظرك:

الجنس : ذكر(   )   أنثى(   ).

العمر : (   ) سنة.

المستوى التعليمي: ....

الحالة الاجتماعية :

☐أعزب   ☐متزوج

مستوى الدخل:

☐عالي   ☐ متوسط   ☐ متدني.

الرقم	التساؤل:	صالحة	غير صالحة	التعديل	ملاحظات
ثانياً:	**الوعـــي السيـــاســـي**				
1	يعي المواطن اليمني بمفهوم الدولة الحديثة.				
2	يهتم المواطن اليمني بالاحداث السياسية في بلدة.				
3	من أسباب اهتمام المواطن اليمني السياسي الحصول على منصب سياسي.				
4	الحصول على وظيفة هو هدف اهتمام المواطن اليمني بالسياسة.				
5	المواطن اليمني شغوف بمتابعة الاحداث السياسية.				
6	أتابع الصحف والمجلات للحصول على المعلومات السياسية.				
7	أكتفي بالتلفزيون وألاذاعة لمتابعة الاخبار السياسية.				
8	الانترنت هو مصدر معلوماتي السياسية.				
9	استمع لأفراد عائلتي حول مايدور من أحداث سياسية.				
10	أصغي لزملائي في العمل للحصول على معلومات سياسية.				
11	تتوقف معلوماتي السياسية عند الحملات الانتخابية .				
12	يعتقد المواطن اليمني ان الوعي السياسي يعزز مبدأ الديمقراطية.				
13	تشكل الامية عائقاً امام وعي المواطن اليمني في أهمية دوره السياسي.				
14	يقوم النظام السياسي في اليمن على اساس تعدد الاحزاب.				
15	تسهم التعددية السياسية في تعميق الاندماج الوطني.				
16	تَعوق القبيلة من التعددية السياسية.				
17	يرى المواطن اليمني ان الحزب الحاكم أفضل من المعارضة في تسلم السلطة.				
18	يعتقد المواطن اليمني ان المعارضة غير مؤهلة لاستلام الحكم.				
	التساؤل:		**غير**		

الرقم		صالحة	صالحة	التعديل	ملاحظات
19	يتخوف المواطن اليمني من انتقال السلطة الى أحزاب المعارضة حتى لاتقع فتنة.				
20	يتخوف المواطن اليمني من انتقال السلطة الى أحزاب المعارضة خوفاً من الوصول الى الاسوأ.				
21	تشكل الامية عائقاً امام وعي المرأة اليمنية بأهمية دورها السياسي على المستوى المحلي والوطني.				
22	توجد حقوق سياسية ومدنية للمرأة مساوية للرجل.				
23	يرى المواطن اليمني ان المرأة لاتختلف عن الرجل في شي في الحقوق المدنية والسياسية.				
24	يعتقد المواطن اليمني ان للمرأة حقوق سياسية ومدنية لانها نصف المجتمع.				
25	يرى المواطن اليمني ان للمرأة حقوق سياسية ومدنية لان الدستور كفل لها هذا الحق.				
26	يرى المواطن اليمني ان للمرأة حقوق سياسية ومدنية لانها مساوية للرجل في الانتاج والعمل.				
27	الاوضاع المعيشية للفرد تحول دون أهتمام المواطن اليمني بالسياسة.				
28	يرى المواطن اليمني انه لايهتم بالسياسة لانها مضيعة للوقت.				
29	يرى المواطن اليمني ان الاهتمام بالسياسة لايفيد في شي.				
30	يرى المواطن اليمني ان أوامر الاب تقدم على المبادئ السياسية.				
31	يفضل المواطن اليمني الامتثال والطاعة لأوامر الاب على المبادى السياسية لان الطاعة واجبة.				
32	لايعتمد المواطن اليمني على آراء الكبارفي العائلة في تقرير الموقف السياسي.				
	التساؤل:		**غير**		

الرقم		صالحة	صالحة	التعديل	ملاحظات
33	نظراً لاختلاف وجهات النظر بين الابناء والآباء فان المواطن اليمني لايعتمد على آراء الكبار في العائلة لتقرير الموقف السياسي.				
34	لايعتمد المواطن اليمني على آراء الكبار في تقرير الموقف السياسي لان جيل الابناء أعلم بما يخدم الوطن من الآباء.				
35	لايميل المواطن اليمني بالاعتماد على الكبار في العائلة لتقرير موقفه السياسي لان أجواء الحرية والديمقراطية تسمح بالاختلاف.				
36	الاعتماد على الذات يحول دون اعتماد المواطن اليمني على آراء الكبار في تقرير موقفه السياسي.				
37	يرى المواطن اليمني ان انتشار الفقر في المجتمع اليمني يحد من وعي الفرد سياسياً.				
38	الامية عامل مهم تحول دون وعي المواطن سياسيا.				
39	يعتقد المواطن اليمني ان الاختلافات المذهبية تحدي يقف امام وعي المواطن سياسيا.				
40	التعصب القبلي من التحديات التي تقف امام وعي المواطن سياسيا.				
41	تلعب المناطقية دوراً سلبياً امام وعي المواطن سياسيا.				
42	تعاطي المواطن اليمني للقات يقلل من وعيه السياسي.				
43	يرى المواطن اليمني ان العمليات الارهابية تحدي كبير لوعيه السياسي.				
44	يرى المواطن اليمني ان وعيه السياسي يتأثر بالازمة الديمقراطية.				
45	يشكل الوعي السياسي دافعاً للمواطن اليمني للمشاركة في الانتخابات العامة.				
46	يرى المواطن اليمني ان مصلحة الوطن اهم من مصلحة المجتمع المحلي.				
	التساؤل:		**غير**		

الرقم		صالحة	صالحة	التعديل	ملاحظات
47	يرى المواطن اليمني ان مصلحة الوطن اهم من مصلحة المجتمع المحلي لان الوطن هو الكيان الاهم.				
48	يرى المواطن اليمني ان مصلحة الوطن اهم من مصلحة المجتمع المحلي لان مصلحة الوطن تؤدي الى مصلحة المجتمع المحلي.				
ثالثاً:	**المشاركة السياسية**				
49	يعتبر المواطن اليمني حكم الشعب تعبيراً واضحاً على الديمقراطية.				
50	يكفي المواطن اليمني المشاركة في الانتخابات كمؤشر على الاهتمام السياسي.				
51	يشجع المواطن اليمني مشاركة المرأة للوصول الى البرلمان.				
52	يشجع المواطن اليمني أبناء عشيرته ويدعمهم في الانتخابات.				
53	يسعى المواطن اليمني ليكون عضواً في مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني.				
54	يسعى المواطن اليمني ليكون عضواً في حزب سياسي.				
55	يهتم المواطن اليمني بالحصول على بطاقة انتخابية للمشاركة في اختيار اعضاء البرلمان.				
56	يثق المواطن اليمني بجدوى الانتخابات.				
57	يعرف المواطن اليمني كيف يحصل على البطاقة الانتخابية.				
58	يعتقد المواطن اليمني ان صوته مؤثر في العملية الانتخابية.				
59	جميع افراد اسرتي يشاركون في الانتخابات.				
60	يشترك المواطن اليمني في الانتخابات العامة تعبيراً عن حريته في الرأي.				
	التساؤل:		**غير**		

الرقم		صالحة	صالحة	التعديل	ملاحظات
61	الواجب الوطني هو مايدفع المواطن اليمني للمشاركة في الانتخابات.				
62	يشارك المواطن اليمني في الانتخابات العامة لمساندة أقاربه وعشيرته.				
63	مشاركة المواطن اليمني في الانتخابات العامة تعبيراً عن ممارسة حقه الطبيعي في الانتخابات				
64	مشاركة المواطن اليمني في الانتخابات العامه ماهو إلا تقليد للاخرين.				
65	ضعف ثقة المواطن اليمني في نزاهة العملية الانتخابية تدفعه لعدم المشاركة فيها.				
66	شعور المواطن اليمني بعدم جدوى المشاركة من أسباب عدم مشاركته في الانتخابات العامة.				
67	وجود مصالح شخصية للمرشحين يقلل من دور المواطن اليمني في المشاركة في الانتخابات.				
68	من اسباب عدم مشاركة المواطن اليمني في الانتخابات العامة ضعف الوعي السياسي.				
69	ممانعة الاب والاهل تحول دون مشاركة المواطن اليمني في الانتخابات العامة.				
70	الظروف الاقتصادية تدفع المواطن اليمني للمشاركة السياسية.				
71	يشارك المواطن اليمني بأفكاره السياسية من أجل تغيير الوضع الراهن للأفضل.				
72	ارتباط السياسة بالاقتصاد من دوافع المواطن اليمني في المشاركة السياسية.				
73	البحث عن حلول لتلبية حاجات المواطن اليمني تدفعه للمشاركة السياسية.				
74	تؤثر القيم الثقافية والاجتماعية السائدة في المجتمع اليمني على نمط ومشاركة المواطنيين سياسياً.				
	التساؤل:		**غير**		

الرقم		صالحة	صالحة	التعديل	ملاحظات
75	تلعب وسائل الاعلام دوراً هاماً في توضيح أهمية المشاركة السياسية للمواطنيين.				
76	المواطنون ذوي المستويات التعليمية العالية هم الاكثر نسبة في المشاركة السياسية.				
77	للاحزاب السياسية دور كبير في درجة ونمط المشاركة السياسية في اليمن.				
78	الرأي الواحد يضعف من تعميق الاندماج في المشاركة السياسية.				
79	المنافسة تحفز المواطن اليمني على المشاركة السياسية.				
80	عندما تعني الحزبية التفرقة في المجتمع فانها تقلل من انتماء المواطن اليمني لحزب سياسي معين.				
81	انتشار الفتنة الحزبية تقلل من انتماء المواطن اليمني للاحزاب السياسية.				
82	يوجد قصور لدى الاحزاب السياسية في تقديم ودعم المرشحين.				
83	قلة عدد المرشحين من الاحزاب السياسية يقلل من دعم الاحزاب لمرشحيهم.				
84	وجود مرشحين من اصحاب رؤوس الاموال يقلل من دور الاحزاب في دعم المرشحين.				
85	عدم تدريب المرشحين على كيفية إدارة وسير الحملة الانتخابية يدل على تقصير الاحزاب في تقديم ودعم المرشحين.				
86	عدم حماية الاحزاب للمرشحين أثناء الحملة الانتخابية من الضغوط التي يواجهونها يدل على تقصير الاحزاب في دعم المرشحين.				
87	عدم دعم مرشحين الاحزاب مادياً يدل على تقصير الاحزاب في دعم المرشحين.				
	التساؤل:		**غير**		

الرقم		صالحة	صالحة	التعديل	ملاحظات
88	تلعب الاحزاب السياسية اليمنية بصورتها الحالية دوراً ملموساً في رفع الوعي بأهمية دور مشاركة المواطنيين سياسياً.				
89	يقرر المواطن اليمني من يختار بعد أطلا عه على برامج الاحزاب السياسية.				
90	يرى المواطن اليمني ان زيادة عدد الناخبين ماهو الا نتيجة تجنيد وتعبئة الاحزاب السياسية بهدف فوز مرشحيها.				
91	تؤثر القيم الثقافية والاجتماعية السائدة في المجتمع اليمني على نمط ودرجة مشاركة المرأة سياسياً.				
92	تلعب الاحزاب السياسية اليمنية بصورتها الحالية دوراً ملموساً في تفعيل دور المرأة ومشاركتها سياسياً.				
93	المواطن اليمني غير راضي عن موقف الاحزاب السياسية تجاه ترشيح المرأة.				
94	يرفض المواطن اليمني ترشيح المرأة للانتخابات لان الاسلام نهى عن ولاية المرأة.				
95	يرى المواطن اليمني عدم ترشيح المرأة للانتخابات لان طبيعتها لاتتفق وشغل المناصب السياسية.				
96	يعتقد المواطن اليمني بعدم ترشيح المرأة للانتخابات لان العادات والتقاليد لاتسمح بذلك.				
97	يرى المواطن اليمني بعدم ترشيح المرأة للانتخابات وذلك لعجز المرأة عن التواصل مع الناخبين.				
98	يفضل المواطن اليمني ضرورة تقليص الانشطة السياسية للطلاب داخل الجامعة.				
99	يفضل المواطن اليمني ضرورة تقليص الانشطة السياسية للطلاب لان الجامعة مكان لتلقي العلم.				
	التساؤل:		**غير**		

الرقم		صالحة	صالحة	التعديل	ملاحظات
100	يفضل المواطن اليمني ضرورة تقليص الانشطة السياسية للطلاب تجنباً لحدوث فتنة داخل الجامعة.				
101	يفضل المواطن اليمني ضرورة تقليص الانشطة السياسية للطلاب للحد من الحزبية.				
102	يرغب المواطن اليمني في تحقيق ديمقراطية حقيقية من وراء المشاركة السياسية.				
103	المواطنة المتساوية من اهم طموحات المواطن اليمني لتحقيق المشاركة السياسية.				
104	يطمح المواطن اليمني تداول سلمي للسلطة من اجل المشاركة السياسية.				
105	مشاركة المواطن اليمني السياسية تعزز دولة المؤسسات.				
106	يرى المواطن اليمني ان توسيع دائرة المشاركة السياسية تعزز القضاء على الارهاب.				
107	تكمن اهمية المشاركة السياسية للمواطن اليمني في انها تقضي على الفساد.				

(مع خالص الشكر والتقديرعلى حسن تعاونكم)

ملحق رقم (3)
اداة الدراسة بصورتها النهائية بعد تحكيمها واعدادها بالشكل النهائي الذي تم تطبيقها على عينة الدراسة.

استبيان لمعرفة الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني

أخي المواطن / أختي المواطنة:
يهدف الباحث من هذا الاستبيان الى التعرف على درجة الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني ، من خلال بحثه المعنَوُن بـــ (الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني) ، بغرض الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية.
إن مساهمتك في هذه الدراسة ، والتزامك الدقة فيما تدلي به من بيانات سيساعد بالتأكيد في الوصول إلى الحقائق العلمية المرجوة وما يمكن أن يترتب عليها من فوائد تخدم مسيرة التنمية في المجتمع .
أمل منك الادلاء برأيك بكل حرية فالاجابة الدقيقة هي تلك التي تنبع من قناعاتك أنت مهما كانت مخالفة لتوقعات الآخرين . مع العلم بأن كتابة الاسم غير مطلوب ضماناً لسرية البيانات .

مقدم الاستبيان
الباحث / محمد عبد الله الحورش
جامعة الشرق الأوسط – الأردن

البيانات العامة :
الرجاء قراءة كل عبارة ووضع علامة (√) أمام الخيار المناسب لك .

النوع: **ذكر** ☐ **أنثى** ☐

العمر:
18- 28 سنة ☐
29- 39 سنة ☐
40- 50 سنة ☐
51 سنة فأكثر ☐

المستوى التعليمي:
دكتوراه ☐
ماجستير ☐
بكالوريوس ☐
ثانوية عامة ☐
يقرأ ويكتب ☐
أمي ☐

محل الاقامة: **ريف** ☐ **حضر** ☐

أولاً : مقياس الوعي السياسي:

أ - مجال رؤية الفرد واتجاهاته تجاه ما يحيط به في النظام السياسي :

م	الفقرة	نعم	إلى حد ما	لا
1	هل تعتقد أن الانتخابات هي الوسيلة الأفضل للتداول السلمي للسلطة			
2	هل توافق الرأي القائل بان العنف هو الوسيلة الأنسب أحيانا لتحقيق المصالح السياسية			
3	هل توافق على مشاركة المرأة في الحياة السياسية			
4	هل توافق على المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات السياسية			
5	هل توافق على أن الأعراف والتقاليد القبلية أفضل من التشريعات الدستورية والقانونية			
6	هل تعتقد أن نفوذ القبيلة أقوى من نفوذ الدولة			
7	هل توافق على أن يصعد حزب سياسي إلى السلطة يخالف أفكارك ومصالحك			
8	هل توافق على أن يتولى مسئولية القيادة في مؤسسات الدولة شخص يخالفك مذهبياً			
9	هل تعتقد بصحة الرأي الذي يقول أن الديمقراطية لا توافق الشريعة الإسلامية			
10	هل ترى أن الديمقراطية تساعد على نشر روح التسامح والمساواة والعدالة			
11	هل تعتقد أن قيم الديمقراطية والحريات لا تتفق مع العادات والتقاليد القبلية			
12	هل توافق على الرأي القائل بأنه من الخطأ أن نأخذ كل شيء من الغرب			
13	هل توافق الرأي القائل بان تشكيل حكومة ائتلافية أفضل من تشكيلها من حزب واحد			
14	هل تعتقد أن المجالس المحلية نجحت في تحقيق الأهداف المرجوة منها			
15	هل تعتقد أن مجلس النواب قد فشل في القيام بوظائفه التشريعية والرقابية			
16	هل توافق الرأي القائل بان الأحزاب السياسية اليمنية فاشلة في عملها السياسي			
17	هل توافق الرأي القائل بان الأحزاب السياسية تمثل مصالح قلة من الأشخاص فقط			
18	هل تعتقد أن حكومة المؤتمر قد نجحت في تنفيذ السياسة العامة للدولة			
19	هل تعتقد أن دستور الجمهورية اليمنية يكفل حقوق وحريات المواطنين بشكل متساوي			
20	هل تعتقد أن الأزمة السياسية التي تعيشها البلاد حالياً قد تهدد مستقبل الديمقراطية في اليمن			

ب - مجال المعرفة السياسية:

م	أذكر اسم كل من:
21	رئيس مجلس النواب الحالي:...
22	رئيس مجلس الشورى: ....
23	رئيس الحزب الذي تنتمي إليه:..
24	رئيس اللجنة العليا للانتخابات: ....
25	كم عدد الأحزاب السياسية الممثلة في مجلس النواب:.........................
26	ما نوع النظام السياسي المعمول به في الجمهورية اليمنية حالياً ؟: اختر إجابة واحدة فقط • نظام سياسي رئاسي ☐ • نظام سياسي برلماني ☐ • نظام سياسي مختلط (برلماني/رئاسي) ☐ • لا اعرف ☐

27	**كيف يتم اختيار رئيس الجمهورية ؟ : اختر إجابة واحدة فقط** • **ينتخب من قبل اعضاء مجلس النواب** ☐ • **ينتخب من قبل اعضاء مجلس الشورى** ☐ • **ينتخب انتخابا مباشرا من قبل الشعب** ☐ • **لا اعرف** ☐
28	**ما هي السن القانونية للحصول على البطاقة الانتخابية وممارسة حق الاقتراع:** (اختار إجابة واحدة فقط) • **16سنة** ☐ • **18سنة** ☐ • **20 سنة** ☐ • **لا اعرف** ☐
29	**كم هي الفترة المحددة دستورياً لمجلس النواب:** (اختار إجابة واحدة فقط) • **ست سنوات** ☐ • **خمس سنوات** ☐ • **أربع سنوات** ☐ • **لا اعرف** ☐
30	**كم هي الفترة المحددة دستورياً لرئيس الجمهورية:** (اختار إجابة واحدة فقط) • **ست سنوات** ☐ • **خمس سنوات** ☐ • **سبع سنوات** ☐ • **لا اعرف** ☐
31	**كم هي الفترة المحددة دستورياً للمجالس المحلية:** (اختار إجابة واحدة فقط) • **سنتان** ☐ • **ثلاث سنوات** ☐ • **أربع سنوات** ☐ • **لا اعرف** ☐
32	**وفقاً لمعرفتك ما هي المهام الدستورية المناط بها مجلس النواب:** (اختار إجابة واحدة فقط) • **يختص بمتابعة الخدمات والمشاريع للمجتمع** ☐ • **يختص بالمهام التشريعية والرقابية** ☐ • **يختص بحل الخلافات والمشاكل السياسية والاجتماعية** ☐ • **لا أعرف** ☐
33	**ما هو النظام الانتخابي الذي يأخذ به النظام السياسي اليمني:** (اختار إجابة واحدة فقط) • **نظام القائمة الفردية** ☐ • **نظام القائمة النسبية** ☐ • **نظام يأخذ بكلا النظامين السابقين** ☐ • **لا أعرف** ☐
34	**تتميز اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء المعنية بإدارة الانتخابات في اليمن بأنها:**(اختار إجابة واحدة فقط) • **تتبع السلطة القضائية** ☐ • **تتبع مجلس النواب ورئيس الجمهورية** ☐ • **لجنة مستقلة ولا تتبع أي سلطة رسمية** ☐ • **لا أعرف** ☐
35	**كيف يتم شغل منصب أمين عام المجلس المحلي :** (اختار إجابة واحدة فقط) • **ينتخب بشكل مباشر من المواطنين** ☐ • **ينتخب من بين اعضاء المجلس المحلي** ☐ • **يعين من قبل رئيس الجمهورية** ☐ • **لا أعرف** ☐

ج - مجال إدراك الحقوق والواجبات:

م	الفقرة
36	**اذكر أربعة من حقوقك السياسية التي كفلها لك الدستور والقانون:** • .... • .... • .... • ....
37	**هل تعتقد أن من واجبك أن تمارس تلك الحقوق بشكل كامل وفقا للدستور والقانون؟** **نعم ( ) لا ( ) الى حدما ( )**
38	**اذا شعرت انك ستتعرض للاذى اذا مارست احدى حقوقك الساسية فما هو الاجراء الذي ستتخذه :** • **اتوقف عن ممارسة ذلك الحق** ☐ • **استمر في ممارسة حقي وفقا للدستور والقانون** ☐ • **استمر في ممارسة حقي حتى لوادى ذلك الى استخدام القوة** ☐
39	**هناك من يرى ان لحرية الرأي حدود. فما رأيك؟** **نعم ( ) لا( ) إلى حد ما ( ).** **إذا كانت الإجابة بـ(نعم) فما هي هذه الحدود؟**(اختار إجابة واحدة فقط) • **عدم التعدي على حرية الآخرين** ☐ • **احترام العادات والتقاليد** ☐ • **عدم الخروج على الدستور والقوانين النافذة** ☐ • **كل ما سبق** ☐ • **اخرى تذكر:** ....
40	**هل اطلعت على دستور الجمهورية اليمنية وتعديلاته؟** **نعم ( ) لا( ) إلى حد ما ( ).**
41	**هل اطلعت على قانون الأحزاب السياسية** **نعم ( ) لا( ) إلى حد ما ( ).**
42	**هل اطلعت على قانون الانتخابات العامة والاستفتاء.** **نعم ( ) لا( ) إلى حد ما ( ).**

ثانيا: مقياس المشاركة السياسية:

سيتم من خلال هذا المحور قياس مستوى مشاركة المواطن اليمني السياسية من خلال مشاركته في العمليات الانتخابية كناخب أو مرشح، ومدى مشاركته السياسية من خلال العمل الحزبي والجماهيري،

أ - مجال العضوية:

43- هل لديك بطاقة انتخابية نعم ( ) لا ( )

إذا كانت الإجابة بـ (لا) فبين ما هو السبب مما يلي: (اختار إجابة واحدة فقط)

- **لأني لا أثق في العملية الانتخابية** ☐
- **لوجود إجراءات معقدة في عملية الحصول على البطاقة** ☐
- **لأني لم أكن قد بلغت السن القانوني أثناء فتح السجلات الانتخابية** ☐

44- هل انت عضو في حزب سياسي؟ نعم ( ) لا ( )

اذا لم تكن عضو في حزب سياسي فما هو السبب؟ (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)

- **لا يوجد حزب يعبر عن افكاري** ☐
- **لان الاحزاب لا تسعى الا لمصالحها فقط** ☐
- **لانشغالي باعمالي الخاصة** ☐
- **لقناعتي بعدم جدوى الاحزاب الموجودة** ☐

45- هل أنت عضو في مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني ؟ نعم ( ) لا ( )

ب - مجال المشاركة في الانتخابات:(التصويت – الترشح)

1 - المشاركة في التصويت:

م	الفقرة	في كل الدورات	في البعض منها	لم أشارك
46	ما مدى مشاركتك بالتصويت في الدورات الانتخابات النيابية			
47	ما مدى مشاركتك بالتصويت في الدورات الانتخابات المحلية			
48	ما مدى مشاركتك بالتصويت في الدورات الانتخابات الرئاسية			

إذا لم تشارك بالتصويت في دورة انتخابية أو أكثر فما هو السبب؟(يمكنك اختيار أكثر من إجابة)

- **لان صوتي لن يؤثر** ☐
- **لانشغالي باعمالي الخاصة** ☐
- **لأن الانتخابات محسومة سلفاً** ☐
- **لعدم وجود مرشح مناسب** ☐
- **هروبا من احراجات المرشحين او مندوبيهم** ☐
- **لم أكن قد حصلت على بطاقة انتخابية** ☐

2 - المشاركة في الترشح:

م	الفقرة	في كل الدورات	في البعض منها	لم أترشح في أي دورة
49	هل سبق ورشحت نفسك في أي دورة انتخابية نيابية			
50	هل سبق ورشحت نفسك في أي دورة انتخابية محلية			
	اذا لم يكن سبق لك ترشيح نفسك لمنصب محلي او برلماني فما هو السبب؟(يمكنك اختيار أكثر من إجابة) • لان شروط الترشح لا تنطبق علي ☐ • لأني تعرضت لضغوطات واحراجات ☐ • لان امكانياتي المادية محدودة ☐ • لقناعتي بعدم جدوى الانتخابات ☐ • لم افكر في ترشيح نفسي ☐			

ج - مجال المشاركة من خلال العمل الحزبي والجماهيري والنقابي:

م	الفقرة	نعم	إلى حد ما	لا
51	هل سبق وشاركت في أنشطة حزبية			
52	هل سبق وشاركت في أنشطة نقابية			
53	هل سبق وشاركت في مظاهرة سلمية لتحقيق مطلب معين			
54	هل سبق وشاركت في اعتصام سلمي لتحقيق مطلب معين			
55	هل سبق وشاركت في إضراب جماعي لتحقيق مطلب معين			

56- هل شاركت في اعمال الاحتجاجات المطالبة باسقاط النظام خلال الازمة الراهنة ؟

نعم (   )   لا (   )

اذا كانت الاجابة بـ (لا) فبين السبب ممايلي:(يمكنك اختيار أكثر من إجابة)

- **لان الديمقراطية في اليمن افضل من أي ديمقراطية في الوطن العربي** ☐
- **لان الاحتجاجات مجرد تقليد لتونس ومصر** ☐
- **لان الاحتجاجات خرجت عن مسارها الشرعي والدستوري والقانوني** ☐
- **بسبب سيطرة احزاب اللقاء المشترك على هذه الاحتجاجات** ☐
- **لان الاحتجاجات تضمنت مطالب غير مشروعة** ☐
- **لم اشارك في هذه الاحتجاجات خوفاً من الوصول الى حرب اهلية** ☐
- **اخرى تذكر: ....**

....

....

د - مجال الاهتمام السياسي والمناقشات السياسية:

م	الفقرة	نعم	إلى حد ما	لا
57	هل تهتم بالتعبير عن ارائك السياسية			
58	هل تتابع الاحداث السياسية المحلية			
59	هل تهتم بمتابعة الاحداث السياسية الاقليمية			
60	هل تهتم بمتابعة الاحداث السياسية العالمية			
61	هل تهتم بمناقشة وتحليل الاحداث السياسية الجارية حاليا في اليمن			
62	هل اطلعت على برامج الاحزاب السياسية			

	مصادر الوعي:
63	رتب الوسائل التي تتابع من خلالها الاخبار والتطورات وتستقي منها معلوماتك حسب اهميتها بالنسبة لك: -الصحف ☐ - الاذاعة ☐ -التلفزيون ☐ - الانترنت ☐ - المقايل(جلسات القات) ☐
	موضوعات الوعي:
64	رتب الموضوعات التي تهتم بمتابعتها عبر وسائل الاعلام المختلفة حسب اهميتها بالنسبة لك: -الدينية ☐ - الرياضية ☐ - التعليمية ☐ - السياسية ☐ - الاجتماعية ☐ -الاقتصادية ☐ - التكنولوجية ☐
	قيمة الا نتماء:
65	في رأيك لمن الاولوية في انتماء الفرد: (رتبها حسب رأيك) • لدينة ☐ • لاسرته ☐ • لوطنه ☐ • لقبيلته ☐ • للعروبة ☐

(مع خالص الشكر والتقديرعلى حسن تعاونكم)